

علل الحديث

بين القواعد النظرية والتطبيق العملي



تأليف

الأستاذ الدكتور

أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء

وأستاذ الحديث وعلومه - جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور

محمد نصر الدسوقي اللبان

أستاذ الحديث وعلومه

كلية أصول الدين - جامعة الأزهر



عِلَلُ الحَـــدِيث
بَـيْـنَ
القَوَاعِدِ النَّظَرِية
والتطبِيق العَمَلِي

تأليف

الأُسْتَاذ الدُّكتُور/ أَحْمَد معْبِد عَبْدِ الْكَرِيمِ

عُضو هَيْئة كِبَارِ العُلَمَاءِ، وَأُسْتَاذ الحَدِيث وَعُلُومِـهِ بِجَامِعَـة الأَزْهَر

الأُسْتَاذ الدُّكتُور/ مُحمَّد نَصْر الدُّسُوقِي اللبَّان

أُسْتَاذ الحَدِيث وَعُلُومِه بِكُلية أُصُولِ الدينِ بالقَاهِرةِ

الناشر

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥

مكتبة الجامعة الأزهرية

أسيوط ٦٩ ش الميثاق ت: ٠١٠٠٦٣٠٦٢١٥

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م

الترقيم الدولي: ٧-٣٣١-٤٤٩-٩٧٧-٩٧٨

رقم الإيداع: ٢٢٨٩٦/ ٢٠١٥

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ ش أحمد سوكارنو- العجوزة- القاهرة

فاكس: ٣٣٠٤٤٨٤١- ت: ٣٣٤٥٢٣٠٢

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥- ٠١٠٠٠٩٦٦٥٧٨- ٠١٢٨١٨٢٠٠٠٩

مكتبة الجامعة الأزهرية

أسيوط ٦٩ ش الميثاق ت: ٠١٠٠٦٣٠٦٢١٥

البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة بالمكتبة:

www. elemanlibrary.com

elemanliblary@gmail.com

elemanliblary@yahoo.com

https: //www.facebook.com/elemanliblary

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت به البلاغة نطاقها، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه قرآن غير ذي عوج، وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين، وشرف، وكرم.

أمَّا بعدُ

فإن من الحقائق الثابتة لدى العلماء قديمًا وحديثًا أن أعظم شيء- بعد القرآن الكريم- يجب أن تَتَّجه إليه الأنظار، وتنصرف إليه الهمم، وتُشحذ من أجله العزائم، وتتضاعف بسببه الجهود، هو سنَّة رسول الله ﷺ ؛ إذ هي المذكرة التفسيرية للقرآن الكريم، تُفسره، وتُبينه، وتشرحه: فتُفصِّل مجمله، وتقيِّد مطلقه، وتخصص عامه، وتوضح مبهمه، وتزيل مشكله، وتبسط ما فيه من إيجاز، وقد تأتي بأحكام لم يأت بها القرآن الكريم، ومن ثم كانت المصدر الثاني للتشريع.

وقد قيض الله تعالى لرواية السُّنة النبوية من يُعْنَى بتصحيح أخبارها، ويتحرى عن رواتها، ويبحث عن صدقهم، ويطابق مروياتهم بمرويات المشاهير من الثقات، فنقدوا الراوي والمروي؛ والسند والمتن؛ ومن ثَمَّ ميزوا بين الصحيح والسقيم، والغث والثمين، فصانوا السُّنة النبوية من الخلل، وحفظوها من العلل، وقَعَّدُوا لذلك القواعد، وصاغوا القوانين الدراية التي تُوزن بها الرواية، فكان في مقدمة هذه القوانين، وتلك القواعد: علل الحديث الذي صار علما مستقلًا قائمًا بذاته.

وإن معرفة علل الحديث من أشرف أنواع علوم الدراية، وأجلها، وأغمضها، وأدقها، ومعرفة تلك العلل ضرورة علمية حديثية؛ للتمييز بين الحديث المقبول وغيره، وتحتاج تلك المعرفة إلى دقة في الفهم، وعمق في التأمل والنظر، وملكة في البحث العلمي، وتأن في إصدار الأحكام، وخبرة في النقد العلمي؛ كل ذلك للكشف عن ما وراء العلل الظاهرة من علل غامضة خفية، قادحة في صحة الأحاديث، مع أن الظاهر السلامة منها.

ولما كان هذا العلم خفيًا غامضًا، كان إدراكه من أصعب الأمور، ولما كانت العلة تكثر في أحاديث الثقات، فيعتمد عامة الناظرين على كون الراوي الثقة، ثقة، ويقبلون حديثه؛ تحسينًا للظن به، وبحديثه، فيُصحِّحُون المُعَلَّ، بحيث يُنسب إلى النبي ﷺ قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، مما لم يثبت عنه ﷺ؛ ولذا لم يقم بهذا العبء الكبير إلا جهابذة الحديث الذين اختصهم الله تعالى بتلك المؤهلات السابقة.

ومن ثَمَّ فليس كل مشتغل بالحديث رواية ودراية بمُؤَهَّل أن يقوم بهذا العلم، فلم يخض غماره إلا القليل القليل من أهل هذا الشأن، أمثال الأئمة: يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، وأحمد بن حنبل، ومن على شاكلتهم.

وفي هذا الكتاب نقدم لأبنائنا طلاب الفرقة الرابعة المقرر الدراسي لعلم العلل حسب المنهج المعتمد، وقد قام الأستاذ الدكتور أحمد معبد بإعداد المباحث التالية:

المبحث الثالث: تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول وشرحه.

المبحث السادس: القول بأن معرفة علم العلل إلهام أو كهانة والتوجيه

الصحيح لذلك.

المبحث الثامن: خطوات الكشف عن العلة.

التعريف بكتابي العلل لابن المديني والعلل للإمام الدارقطني والجواب عن نقد الإمام الذهبي له.

وقد قام فضيلة الأستاذ الدكتور محمد نصر الدسوقي اللبان بإعداد المباحث التالية:

١ – مقدمة الكتاب.

٢ – تعريف العلة لغة واصطلاحًا، وتعريف الحديث المعل لغة واصطلاحًا.

٣ – أهمية معرفة علم العلل وفوائد دراستها.

٤ – أقسام العلة.

٥ – أجناس العلة عند الحاكم.

٦ – نشأة علم العلل وأشهر المصنفين فيه.

وقام بإعداد النماذج التطبيقية للعلة كل من:

الدكتور سامح عبد الله، والدكتور أسامة مهدي، المدرسان بقسم الحديث مع مراجعتنا لها.

هذا، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مدخل، وعدة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

ففي المدخل: بينت ضرورة جمع روايات الحديث الواحد في موضع واحد، وعددت أهم فوائد ذلك الجمع، وفي مقدمتها: أم الفوائد وهي: معرفة علل الحديث.

وجاءت المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: تعريف الحديث المعل لغة واصطلاحًا.

المبحث الثالث: تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول وشرحه.

المبحث الرابع: محالات العلة واستعمالاتها.

المبحث الخامس: أهمية معرفة علم علل الحديث وفوائد دراستها.

المبحث السادس: القول بأن معرفة علم العلل الهام أو كهانة أو نحوها والتوجيه الصحيح لذلك.

المبحث السابع: أقسام العلة.

المبحث الثامن: خطوات الكشف عن العلة ونماذج تطبيقية لها.

المبحث التاسع: أجناس العلة عند الحاكم.

المبحث العاشر: نشأة علم العلل وأشهر المصنفين فيه.

وفي الخاتمة: ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من قضايا هذا البحث ومسائله.

هذا، وأسأل الله عز وجل أن يجعل رائدي إظهار وجه الحق، وإزالة ما غشي الأبصار، وران على البصائر، وأن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وحسبي عند التقصير حسن القصد، وإخلاص النية.

والله من وراء القصد، وهو حَسبي ونعم الوكيل.

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دكتور/ محمد نصر الدسوقي اللبان

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين بالقاهرة

المدخل

جمع الروايات ضرورة للحكم على الحديث، ولبيان علله

مما لا ريب فيه أن سبيل الحكم على الحديث، قبولًا أو ردًّا، وصحة أو حُسنًا أو ضَعفًا، وما يتفرع على جمع روايات الحديث من تقسيمات ومصطلحات من مثل: المتواتر، والصحيح لغيره، والحسن لغيره، ومعرفة الشاذ، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، ونحو ذلك.

أقول: إن السبيل إلى معرفة كل ذلك هو جمع الروايات، ولا طريق إلى معرفة ما يصح من متن الحديث الواحد، ولا سبيل إلى معرفة ضبط رواته إلا بجمع رواياته، ومن ثَمَّ لن يستقيم الحكم على الحديث إلا بذلك.

ومما لا ريب فيه أن تقوية الحديث سندًا ومتنًا لا يكون إلا بتعدد رواياته، وكثرة طرقه، قال الحافظ ابن حجر- رحمه الله تعالى- (كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة)(١).

فتنوع المخارج، وتعدد الروايات، وكثرة الطرق يزيد الحديث قوة بشرط: ألا يكون فيه ضعف شديد؛ ولذا اهتم الأئمة النقاد بهذه المسألة، وأصبحت من أهم معايير نقد الحديث، والحكم على الرجال عندهم.

قال الإمام مسلم- رحمه الله تعالى- : (علامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على راوية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديث كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله)(٢).

وعرض رواية الراوي على روايات المشاهير من الرواة الثقات، والمقارنة

---

(١) القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: للحافظ ابن حجر ص: (٢٨).

(٢) مقدمة صحيح الإمام مسلم ١/ ٧ طبعة دار إحياء الكتب العربية. (عيسى الحلبي).

بينها، هو مقياس معرفة ضبط الراوي، فإن وافقهم كان ضابطًا، ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت مخالفته لهم كان ضبطه مختلا، وصار حديثه شاذًا أو منكرًا لا يحتج به، قال الإمام النووي: (يعرف ضبطه (أي: الراوي) بموافقته الثقات المتقنين غالبًا، ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت اختل ضبطه، ولم يحتج به)[١].

ونقل الإمام السخاوي عن بعض العلماء[٢] قولهم: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لا يُوقف على صحة الحديث، ولا على سقمه)[٣].

وقال عبد الله بن المبارك: (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)[٤] . وهذا لا يكون إلا بجمع طرق الحديث، وبسبر رواياته، وبالمقارنة والموازنة والمعارضة بينها.

ولا ريب أن جمع الروايات كما هو ضرورة للحكم على الحديث بالقبول سواء كان الحديث متواترًا أم صحيحًا لغيره أم حسنًا لغيره، هو ضرورة أيضًا لمعرفة علله وأسقامه، ولذا حرص علماء الحديث ونُقَّادُه على استقصاء طرق الحديث ورواياته واستيعابها من أجل الوقوف على تلك الأخطاء، والعلل، والأوهام التي وردت فيها.

قال الخطيب البغدادي: (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين

---

(١) التقريب في فن مصطلح الحديث النووي ص: (١٢) طبعة مكتبة حنفي صالح الكتبي بالقاهرة.

(٢) ساق السخاوي وكلام أبي حاتم الرازي: (لو لم يكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه) وساق عن ابن معين مثله لكن بلفظ ثلاثين. وقال: قال غيرهما. فتح المغيب (٢/ ٣٧٠).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للسخاوي ٢/ ٣٧٠ طبعة دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص: (٧٠٧).

طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[1].

ويوضح الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح هذا المعنى الذي نقله عن الخطيب البغدادي بقوله: (السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف[2] عن الخطيب: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته، واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف)[3].

ومثال هذا الاختلاف بين هذه الطرق: الاختلاف بين الوصل والإرسال، والرفع والوقف، وإبدال صحابي بصحابي، وبزيادة راوٍ أو نقصانه، ونحو ذلك.

ونقل الخطيب البغدادي، وغيره، عن الحافظ علي بن المديني قوله: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[4].

وقال الإمام النووي: (الطريق إلى معرفة الحديث المعل: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وضبطهم وإتقانهم)[5].

وقال الإمام السيوطي في ألفيته:

وَالْوَجْهُ فِي إِدْرَاكِهَا جَمْعُ الطُّرُقْ وَسَبْرُ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَالْفِرَقْ[6]

والناظر في كتب العلل يلاحظ اشتمالها على ذكر طرق الحديث المختلفة،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص: (٧٠٧)، ومقدمة ابن الصلاح ص: (٦٣).

(٢) أي: الحافظ ابن الصلاح.

(٣) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ص: (٧١٠- ٧١١) طبعة دار الراية بالرياض سنة ١٤١٧هـ.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص: (٦٣).

(٥) التقريب للنووي ص: (١٠).

(٦) ألفية السيوطي في علم الحديث بشرح العلامة أحمد شاكر ص:(٤٦) ط المكتبة التوفيقية.

والمقارنة بينها، وذكر اختلاف الرواة فيما بينهم وبيان الراجح من ذلك في حالات كثيرة، كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية.

أهم الفوائد العامة لجمع الروايات إجمالًا

إن العلاقة بين علم التخريج وجمع الروايات علاقة أصل بفرع، أو علاقة عام بخاص، فالتخريج منه: تخريج بتطريق الحديث، أي: بجمع الطرق والأسانيد والألفاظ. ومنه: ما ليس كذلك، ومن ثَمَّ فالتخريج أعم، وجمع الروايات أخص، والتخريج أصل، وجمع الروايات فرع.

والغاية والثمرة من علم التخريج- كما يقول صاحب كتاب التأصيل -هي: حفظ السنة النبوية وصيانتها عما ليس منها، وذلك بمعرفة صحيح المتون من سقيمها(١).

وفي تضاعيف هذه الغاية: فوائد، منها قدر مشترك بين فوائد هذا العلم، وفوائد «كتب المستخرجات»(٢)، و«كتب الأطراف»(٣)، إلا أن «التخريج»

---

(١) التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: لبكر عبد الله أبو زيد ص: (٦٨) طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ.

(٢) المستخرجات هي: المصادر التي تُعني باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السُّنة بإسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب المصدر الأصلي لكن يجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه. قال الكتاني: والمستخرج عندهم: أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية تربيته ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. ينظر: الرسالة المستطرفة: للكتاني ص: (٢٤).

(٣) الأطراف: هي: الكتب التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع =

بتطريق الحديث، أي: بجمع طرقه وأسانيده، وجمع ألفاظ الرواة لمتنه، تكاد تنتظم فوائده: «علوم الحديث».

وكثيرًا ما تُذكر فوائد جمع الطرق في: «معرفة زيادة الثقات»، و«المعلل» و«المضطرب» و«الشاذ» و«المنكر» و«المقلوب» و«المدرج» وفي «عقد مجالس الإملاء» من «آداب المحدث» وفي «الاستكثار من الشيوخ» من آداب طالب الحديث»[1].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في شرح حديث: «يا أبا عُمير ما فعل النُّغَير»[2] (أن ابن القاص ذكر في شرحه لهذا الحديث فصلا في فائدة تتبع طرق الحديث، فمن ذلك: الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه، فقيل: لاثنين. وقيل: لثلاثة. وقيل: لأربعة. وقيل: حتى يستحق اسم الشهرة، فكان في جمع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالبًا.

وفي جمع الطريق أيضًا، ومعرفة من رواها، والعلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة. وفيها: الاطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغالط، وبيان تدليس المدلس، وتوصيل المعنعن. ثم قال: وفيما يسره الله تعالى في جمع طرق

= الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة، كأطراف الصحيحين: لأبي مسعود إبراهيم ابن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ، المتوفى سنة إحدى وأربعمائة. ينظر: الرسالة المستطرفة: ص: (٢٤).

(١) التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: لبكر عبد الله أبو زيد ص: (٦٩-٧٠).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: الأدب: باب: الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل ١٠/٥٩٨، والنغير: (بتصغير النغر) وهو: طائر صغير يشبه العصفور أحمر المنقار. ويجمع على نغران. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٨٦، وفتح الباري ١٠/٦٠٠).

هذا الحديث، واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم ممن لا يهتدي لتحصيل ذلك، مع أن العين المستنبط منها واحدة، ولكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد، ونفضل بعضها على بعض في الأكل)[1].

ومن ثَمَّ فإن لجمع روايات الحديث وطرقه وألفاظه فوائد كثيرة جدًّا تكاد تنتظم «علوم الحديث» (كما قال صاحب كتاب: التأصيل)، يدركها علماء هذا الشأن، ويصعب على الباحث حصرها، وتعرف تلك الفوائد بالممارسة، منها: ما يتعلق بالسند، ومنها: ما يتعلق بالمتن، ومنها: ما يتعلق بالسند والمتن معًا. ومنها: الفوائد الكلية العامة. ومنها الفوائد الجزئية الخاصة.

وفيما يلي نستعرض أهم تلك الفوائد العامة على سبيل الإجمال، وهي كثيرة جدًّا، من أشهرها:

١- **إظهار العلل الخفية في الإسناد:** مثل: الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه، وهو متردد بين ثقة وضعيف. فمعرفة الحديث المعل من غيره هي بحق (أم الفوائد).

٢- **جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث الواحد:** فلا شك أن جمع الباحث روايات الحديث الذي يريده من جميع مصادر السُّنة المعتبرة يجعله يقف على الأسانيد المتعددة لهذا الحديث.

٣- **معرفة حال السند بتتبع الطرق:** فبالوقوف على الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، وبمقابلة بعضها ببعض يعرف حال السند من إرسال أو

---

(١) فتح الباري ١٠/ ٦٠١.

إعضال، أو انقطاع، أو تدليس، أو تعليق.. إلى آخره. وهل انتظم السقط جميع الطرق أو زالت العلة بالوقوف على الساقط في بعض الروايات؟

٤- **تمييز المهمل من رواة السند:** فإذا ورد في أحد الأسانيد راو مهمل مثل: حدثنا محمد، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد يتميز هذا المهمل، وذلك بأن يرد مميزًا في بعضها.

٥- **تعيين المبهم من رواة السند:** فإذا كان في أحد الأسانيد راو مبهم مثل: حدثنا رجل، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد يتعين هذا المبهم، وذلك بأن يرد معينًا في بعضها.

٦- **زوال عنعنة المدلس:** فإذا كان في أحد الأسانيد راو مدلس، يروي عن شيخه بالعنعنة، ومن ثم يحكم على السند بالانقطاع، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد نقف على طريق آخر، فيه يروي هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال مثل: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، ومن ثم تزول صفة الانقطاع عن الإسناد.

٧- **زوال ما نخشاه من الرواية عمن اختلط:** فإذا كان في أحد الأسانيد راو اختلط، ولا ندري الإجابة عن السؤال التالي: هل الراوي عنه في هذا الإسناد روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟

فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد نقف على التصريح بأن هذا الراوي روى عنه قبل الاختلاط، أو أن يرويه عنه راو لم يسمع منه إلا بعد الاختلاط.

٨- **بيان سبب ورود الحديث:** فيجمع الباحث روايات الحديث من جميع مصادر السنة المعتبرة يجعله يقف على السبب الذي من أجله ورد هذا الحديث إذا كان له سبب.

٩- تمييز المهمل في المتن: فإذا ورد في أحد المتون راو مهمل مثل: محمد، حماد، أو سفيان، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد يتميز هذا المهمل، وذلك بأن يرد مُميّزًا في متن منها.

١٠- تعيين المبهم في المتن: فإذا كان في أحد المتون راو مبهم مثل: جاء رجل، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة قد يتعين هذا المبهم، وذلك بأن يرد معينًا ومحددًا في بعضها.

١١- بيان معنى الغريب: فقد يأتي في المتن لفظ غريب، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة يتضح هذا اللفظ، وذلك بأن يشتمل الحديث على بيانها في بعض الطرق، أو تأتي لفظة أخرى ليست غريبة.

١٢- بيان المدرج في المتن: فقد يأتي في المتن زيادة ليست منه، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طرقه المتعددة وبالمقارنة بينها تتضح هذه الزيادة المدرجة.

١٣- بيان النقص: فقد يأتي المتن مختصرًا في رواية بسبب نسيان الراوي أو اختصاره المتن، وبجمع الروايات يمكننا أن نقف على ما نسيه أو اختصره.

١٤- معرفة الرواية باللفظ: قد يروي راو المتن بالمعنى، وبجمع روايات الحديث نقف على من رواه باللفظ.

١٥- زوال الحكم بالشذوذ: قد يحكم على متن أو لفظة فيه بالشذوذ، وبجمع روايات الحديث يتضح أن الحديث ورد من غير هذا الطريق الذي يظن تفرد راويه به؛ فيرفعَ القول بالشذوذ.

١٦- بيان أزمنة وأمكنة الأحداث: بجمع روايات الحديث قد نعرف زمان ومكان الحدث؛ لوروده في بعضها.

١٧- معرفة زيادة الثقات: فبجمع الروايات نقف على اختلاف ألفاظ

المتون وزيادتها، فقد يروي جماعة من الرواة حديثًا واحدًا فيزيد بعضهم فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة. أو يروي ثقة حديثًا ما ثم يأتي ثقة آخر فيروي نفس الحديث بزيادة في السند أو في المتن دون مخالفة، فهذه الزيادة تعتبر بمثابة حديث مستقل، ولا يمكن معرفتها إلا بجمع الروايات.

١٨- **بيان الاضطراب:** فبجمع الروايات نقف على الحديث المضطرب، وهو الحديث الواحد الذي يروى بأكثر من طريق، وبأكثر من لفظ يخالف بعضه بعضًا، ولا يمكن الجمع بينها، ولا يمكن ترجيح بعضها على بعض بأي وجه من وجوه الترجيح.

١٩- **بيان القلب:** فبجمع الروايات نقف على الرواية التي أبدل فيها الراوي شيئًا بآخر، بأن يُبدل راويا بغيره، أو إسنادًا بآخر، أو يبدل الأصل المشهور في المتن بما لم يشتهر، سواء أكان ذلك من الراوي عمدًا أم سهوًا، ولا يعرف ذلك القلب إلا بجمع الروايات والطرق.

٢٠- **دفع توهم الحصر في الأعداد التي لا تفيد الحصر:** قد يأتي في بعض روايات الأحاديث أعداد ظاهرها يفيد الحصر، وبجمع الروايات الأخرى في الموضوع يتبين أن العدد لا مفهوم له، وليس بحجة، ولا يفيد الحصر، فقد يخبر النبي ﷺ بالأقل ثم يخبر بالأكثر بعد ذلك؛ ومن ثم يندفع توهم هذا...الحصر الظاهري.

٢١- **تقييد المطلق:** من الفوائد المترتبة على جمع الروايات: معرفة المطلق والمقيد من الأحاديث، فقد يأتي حديث مطلق وله ما يقيده، ولا يتأتى معرفة ذلك إلا بجمع الروايات والنظر فيها.

٢٢- **تخصيص العام:** من الفوائد المترتبة على جمع الروايات: معرفة العام والخاص من الأحاديث، فقد يأتي حديث عام وله ما يخصصه، ولا يتأتى معرفة

ذلك إلا بجمع الروايات والنظر فيها.

٢٣- معرفة الناسخ والمنسوخ أو معرفة تاريخ الرواية: من الفوائد المترتبة على جمع الروايات: معرفة الناسخ والمنسوخ أو معرفة السابق واللاحق من الروايات، فقد يأتي في بعض الروايات ما يدل دلالة تاريخية على المتقدم من المتأخر.

٢٤- الترجيح بين الأحاديث المتعارضة: قد يتعارض حديثان، ويكون أحدهما موافقًا لحديث آخر، والثاني ليس كذلك، فيرجح ما وافقه حديث آخر؛ لأنه يزداد قوة بتلك الموافقة. وهذا لا يتم إلا بجمع الروايات.

٢٥- معرفة أخطاء النساخ (كالمصحف والمحرف): فقد يقع من الناسخ أخطاء في السند أو في المتن، أو فيهما، وبجمع الروايات تتضح تلك الأخطاء.

٢٦- الاطلاع على علة الحكم الوارد في المتن: فقد تأتي بعض الأحاديث بحكم ما في قضية ما دون بيان علة هذا الحكم، وبجمع روايات هذا الحديث تتضح علته في بعضها.

٢٧- معرفة اللهجات واللغات الجائزة: فقد يروى المتن بأكثر من لغة أو لهجة، ولا يتضح ذلك إلا بجمع الروايات.

٢٨- معرفة مصادر الحديث: فبجمع الروايات نعرف أن الحديث ثابت، وله أصل في دواوين السنة النبوية، ونعرف أيضًا من ذكره من الأئمة بأسانيدهم في مصنفاتهم، كما نعرف مواضعه في تلك المصادر المعتبرة.

٢٩- ارتقاء الحديث بكثرة طرقه: فقد يأتي حديث حسن لذاته، وبجمع طرقه ورواياته يتبين أن له متابعات وشواهد تقويه؛ فيرتقي هذا الحديث بها من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

وقد يأتي حديث ضعيف ضعفا ينجبر، وبجمع الروايات يتبين أن له متابعات

وشواهد تقويه؛ فيرتقي بها من الضعف إلى الحسن لغيره، ولن تتم هذه التقوية إلا بجمع الروايات.

٣٠- معرفة حكم أو أحكام الأئمة على الحديث: في ضوء جمع روايات الحديث قد نقف على أقوال الأئمة وأحكامهم على الحديث.

٣١- معرفة القصص التي يتناقلها العلماء وهي واهية بعد جمع الروايات: مثل: قصة مهاجر أم قيس التي اعتبرها بعض العلماء سببا لورود أول حديث في صحيح الإمام البخاري، وهو: حديث: «إنما الأعمال بالنيات..».

هذه هي أهم الفوائد العامة المترتبة على جمع الروايات ذكرتها على سبيل الإجمال، وهناك الكثير والكثير غير ما تقدم، ومن تتبع طرق الحديث أكثر ظهر له من الفوائد والكنوز أكثر.



المبحث الأول

تعريف العلة لغة واصطلاحًا

أولًا: تعريفها في اللغة:

تدور العلة في اللغة العربية على عدة معان، أهمها:

المعنى الأول: ما يحل بالمحل، فيتغير به من حال إلى حال، قالوا: والعلة بالكسر: ما يحل بالمحل، فيتغير به من حال إلى حال، ومنه: سمي المرض علة؛ لأن بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، والجمع: علل، مثل سدرة وسدر. قال ابن الأعرابي: علّ الرجل يَعِلُّ من المرض[1] ويقال: أعله الله تعالى: أي أصابه بعلة، فهو مُعَلٌّ وعَليل.

المعنى الثاني: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه. قالوا: والعلة أيضًا: الحديث يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيا منعه عن شغله الأول، يقال: علله بطعام وحديث ونحوهما: إذا شَغله بهما. وتعلل به: أي تلهى به وتجزأ، وعللت المرأة صبيها بشيء من المرق ونحوه؛ ليجزأ به عن اللبن[2].

المعنى الثالث: السقية الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعا. قالوا: العل والعلل محركة: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعًا، يقال: علل بعد نهل، وعله: أي: سقاه السقية الثانية. قال الأصمعي: «إذا وردت الإبل الماء فالسقية الأولى للنهل، والثانية العلل[3] وعل: يعل ويعل، يقال: علت الإبل تعل وتعل، إذا شربت الشربة الثانية. ويقال: هذا طعام قد عل منه، أي: قد أكل منه.

(١) لسان العرب (٤/ ٣٠٧٨).

(٢) لسان العرب (٤/ ٣٠٧٩- ٣٠٨٠).

(٣) لسان العرب (٤/ ٣٠٧٨- ٣٠٧٩).

المعنى (الرابع): السبب: يقال: هذا علة لهذا أي: سبب له. وهذه علته: أي سببه[1].

وهذه المعاني الأربعة يمكن تناسبها مع المعنى الاصطلاحي للعلة عند المحدثين كما سيأتي.

ثانيًا: تعريف العلة في الاصطلاح:

يُعَرِّفُ عُلماء الحديث العلل: بأنها أسباب غامضة خفية قادحة في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منها.

قال الإمام السيوطي في التدريب: «والعلة عبارة عن: سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»[2].

كما يعرفون الحديث المعَل: بأنه الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منه[3].

شرح التعريف:

(العلة عبارة عن سبب) والسبب لغة: هو ما يتوصل به إلى الاستعلاء ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور. فقيل: هذا سبب هذا، وهذا مسبب عن هذا؟

والسبب في اصطلاح الأصوليين: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه

---

(١) لسان العرب (٤/ ٣٠٨٠).

(٢) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ١/ ٢٥٢.

(٣) معرفة علوم الحديث: لابن الصلاح (١/ ٥٢٠- كما في التقييد) و «المنهل الروي» لابن جماعة (ص: ٥٢)، والشذا «الفياح: للأيناسي (١/ ٢٠٢)، و «المقنع»: «لابن الملقن (١/ ٢١٢)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٠١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٦٠)، و«تدريب الراوي»: للسيوطي (١/ ٤٠٨).

العدم لذاته؟ ومعنى ذلك: أن بوجود السبب يوجد الحكم، وبانتفائه ينتفي، فمثلا بوجود السبب الغامض الخفي القادح كتدليس التسوية، أو الإرسال الخفي يكون الحديث معلًا، وبدونه لا يكون كذلك.

(غامض خفي، قادح) وصفان للسبب، وهما قيدان في التعريف، والشيء الغامض؛ غير الواضح، وهذه المسألة فيها غوامض: أي: غير واضحة[1] وخفي: مستتر، غير ظاهر، وهذا يكون قبل القيام بخطوات الكشف عن العلة، كما ستأتي، أما بعد كشف العلة وبيان العلماء لأسبابها وقرائنها فستصبح ظاهرة ومعروفة لمن يطلع عليها، كما في مصادر علم العلل، وفيما سنذكره منها في الأمثلة التطبيقية، وبل يمكن الإفادة مما عرف، في كشف ما لم يكن معروفا، وهذا من فوائد دراسة هذا العلم الدقيق ومن يتأمل الحوار الذي دار بين الإمامين الجليلين البخاري ومسلم، بشأن حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- في كفارة اللفظ في المجلس، فسيجد توضيحًا عمليًا لكون خفاء سبب العلة وغموضه أمر نسبي، بمعنى أن علة حديث ما، يكون سببها خافيا بالنسبة لأحد العلماء، ويكون ظاهرًا بالنسبة لعالم غيره، فالإمام مسلم عند عرضه الحديث على الإمام البخاري قال له: في الدنيا أحسن من هذا؟ فقال له الإمام البخاري: لا، إلا أنه معلول، وبين له سبب العلة فعلا كما سيأتي في بيان الحاكم لأجناس العلة فمن ذلك يظهر لنا أن مسلما مع إمامته وتأليفه المعروف في علم العلل، كانت على هذا الحديث خافية عليه، قبل بيان البخاري لها، وفي ذات الوقت كانت علة الحديث نفسه ظاهرة، ومعروفة للإمام البخاري، وبعد معرفة الإمام مسلم لها، أصبحت ظاهرة لكل منهما، ثم لمن بعدهما، كما يستفاد من معرفة

---

(١) أساس البلاغة (٢/ ١٧٤).

سببها فيما يماثله.

وعليه يكون شرط خفاء سبب العلة وغموضه، هو باعتبار حال من تكون خافية عليه[1].

والقدح: العيب والتنقص، تقول: قدح فلان في فلان قدحا: إذا عابه وتنقصه ومنه: قدح في نسبه، وعدالته: إذا عيبه وذكر ما يؤثر في انقطاع النسب، ورد الشهادة[2].

وهذا القيدان يفيدان أن العلة من حيث الظهور والخفاء عند المحدثين قسمان: ظاهرة، وخفية غامضة، وأنها من حيث التأثير وعدمه قسمان: قادحة، وغير قادحة كما سيأتي مثال لكل منهما.

ولكي تتحقق العلة- على كلا القيدين- لا بد فيها من شرطين:

الشرط الأول: الغموض والخفاء.

الشرط الثاني: القدح في صحة الحديث.

أما الشرط الأول وهو: الغموض والخفاء: فإن من ينظر في أسباب طعن المحدثين في الأحاديث التي يضعفونها، يجد أنهم يعلون الأحاديث بأسباب متعددة، مردها إلى أحد سببين:

السبب الأول: سقط في الإسناد.

السبب الثاني: طعن في الراوي[3].

---

(١) وينظر: النكت لابن حجر (٢/ ٧١٥- ٧٢٠)، وتاريخ بغداد (٢/ ٣٥٠) ترجمة الإمام البخاري، (١٥/ ١٢٤ ترجمة الإمام مسلم).

(٢) المصباح المنير ص: (١٨٧).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٩٣- ٤٩٤)، و«فتح المغيث» (١/ ١١٥- ١١٦).

وقد يكون السقط أو الطعن في الراوي واضحًا جليًا يدركه الدارس العادي لعلوم الحديث[1].

وربما كان خفيًا لا يدركه إلا الجهابذة[2]، وقد يدركه غيرهم وذلك بجمع طرق الحديث، وتتبع الاختلاف، ومعرفة مدار الحديث، ومعرفة طريقة أهل الحديث بالترجيح وقرائنه[3]، لكن هذا لا يخرجه عن كونه خفيًا. فيكون الخفاء

---

(١) كما لو كان الحديث مرسلًا، أو معضلًا، أو معلقًا، أو في سنده رجل متهم بالكذب، أو ضعيف.. أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة.

(٢) كتدليس التسوية، والإرسال الخفي، ونحوهما، مثال ذلك: الحديث الذي كشف علته أبو حاتم الرازي، ونقل ذلك عنه ابنه عبد الرحمن في «العلل» (١٩٥٧) فقال: وسمعت أبي: وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية: قال: حدثني أبو وهب الأسدي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لا تحمدوا إسلام أمريء حتى تعرفوا عقدة رأيه» قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق ابن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية، عن أبي وهب: «حدثنا نافع»، فهو وهم، غير أن وجهه عندي: إن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولما يفطن لما عمل بقية؛ من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع». اهـ.

(٣) وأمثلته كثيرة، كالحديث الذي رواه أبو معمر المقعد عبد الله بن عمرو، عن عبد الوارث ابن سعيد، عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشين. وخالفه وهيب بن خالد، وإسماعيل بن علية، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وغيرهم، فرووه عن أيوب، عن عكرمة، عن =

باعتبار ظاهر السند والمتن قبل، النظر والتتبع.

ويبدو أن العلماء الذين عرفوا العلة بالتعريف السابق حرروه- كما قال الحافظ ابن حجر-[1] من كلام أبي عبد الله الحاكم[2]؛ فإنه قال: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فتخفى عليهم علته، فيصير الحديث معلولًا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير».

ولا ريب أن وهم الراوي الثقة وخطأه أخفى من وهم الراوي الضعيف وخطئه؛ لأن النفس تميل إلى الركون إلى الراوي الثقة، والاعتماد عليه، وعلى رواياته.

قال الحافظ ابن حجر عقب ذكره لكلام الحاكم هذا: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع- مثلا- معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مُضعَّف معلولًا، وإنما يسمى معلولًا إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعل يشمل كل مردود»[3].

وما ذكره الحافظ من كلام الحاكم، وكذا تعقيبه عليه، كلاهما غير مقبول على إطلاقه، حيث جاء عن كل منهما وعن غيرهما ما يخالف هذا، كما سيأتي توضيحه في موضعه.

= النبي ﷺ مرسلًا، ليس فيه ذكر لابن عباس رضي الله عنهما، انظر «العلل»: لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و«المنتقى»: لابن الجارود (٩١٢).

(١) «النكت» (٢/ ٧١٠).

(٢) معرفة علوم الحديث» ص: (١١٢- ١١٣).

(٣) «النكت» (٢/ ٧٧١).

وأما الشرط الثاني، وهو: القدح في صحة الحديث: فإن هذا القيد في التعريف لا بد منه؛ لأمرين:

الأمر الأول: لأن من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث، مثل: الاضطراب في اسم الصحابي الذي روى الحديث، فمثل هذا لا يضر بصحة الحديث؛ لأنه لا يخرج الحديث عن أن يكون من رواية أحدهم، والصحابة رضوان الله عليهم جميعًا عدول.

الأمر الثاني: لأن الأصل في الحديث الذي اطلع فيه على علة أنه من رواية الثقات، وأن ظاهره الصحة، ويفهم من القدح في صحة الحديث: أن من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث، ويعنون به متن الحديث، وأما قدحها فيكون في ذلك الإسناد خاصة فلا اعتراض عليه.

(مع أن الظاهر السلامة منه) ومعنى ذلك: أن الحديث المعل ظاهره الصحة سندًا ومتنًا، وظاهره الخلو من العلل القادحة، وذلك قبل النظر والتتبع، كما تقدم.

العلاقة بين المعاني اللغوية للعلة والمعنى الاصطلاحي:

أما العلاقة بين المعنى الأول- وهو: ما يحل بالمحل فيتغير به من حال إلى حال- وبين المعنى الاصطلاحي- وهو: سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه. فهي: أي العلة التي طرأت على الحديث غيرت حاله من الصحة إلى الضعف.

وأما العلاقة بين المعنى الثاني- وهو: الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه- وبين المعنى الاصطلاحي فهي: أن الحديث المعل عاقته العلة فلم يعد صالحًا للعمل به.

وأما العلاقة بين المعنى الثالث- وهو: الشرب بعد الشرب تباعًا أو السقية

الثانية- وبين المعنى الاصطلاحي فهي: أن الناقد لا يكتشف العلة القادحة من أول نظرة بل يعيد النظر في الحديث المرة بعد المرة؛ لأن العلة القادحة لا تنكشف إلا من إعادة النظر في روايات الحديث.

وأما العلاقة بين المعنى الرابع- وهو: السبب- وبين المعنى الاصطلاحي فهي: أن العلة القادحة سبب يتوصل به إلى الحكم على الحديث بالرد بعد أن كان ظاهره السلامة من ذلك.

* * *

المبحث الثاني

تعريف الحديث المعل لغة واصطلاحًا

أولًا: تعريف الحديث المعل لغة:

المعل لغة: اسم مفعول من الفعل: «أعلَّ» أي أنزل به علة. أو اسم مفعول من الفعل: علل أي: ذكر له علة، فهو مُعلَّل، ومُعَلّ، والأحسن أن يقال: معل (بلام واحدة)؛ لأن المعلل (بلامين) يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء.

قال ابن منظور: علَّله بطعام، وحديث، ونحوهما: شغله بهما، وعللت المرأة صبيها بشيء من المرق، ونحوه؛ ليجزئ به عن اللبن[1] وعلى هذا، فيقال للمعل: المعلل والمعلول.

وقد استعمل الأئمة: البخاري، والترمذي، والدارقطني، وابن عدي، وأبو يعلى الخليلي، والحاكم وغيرهم لفظ (المعلول)، وقد أنكر بعض العلماء عليهم ذلك من جهة اللغة وقالوا: إن المعلول في اللغة: اسم مفعول من عله، إذا سقاه السقية الثانية.

وذكر صاحب توجيه النظر إلى أصول الأثر الشيخ/ طاهر بن صالح الجزائري اختلاف العلماء حول هذا ثم قال: والصواب: أنه يجوز أن يقال: عله فهو معلول من العلة إلا أنه قليل[2].

وقد شاع استعمال العلماء لفظ: «المعلل» (بلامين)، لكن الأحسن أن يقال: «معلل» (بلام واحدة)، ويجوز استعمال لفظ: «معلول» للحديث المعل إذا كان مشتقًا من الفعل: «عله» أي: سقاه شربة ثانية، ويكون بذلك موافقًا للغة

---

(١) لسان العرب (٤/ ٣٠٧٩).

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ/ طاهر بن صالح الجزائري ص: (٢٦٥).

العربية، ومنسجمًا مع قواعدها.

ثانيًا: تعريف الحديث المُعل اصطلاحًا:

عرف ابن الصلاح الحديث المعل: بأنه الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منه[١]

وعرفه الحافظ العراقي بنحو هذا التعريف[٢]، ونقل البقاعي[٣] عن الحافظ ابن حجر أن عرفه بقوله: «هو خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح».

وهذا التعريف اختاره الحافظ السخاوي[٤]، ولم ينسبه إلى أحد، وهو الذي رجحه الدكتور همام سعيد[٥]؛ لأنه تعريف جامع مانع كما قال.

ومقصوده بكونه جامعًا، يظهر من مراجعة باقي كلامه في شرح التعريف حيث قال: «في قوله: «خبر» ذكر لعلة السند وعلة المتن، لأن «الخبر» يشمل: السند والمتن.

ثم قال: وقوله: «على قادح» تعميم لأسباب العلل؛ لتشمل العلل التي مدارها الجرح (يعني الظاهر)، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات يعني التي تكون خفية عليهم ضبطه من الأخبار، وبذلك يكون هذا التعريف مطابقًا لواقع كتب

(١) معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (١/ ٥٠٢ مع التقييد والإيضاح، و «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٥٢)، و «الشذا الفياح» للإبناسي (١/ ٢٠٢)، و المقنع: «لابن الملقن (١/ ٢١٢)، و «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧١٠)، و «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٦٠)، وتدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٠٨).

(٢) «شرح الألفية» (ص ١٠٤).

(٣) في «النكت الوفية، بما في شرح الألفية» (٢/ ٢٥٤) تحقيق يحيى الأسدي.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٢٦١).

(٥) مقدمة تحقيقه لـ «شرح العلل» لابن رجب (١/ ٢٢- ٢٣).

العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها وهذا التعميم للفظ قادح بحيث يشمل العلة الخفية والظاهرة.

فيمنعه أول التعريف حيث وصف فيه الخبر بأن ظاهرة السلامة، وما فيه جرح ظاهر، فلا يكون ظاهره السلامة، ولهذا سيأتي بيان أن هذا التعريف المختار سواء من الإمام السخاوي أو من غيره، فليس جامعًا، بل هو مقتصر على أحد قسمي الحديث المعلول اصطلاحًا وهو المعلول بعلة خفية فقط.

ولم يصرح الدكتور/ «همام» بوجه كون التعريف الذي اختاره «مانعًا» ويمكننا القول بأن لفظ «قادح» يمنع أن يدخل في التعريف ما فيه علة غير قادحة. وإن كان بعض العلماء أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح، فذلك على سبيل التوسع في استعمال لفظ «العلة» كما سيأتي.

❊ ❊ ❊

المبحث الثالث

تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول[1] وشرحه

١- عند المراجعة لما تقدم من تعريف الحديث المعلول اصطلاحًا نجد الآتي:

أولًا: أن تعريف ابن الصلاح للحديث المعلول بأنه الذي اطلع فيه على علة تقدح صحته، مع أن ظاهرة السلامة منها، قد اطلع الحافظ ابن حجر عليه، ثم استحسن عبارة أخرى لهذا التعريف، مع اختيار السخاوي لعبارة شيخه، وكذا الأخ الدكتور/ همام عبد الرحيم، مع تقريره أنه تعريف جامع مانع كما تقدم.

ثانيًا: عند التأمل في التعريفين، نجد بينهما فرقًا واحدًا في المضمون، وهو: وصف العلة في تعريف ابن الصلاح بأنها تقدح في صحة الحديث فعلًا، وأضاف عقب التعريف تأكيدًا لهذا فقال: ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[2].

بينما تعريف الحافظ ابن حجر الذي اختاره تلميذه السخاوي وغيره، لم يقيد القدح بكونه في الصحيح، فيدخل فيه ما يقدح في صحة الحديث أو في حسنه الذاتي[3].

---

(١) وسأستعمل لفظ المعلول هذا خلال البحث اعتمادًا على جوازه لغة، وعلى ترجيح الحافظ ابن حجر له كما سيأتي، وكما جاء في عنوان كتابه المسمى «الزهر المطلول في معرفة المعلول» فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٦٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي / ١٦٦.

(٣) وقد أشار إلى ذلك السخاوي، عند شرحه تعريف العراقي الموافق لتعريف ابن الصلاح فغير لفظ «الصحة» إلى لفظ «القبول» فيتفق مع تعريف شيخه الذي اختاره / فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٤٩- ٥٠ بتحقيق د/ عبد الكريم الخضير.

وهذا هو الموافق للواقع، لاشتراط السلامة من العلة في كل منهما.

كما أن كلا التعريفين متفقان على تقييد العلة بأنها قبل التفتيش والكشف عنها، تكون خفية، وظاهر الحديث السلامة منها.

٢- قصر الحافظ ابن حجر وبعض تلاميذه الحديث المعلول على ما علته خفية، والجواب عن ذلك.

أولًا: ما ذكره الحافظ ابن حجر والجواب عنه:

١- فالحافظ ذكر تعريف ابن الصلاح السابق للنوع الأول عنده من الحديث المعلول، ثم أعقبه بقوله: هذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال: وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، تكثر[1] في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فتخفى علته[2].

وقد عدَّ الحافظ كلام الحاكم هنا موافقًا لتعريف ابن الصلاح السابق، ومؤيدًا له، ثم رتب على هذا حصر الحديث المعلول اصطلاحًا في نوع واحد فقط، وهو ما علته خفية قادحة في حديث الثقات.

والمحتج بهم، ليشمل الحديث الحسن، كما قدمنا[3].

وبالتالي رتب على ذلك أمرين:

أحدهما: المنع من دخول النوع الثاني، وهو المعلول بعلة ظاهرة، في تعريف ومُسمَّى الحديث المعلول اصطلاحًا، فقال: فعلى هذا، لا يسمَّى الحديث المنقطع

---

(١) في المعرفة للحاكم / ١١٢ «يكثر» بالياء، وكلاهما يستقيم المعنى عليه.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧١٠.

(٣) وكذا اقتصر عليه في نزهة النظر / ٥٦) فذكر أن المعلل اصطلاحًا: ما فيه علة خفية قادحة.

مثلا معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول، أو مضعف معلولًا، وإنما يسمى معلولًا، إذ آل أمره إلى شيء من ذلك، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك[1].

وثانيهما: أن من يقول: إن الحديث المعلول يشمل كل مردود- يعني سواء كانت علته خفية أو ظاهرة فهذا زعم مردود، فقال: وفي هذا- يعني قصر المعلول على ما علته خفية- رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود[2].

فلما وصل الحافظ في النكت إلى موضع ذكر ابن الصلاح لنوع العلة الثاني وهو ما تُعد علته ظاهرة، وتأييده له بواقع ما في كتب العلل من هذا النوع بكثرة.

فلجأ الحافظ إلى تأويل كلام ابن الصلاح عن هذا النوع بما يخالفه صراحة، ويخالف واقع كتب العلل، لكي يتوافق مع ما تقدم تقريره له، من قصر المعلول اصطلاحًا على النوع الأول فقط مما ذكره ابن الصلاح، فذكر قول ابن الصلاح: ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة له من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح... إلى آخر كلامه، كما سيأتي.

وعقب الحافظ على ذلك فقال: مُرادُه- يعني ابن الصلاح- بذلك: أن ما حقيقه، من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم- يعني أئمة علم العلل- ما يخالفه، ثم قال: وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف، وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة على هذا بقوله: «إذا المعلول: ما علته قادحة خفية، والعلة أعم من

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٧١٠.

(٢) النكت ٢/ ٧١٠.

أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: وإنما يُعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل(١).

وما ذكره الحافظ في الموضعين السابقين قد وافقه عليه تلميذاه البارزان، وهما الحافظ السخاوي، والإمام البقاعي، كما سيأتي، مع الجواب عنه.

* * *

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧٧١.

الجواب عما ذكر الحافظ ابن حجر

ويجاب عما ذكره الحافظ إجمالًا: بأنه مخالف لمجموع كلام ابن الصلاح، ولواقع ما في كتب أئمة علم العلل، ولا سيما المتقدمين، دون حاجة إلى تأويل صنيعهم على خلاف ظاهره، والواقع أقرب دليل، وعليه اعتمد ابن الصلاح، ووافقه الجمهور كما سيأتي، وما ذكره الحافظ عن الحاكم، فسيأتي عنه ما يردُّه أيضًا.

وأما الجواب تفصيلًا، فهو كالتالي:

١- أن الإمام ابن الصلاح لم يقصر المعلول اصطلاحًا على ما عرفه، بأنه معلول بعلة خفية؛ بل ذكر أيضًا المعلول بعلة ظاهرة، وأدخله في المعلول اصطلاحًا، فعنون كلاهما بقوله «معرفة الحديث المعلل»[١] وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام العلائي: أن مراد العالم يُعرف من مجموع كلامه[٢].

وبيان ذلك: أنه قد بدأ بتعريف العلة بأنها أسباب خفية قادحة، وفرَّع على ذلك تعريفه للحديث المعلول كما تقدم، ومثل له ببعض الأمثلة التي فيها علة خفية، مع الإشارة إلى كثرتها، والإحالة على كتب علل الحديث التي اشتملت على جمع طرقه[٣].

ثم أضاف ابن الصلاح قائلًا: «ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به. اهـ[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٦- ١٢٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٠٤.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٦- ١٢٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٢.

ثم ذكر مستنده في هذا النوع فقال: على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح[1].

ثم ختم ابن الصلاح كلامه على معرفة الحديث المعلول بقوله: وسمى الترمذي النسخ علة، وقال: ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ[2].

مجموع كلام ابن الصلاح هكذا، أفاد أمورًا:

الأول: أن علم العلل ليس مقتصرًا على إثبات علل الحديث فقط؛ ولكنه علم متكامل، حيث يشتمل على قواعد ووسائل يتم بواسطتها إثبات العلة، أو دفعها أيضًا وبيان سلامة الحديث من تأثيرها، لوجود قرائن تجعلها غير قادحة في الحديث[3].

الأمر الثاني: أن مجموع كلام ابن الصلاح يفيد أن تعريفه الأول للعلة، وتفريعه عليه تعريف الحديث المعلول، ليس حاصرًا، حيث لم يقصر الحديث المعلول اصطلاحًا على ما تضمنه هذا التعريف، ولما طال بيانه لمشتملاته، وبعض أمثلته، وأراد الانتقال إلى النوع الثاني، حرص على افتتاح بيانه له بتنبيه خاص عليه فقال: «ثم أعلم»، حتى لا يغفل القارئ عن وصل هذا بسابقه الذي عرفه أولا، وضم هذا معه تحت مسمى العلة الاصطلاحي والمعلول

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٢.

(٣) وينظر نكت الحافظ ابن حجر ٢/ ٧١٠- ٧١٢، ٧٧١.

الاصطلاحي، فصار هذا التنبيه دليلًا صريحًا على أن ما بدا به ابن الصلاح وعرفه، ليس هو النوع الوحيد المعلول اصطلاحًا، بل هو أحد نوعيه فقط، وتقديمه يدل على أهميته، لكون علته تعد خطية تشكل معرفتها على غير الجهابذة النقاد، لكن ينبغي أن يعلم أن هناك نوعا ثانيًا وهو المعلول بما تعد علته ظاهرة، وأن له أيضًا أهميته لكثرة وجوده في مصادر علل الحديث، مع قدحه في الحديث بالضعف كسابقه، ووضح ذلك بعدة أمثلة واقعية، وعلى هذا نقول: ما دام نوع العلة الظاهرة هذا قد شارك نوع العلة الخفية في النتيجة، فأثر بإعلال الحديث بالضعف، وصرح بذلك جمهور أئمة الاصطلاح في مصادرهم، فما المانع العلمي من اعتبار هذه علة اصطلاحية ومن تسمية الحديث الذي أثرت فيه، إنه حديث معلول اصطلاحًا؟

وقد ذكر الملا علي القاري: إن وصف العلة بكونها «خفية»[1] صفة كاشفة[2]، لا لإخراج الظاهرة؛ لأن الخفية إذا أثرت، فالجلية أولى[3]

وقد أيد ابن الصلاح دخول نوع المعلول بعلة ظاهرة في المفهوم الاصطلاحي العام للعلة والمعلول، **بأمرين**:

١- أن ذلك هو مقتضى معنى لفظ العلة في الأصل، يعني أصل معناها اللغوي[4].

---

(١) وذلك في تعريف الحافظ ابن حجر في نزهة النظر للحديث المعلل اصطلاحًا بأنه «ما فيه علة خفية قلاحة» / ٥٦.

(٢) يعني لوصف الواقع فقط وليست للاحتراز من غيره وهو الظاهر، كما في بقية كلامه أعلاه.

(٣) شرح نخبة الفكر للملا علي قاري / ٢٥٢ دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت، لبنان.

(٤) ينظر معجم مقاييس اللغة- مادة «علل».

٢- وجود هذا النوع بكثرة في صنيع أئمة علماء الحديث النقاد، وفي مؤلفات علم العلل، ولا سيما للمتقدمين، كما سيأتي بعضها في موضعه، وهؤلاء هم القدوة[١] والمرجعية الأصيلة التي استفاد الإمام الحاكم وغيره الضوابط والمصطلحات، وتسمياتها من صنيعهم خلال تلك المؤلفات، ومن تقعيدهم بالقول المصاحب لأحكامهم وتطبيقاتهم، بل سيأتي من قول وصنيع كل من الإمام الحاكم، والحافظ ابن حجر ما يوافق ذلك.

الأمر الثالث: أن ما ذكر الحافظ ابن حجر خروجه عن مفردات تعريف النوع الأول، وهو المعلول بعلة خفية بقوله «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولًا.. إلخ»، فإن مجموع كلام ابن الصلاح لا يمنع إخراج ما ذكره الحافظ إخراجا نهائيا من مسمى المعلول اصطلاحًا، بل هو إخراج من النوع الأول فقط، وتمييز له عن النوع الثاني، بدليل اتباعه ذلك بذكر النوع الثاني وهو المعلول بعلة ظاهرة، مع تنبيهه عليه في نهاية النوع الخفي كما تقدم، وأيضًا ما ذكره ابن الصلاح عقب تعريف النوع الأول بقوله: ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر» فهذا أيضًا للتوضيح، وليس فيه قصر لمجال العلل القادحة على مثل هذا الإسناد فقط، بدليل ذكره لأمثلة مجال العلة الظاهرة أيضًا كما أسلفنا.

الأمر الرابع: أن الاكتفاء في تعريف الحديث المعلول: بأنه «خبر ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح» كما نقله البقاعي عن شيخه الحافظ ابن حجر، وذكر أنه استحسنه عن تعريف كل من ابن الصلاح في العراقي تبعا له[٢] واختاره السخاوي، دون نسبته لشيخه ابن حجر- كما تقدمت الإشارة إلى

---

(١) ينظر علل الإمام الترمذي مع شرحها للحافظ ابن رجب ١/ ٣١- ٣٥.

(٢) النكت الوفية للبقاعي (١/ ٥١٠).

ذلك[1]- فهذا تعريف غير جامع لنوعي المعلول اصطلاحًا السابق ذكر ابن الصلاح لهما، ولذا قال البقاعي؛ والتقييد بظهور السلامة، يخرج ما علته ظاهرة[2]، وهذا متابعة منه لشيخه ابن حجر، في حصره المعلول اصطلاحًا فيما علته خفية، كما تقدم.

وعليه فوصف الدكتور همام عبد الرحيم للتعريف المذكور بأنه جامع للمعلول بعلة خفية أو ظاهرة، فليس هذا صحيحًا، بل هو مقتصر على المعلول بعلة خفية وظاهره السلامة.

الأمر الخامس: ما أراد ابن الصلاح إخراجه عن المسمى الاصطلاحي العام للعلة والمعلول، فقد بينه عقب بيانه لنوعي المعلول اصطلاحًا السابق ذكرهما، فذكر إطلاق بعض العلماء اسم العلة على ما ليس بقادح في صحة الحديث أو حسنه، توسعا منهم في إطلاق اللفظ الاصطلاحي على خلاف أصله، مع وجود قرينة تشير إلى مرادهم الخاص، كما جاء عن الإمام الترمذي في تسمية النسخ لبعض الأحاديث بأنه علة[3].

وما جاء عن الإمام أبي يعلى الخليلي قال: الأحاديث عن رسول الله- ﷺ- على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه[4]، ومثله ما جاء عن الحاكم في مستدركه من قوله في الحكم على حديث بأنه:

---

(١) وينظر فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٥٠.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ١/ ٥٠١- ٥٠٢.

(٣) ينظر جامع الترمذي- أبواب الحدود- باب ما جاء «من شرب الخمر فاجلدوه (٣ حديث ١٤٤٤) مع كتاب العلل بآخر جامع الترمذي ٦/ ٢٢٧، وشرح ابن رجب للعلل ١/ ٤- ٨ وشرح العراقي لألفيته التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٠.

(٤) ينظر الإرشاد للخليلي ١/ ١٦٠.

صحيح الإسناد، غريب شاذ[1] وقوله: إسناد صحيح.. إلا أنه شاذ بمرة[2] فالوصف بالصحة يعد قرينة دالة على عدم قصد الإعلال والتضعيف بوصف الشذوذ، وكذلك وصف الصحة في كلام الخليلي، وبالتالي فمثل هذه الإطلاقات غير داخلة في مسمى المعلول الاصطلاحي بنوعيه السابق ذكر ابن الصلاح لهما، وتقرير أن كلا منهما يقدح في صحة الحديث وحجيته، حيث لا تقدح تلك الإطلاقات في صحة ما يصفه بعض العلماء بذلك، ولكن الغرض من ذكرهما في مبحث المعلول التنبيه على مقصود هؤلاء العلماء، عند الوقوف على كلامهم، مع وجود القرينة الدالة على عدم قصد العلة الاصطلاحية.

٢- ما ذكره الحافظ ابن حجر في تعليقه على النوع الثاني عند ابن الصلاح، من وجود مخالفة بين ما حققه ابن الصلاح في تعريف النوع الأول من المعلول، وبين ما ذكره في النوع الثاني عن أئمة علم العلل، ثم ذكره من جانبه هو طريقة للتوفيق في هذا الخلاف[3]. فالجواب عن ذلك بأمور:

أولها: أنه ليس في كلام ابن الصلاح إشارة إلى أن المخالفة بين النوعين مخالفة تضاد وتمانع، بحيث يُمنع لأجلها اجتماع النوعين معا تحت مفهوم الحديث المعلول اصطلاحًا، وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى ما ذكر الحافظ أنه طريق للتوفيق، وتابعه عليه تلميذاه السخاوي والبقاعي كما سيأتي؛ لأن هذه مخالفة تنوع فقط، لأجل اختلاف ما يوجد من سبب العلة في النوعين؛ بكونها مما يعد خفيا، أو ما يعد ظاهرًا، ولا مانع حينئذ من دخول كل منهما كما هو

(١) مستدرك الحاكم- كتاب العلم ١/ ١٠٨.

(٢) مستدرك الحاكم –كتاب الطهارة ١/ ١٨١.

(٣) وخلاصتها إخراج النوع الثاني عن مسمى المعلول اصطلاحا، كما سيأتي في الجواب عما ذكره.

تحت مسمى الحديث المعلول اصطلاحًا.

ويؤيد هذا ما تقدم عن الشيخ علي القاري بأن وصف العلة في النوع الأول بأنها «خفية»، صفة كاشفة فقط، وليس مقصودًا بها معارضة النوع الثاني الذي تعد علته ظاهرة.

الأمر الثاني: ما ذكره الحافظ للتوفيق بين ما يراه من قصر المعلول اصطلاحًا على ما علته خفية، وبين ما وجد في كتب العلل من إطلاق المعلول على ما تعد علته ظاهرة، حيث قال: «إن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يُسمى الحديث معلولًا، اصطلاحًا» فهذا لا يحقق التوفيق الذي ينشده الحافظ، لأن الواقع الماثل في كتب العلل، ليس مجرد إطلاق اسم العلة على الحديث فقط، ولكنه إطلاق معتد به، وصادر من أهل الاصطلاح، ويقررون فيه النتيجة العامة للإعلال وهي تضعيف الحديث بما وجد فيه من أسباب تعد ظاهرة، فهذا مُلزم بأن يسمى هذا الحديث معلولًا اصطلاحًا، وتسمية المعلول بعلة خفية، معلولًا اصطلاحًا، بنيت على مثل هذا من إطلاق أهل الاصطلاح وتقريرهم نتيجة الإعلال وهي التضعيف بما يعد خفيًا.

وسيأتي من أجناس المعلول اصطلاحًا عند الحاكم وموافقة الحافظ ابن حجر له ما يؤيد التلازم الذي نفاه الحافظ هنا دون دليل.

الأمر الثالث: أن ابن الصلاح كما قدمنا، أيد إطلاق العلة والمعلول اصطلاحًا على ما فيه علة ظاهرة، بدليلين معتبرين في باب الاصطلاح عموما.

أحدهما: أصل المعنى اللغوي للعلة، **وثانيهما:** استعمال الكثيرين من أهل الاصطلاح ولا سيما المتقدمين منهم- في مصنفاتهم.

وهذان الدليلان قد اعتمدهما الحافظ ابن حجر نفسه في مبحث المعلول هذا، وقرر أن ما فيه خلاف، فإن ما يثبت بهما هو المعتمد عنده؛ حيث ذكر

الاختلاف في إطلاق لفظ «معل» أو «معلول» في تسمية هذا المبحث، ثم قال: والذي عندي أن يقال «معلول»، ودلل على ترجيحه هذا بقوله: «لأنها[1] وقعت في عبارات أهل الفن[2] كما تقدم، وهي لغة»، كما في كلام أبي إسحاق[3]، وعلى ما خرجه سيبويه[4].

فما دام استعمال أهل الفن، وهم علماء العلل، وقول بعض أهل اللغة، قد اعتمدها الحافظ – كما ترى- مستندًا لترجيح استعمال اسم «معلول» بالمعنى الاصطلاحي، فمن باب أولى اعتمادهما في المسمى أيضًا، وهو إطلاق المعلول اصطلاحا على ما تعد علته ظاهرة، حسبما استدل بذلك ابن الصلاح كما تقدم، مع موافقة الجمهور له كما سيأتي.

وأيضًا اعتمد الحافظ ابن حجر في إثبات شروط الإمام البخاري واصطلاحه في صحيحه على هذا، فقال: اعلم علمني الله وإياك- أن البخاري لم يوجد عنه تصريح بشرط معين، وإنما يوجد ذلك من معنى تسميته للكتاب، وبالاستقراء من تصرفه[5] يعني خلال كتابه الصحيح.

فمثل هذا نقول: إن ابن الصلاح قرر إثبات المعلول اصطلاحًا بما تعد علته ظاهرة، اعتمادًا على استقرائه للواقع بكثرة في كتب أهل فن علل الحديث، وما تبين أيدينا الآن منها يؤيد صحة استقرائه؛ بل إن تعريفه الذي عرف به النوع

---

(١) يعني لفظة «معلول».

(٢) يعني علماء فن العلل «فضلا عن غيرهم من علماء الحديث.

(٣) يعني إبراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحق الزجاج البغدادي، نحوي زمانه المتوفى ٣١١ هـ/ السير ١٤/ ٣٦٠.

(٤) النكت الوفية للبقاعي ١/ ٤٩٩.

(٥) ينظر النكت على صحيح البخاري لابن حجر ١/ ٧٥.

الأول، وهو المعلول بعلة خفية، مستفاد أيضًا من استقرائه للواقع منه في كتب أهل علم العلل، بحيث يمكننا القول: بأن كلا النوعين مستفاد من واقع كتب العلل منذ بدايتها من قبل الحاكم ومن بعده، فقد سميت باسم «علل الحديث»، وثبت خلالها عن أئمة الاصطلاح، إطلاق العلة على ما يعد خفيا وما يعد ظاهرًا، دون إشارة لأي تعارض ومنافاة بينهما، وإثبات ضعف الحديث بكل منهما في موضعه.

ومن أطلق من النقاد اسم العلة والمعلول على غير هذين النوعين، فهم قلة لا يمثل إطلاقهم اصطلاحًا عامًا، مع وجود بعض قرائن في استعمالهم تدل على عدم قصد المعنى الاصطلاحي العام.

٤- وما ذكره الحافظ من قصر المعلول اصطلاحًا على ما علته خفية فقط، وأنها تقع في أحاديث الثقات، وتابعه على ذلك تلميذاه، كما سيأتي، فلم يذكروا مستندًا لذلك، إلا ما ذكره الحاكم في بداية كلامه عن «معرفة علل الحديث»[1]؛ بحيث كرر الحافظ- كما تقدم- الاستدلال به مرتين، في تعليقه على ما ذكره ابن الصلاح عن نوعي الحديث المعلول بالعلة الخفية والظاهرة[2] في حين لا نجد إشارة من ابن الصلاح إلى ما ذكره الحافظ من كلام الحاكم هذا رغم نقله عنه من المصدر نفسه في مواضع أخرى كثيرة تعرف بالمراجعة لكتاب ابن الصلاح.

والجواب عن استدلال الحافظ ابن حجر وتلميذيه بما ذكروه من كلام الحاكم، فيه تفصيل كثير، رأيت تأخيره، إلى نهاية الجواب عن تلميذيه، ليكون جوابًا عن كلام ثلاثتهم معًا.

---

(١) وينظر معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٢- ١١٣.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧١٠ و٧٧١.

٥- متابعة الجمهور لابن الصلاح:

ثم إن جمهور العلماء بعد ابن الصلاح قد تابعوه على ما تقدم تأصيلًا وتمثيلًا، وذلك بذكرهم نوعين للحديث المعلول اصطلاحًا، وهو ما تعد علته خفية وظاهرة السلامة، وما تعد علته ظاهرة وهو مضعف لأجلها. ثم ذكرهم النوع الثالث لاستعمال لفظ العلة من بعض العلماء بغير المعنى الاصطلاحي العام كما تقدم(١).

ونكتفي هنا بذكر اثنين فقط من أبرز من أتى بعد ابن الصلاح، للتصريح منهما بالجمع بين نوعي العلة الخفية والظاهرة، والربط بينهما في إطلاق المعنى الاصطلاحي للحديث المعلول عليهما متابعة لابن الصلاح، مع البعد الزمني بينهما، وهما الحافظ زين الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، والإمام محمد ابن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

فالحافظ العراقي: نظم ألفيته في المصطلح، وتسمى «التبصرة والتذكرة» وضمنها كتاب ابن الصلاح، مع زيادات أضافها، ثم شرح بنفسه هذه الألفية، كما هو معروف.

وفي الألفية بدأ العراقي كابن الصلاح، بذكر العلة الخفية، فقال:

---

(١) ينظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث لبدر الدين ابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ/ ٣٨- ١٤٠، والخلاصة في معرفة الحديث لأبي محمد الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ / ٧٨- ٨٠، والتقريب للإمام النووي مع شرحه تدريب الراوي ١/ ٣٨٦- ٣٩٦ للسيوطي، وألفية السيوطي مع تعليق الشيخ أحمد شاكر/ ٥٥- ٦٦ ومحاسن الاصطلاح للبلقيني / ١٩٥- ١٩٧ والمقنع لابن الملقن ١/ ٢١٢- ٢١٩ والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الإبناسي ١/ ٢٠٢- ٢٠٤، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي للإمام زكريا الأنصاري / ٢٠٢ دار ابن حزم وسيأتي غير هؤلاء مع قلة من خالفهم، دون دليل معتبر.

وهي عبارة عن أسباب طرت   فيها غموض وخفاء أثرت

ثم قال:

....   مع كون ظاهره أن سلما

ثم شرح العراقي هذا، وذكر بعض أمثلة الحديث المعلول بعلة خفية، كما ذكر ابن الصلاح[1].

ثم قال العراقي في الألفية:

وقد يعلون بكل قدح   فسق وغفلة ونوع جرح

فذكر في هذا البيت ما ذكره ابن الصلاح في النوع الثاني وهو المعلول بعلة ظاهرة، ونبه على معرفته كما تقدم.

وفي شرح العراقي لهذا راعى تنبيه ابن الصلاح على هذا النوع، فربط بينه وبين النوع الأول فقال: لما تقدم أن العلة تكون غامضة خفية في الحديث ذكر[2] أنهم[3] يعلون أيضًا بأمور ليست خفية، كالإرسال وفسق الراوي وضعفه، ثم قال العراقي: قال ابن الصلاح: .. وساق كلام ابن الصلاح السابق عن النوع الثاني من المعلول[4] دون تعقب له، كما هو شأنه فيما يخالف فيه، أو يزيده عليه، فبعد ذلك موافقة من العراقي لابن الصلاح على ما ذكره في نوعي المعلول، بعلة خفية أو ظاهرة.

وقول العراقي: أن ابن الصلاح ذكر أنهم يعلون أيضًا بأمور ليست خفية.. فيتضح من كلمة «أيضًا» تقريره ترابط نوعي المعلول عند ابن الصلاح وتتابعها

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة للعراقي مع شرحه ١/ ٢٧٢ و٢٧٤- ٢٨٧.

(٢) يعني ابن الصلاح كما سيصرح به في بقية كلامه.

(٣) يعني أئمة علم العلل.

(٤) ينظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٨٧.

في الذكر دون إشارة لتعارضهما، بل دخولهما معا تحت مسمى المعلول اصطلاحًا، غاية ما في الأمر أن لكل منهما ما يميزه عن الآخر، فالأول له تعريفه المميز له بالسبب الخفي للعلة فيما ظاهره السلامة، والثاني له أمثلته التي تفيد تمييزه بالسبب الظاهر للعلة، مع تقريره شمول المعلول الوارد في كتب العلل لكل منهما، ولا يستشكل بعدم ذكر ابن الصلاح في كتابه يكتفي في عدة أنواع من عبارة التعريف بذكر مثال من الأمثلة الواردة في مؤلفات علم الحديث، كما فعل في نوع الحديث المقلوب، فعلق عليه الحافظ ابن حجر بقوله: أقول: هذا تعريف بالمثال[1]، فالأمر كذلك في نوع المعلول بعلة ظاهرة، جعل بعض أمثلته تعريفا له.

ثم أتبع العراقي ذكره السابق لنوعي المعلول اصطلاحًا، بذكر النوع الآخر وهو إطلاق العلة بمعنى خاص عند بعض العلماء، وليس قادحًا في صحة الحديث، لكونه إطلاقًا للفظ العلة على خلاف الأصل الاصطلاحي توسعا في الاستعمال، كما تقدم عن ابن الصلاح[2].

وأما الإمام الصنعاني: فبدأ كذلك بذكر تعريف العراقي للنوع الأول، وهو المعلول بعلة خفية قادحة، ثم قال: قلت: وكأن هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي: أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة، غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث، ثم قال: ويأتي في آخر البحث تحقيق ذلك[3].

---

(١) نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح/ ٢/ ٨٦٤ وينظر مقدمة ابن الصلاح- النوع ٣٧ معرفة المزيد في متصل الأسانيد / ٢٨٩ مع التقييد والإيضاح.

(٢) ينظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٨٧- ٢٩٠ وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي للإمام زكريا الأنصاري / ٢٠٢.

(٣) توضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٤٢٠- ٤٢١ و٤٣٢.

وفي الموضع الثاني المحال عليه، قال الصنعاني: وقد يعلون، أي أئمة الحديث، بأشياء ليست غامضة، كالإرسال، وفسق الراوي، وضعفه، وذلك موجود في كتب العلل هـ.

ثم بين وجه الجمع بين النوعين، فقال: «وقد تبينا لك أن التعريف للعلة[1] أغلبي[2] هـ. يعني تعريف النوع الأول منهما.

وبهذا نجد تقريره لما ذكره العراقي عن نوعي المعلول، متوافقًا في الجملة، مع ما قرره العراقي بدوره عنهما عند ابن الصلاح، مع زيادته أن النوع الأول هو الأغلب، وهذا لا يقدح في ثبوت القسمين وعدم تعارضهما، وأغلبية النوع الأول أيضًا لا تمنع كثرة النوع الثاني في حد ذاته.

وبهذا نجد تقريره لما ذكره العراقي عن نوعي المعلول، متوافقًا في الجملة، مع ما قرره العراقي بدوره عنهما عند ابن الصلاح، مع زيادته أن النوع الأول هو الأغلب، وهذا لا يقدح في ثبوت القسمين وعدم تعارضهما، وأغلبية النوع الأول أيضًا لا تمنع كثرة النوع الثاني في حد ذاته.

الخلاصة: وانطلاقًا مما قرره الجمهور ممثلا في كل من الحافظ العراقي والإمام الصنعاني، مع التأييد بواقع كتب العلل، نقول: إن اسم العلة اصطلاحًا، وكذا المعلول، يطلقان بالدرجة الأولى على ما تعد علته خفية، كما يطلقان أيضًا على ما تعد علته ظاهرة، دون تعارض بين النوعين، ويتطابق هذا مع تسمية مؤلفات الأئمة النقاد في علم العلل، والتي تعد محتوياتها عمدة في التقعيد والتطبيق الموجود فيها وفي غيرها، لكلا النوعين.

٦- وأما قول الحافظ ابن حجر في تعليقه على تعريف ما علته خفية: فعلى

---

(١) يعني بكونها أسباب خفية غامضة كما تقدم ذكره له.

(٢) توضيح الأفكار ٢/ ٤٣١.

هذا، لا يسمى الحديث المنقطع معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهولًا، أو مضعف، معلولًا، إنما يسمى معلولًا، إذا آل أمره إلى شيء من ذلك، مع كون ظاهره السلامة من ذلك(١).

فهذا يجاب عنه بأمرين: أحدهما: أن هذا قد بناه الحافظ على ما نقله عن الحاكم أن الحديث «إنما يُعلل من أوجه ليس للجرح فيها مدخل» كما سبق، وسيأتي في الجواب عن كلام الحاكم هذا أن بقية كلامه، وما ذكره في أجناس العلل، كلاهما يمنعان مما يفيده ظاهر هذه العبارة بمفردها.

الأمر الثاني: أن خفاء أسباب العلة وظهورها أمر نسبي، ومتغير من وقت لآخر، ومن عالم لآخر، فما يكون معروفًا للبعض في وقت، يمكن خفاؤه في الوقت نفسه على بعض آخر، كما في حديث كفارة المجلس الذي ذكره الحاكم في الجنس الأول من أجناس العلل عنده كما سيأتي(٢)، فقد كان الإمام مسلم مع إمامته وسعة علمه بالعلل وغيرها، حتى لحظة عرضه الحديث على شيخه الإمام البخاري، يرى صحته، ولا يعرف علته، بينما شيخه البخاري يعرفها في ذات الوقت، بحيث صرح بها لتلميذه الإمام مسلم، فأقره له بها، مع بالغ تقديره لعلم شيخه وأستاذيته.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر الحديث نفسه من أمثلة المعلول اصطلاحًا، وتعجب من تغير رأي الحاكم فيه بين إعلال وتصحيح(٣).

وبالتالي فإننا إذا نظرنا إلى علل الحديث عمومًا قبل الكشف عنها ومعرفة ما آل إليه أمرها كما في عبارة الحافظ- فإن جميعها تعد خفية علينا، وإذا نظرنا إليها

---

(١) وينظر معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٣- ١١٤.

(٢) وينظر معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٣- ١١٤.

(٣) ينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٧١٥- ٧١٨.

بعد كشفها ومعرفة مآلها، فإن جميعها تعد ظاهرة لنا- وسيأتي عن الحاكم نفسه أن الحديث المعلول: ما يوقف على علته[1].

فتكون العلل جميعها ظاهرة بحسب قوله هذا، فالأقرب إلى الواقع أن يقال: إن وصف العلة بأنها خفية، يعني شأنها أن تخفى، قبل البحث عنها، كما في الإرسال الخفي الذي وقع في حديث كفارة المجلس السابق. وكذلك وصف العلة بأنها ظاهرة. يعني شأنها أن تكون معروفة عند الوقوف على موضعها كالإرسال الظاهر بعدم ذكر الصحابي.

أما الإمام السخاوي، أبرز تلاميذ الحافظ، ففي شرحه لألفية العراقي، ذكر تعريف العراقي فيها للنوع الأول من المعلول بنحو عبارة ابن الصلاح، وأتبعه باختيار عبارة مقاربة أيضًا، ومرجعها لشيخه ابن حجر كما تقدم[2].

فلما وصل في شرحه إلى قول العراقي تبعا لابن الصلاح: «وكثر التعليل بالإرسال للوصل» ذكر أنه كثر من أهل الحديث، حسبما يقع في كتب العلل وغيرها، التعليل للحديث بالإرسال الظاهر، للوصل، وبالوقف للرفع.. ثم قال وذلك مع كونه مؤيدًا[3] مناف لتعريف العلة[4]- يعني بكونها أسبابًا خفية فقط، فأفاد بذلك قصر المعلول اصطلاحًا على النوع الأول، تبعا لشيخه الحافظ كما تقدم، وصرح كما ترى بمنافاة النوع الثاني الذي فيه علة ظاهرة، للنوع الأول، ثم أجاب عن اجتماع النوعين في كتب العلل، فقال: ولكن الظاهر أن قصدهم جمع

---

(١) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم/ ١١٩.

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٥٠ والنكت الوفية للبقاعي ١/ ٥٠١.

(٣) يعني بواقع ما في كتب العلل.

(٤) قول السخاوي هذا بأن إعلال الوصل بالإرسال والرفع بالوقف، كما هو معروف، لكن ذكرت عبارته لبيان تمسكه بتنافي العلة الخفية مع الظاهرة.

مطلق العلة، خفية كانت أو ظاهرة، ثم قال: ويحتمل أن التعليل بالإرسال من الخفي، لخفاء القرائن المرجحة له غالبًا(١).

ثم ذكر السخاوي بقية كلام العراقي عن النوع الثاني مع شرحه، فقال: وقد يعلون، أي أهل الحديث كما في كتبهم أيضًا الحديث بكل قدح ظاهر، ومثل له بالفسق وسوء الحفظ، ثم قال: ونحو ذلك من الأمور الوجودية(٢) التي يأباها أيضًا كون العلة خفية، ولذا صرح الحاكم بامتناع الإعلال بالجرح ونحوه، وساق مجمل كلام الحاكم كما ساقه شيخه الحافظ فيما سبق(٣) وسيأتي الجواب عما ذكراه من كلام الحاكم، في موضعه كما أوضحت سابقًا.

ثم أتبع السخاوي ذلك بمحاولة أخرى للجواب عن وقوع ما علته ظاهرة في كتب أئمة العلل، فقال: ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل، ثم قال: على أنه يحتمل أيضًا، أن التعليل بذلك من الخفي؛ لخفاء وجود طريق آخر ينجبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده(٤).

ومن ذلك يظهر لنا متابعة السخاوي لشيخه الحافظ في الجملة، مع بعض إضافات من عنده، بحيث يمكن الاكتفاء بما قدمته من أجوبة عما ذكره شيخه.

أما ما أضافه السخاوي فيمكن الجواب عنه بما يلي:

١- قوله عن الواقع في كتب أئمة علم العلل: إن الإعلال بما علته ظاهرة مناف لتعريف العلة، ويأباه كون العلة خفية، فجوابه أن المنافاة والإباء يحصلان إذا قصرنا العلة والمعلول اصطلاحًا على هذا النوع الخفي وحده، وهذا

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٦٣- ٦٤.

(٢) يعني الموجود فعلًا.

(٣) وينظر فتح المغيث ٢/ ٦٤- ٦٥.

(٤) فتح المغيث ٢/ ٦٥.

مخالف للواقع، ولما قرره ابن الصلاح والجمهور كما قدمنا، ولذا لم يذكر السخاوي لقوله دليلًا غير ما نقله عن الحاكم تبعا لشيخه، وسيأتي الجواب عنه كما أسلفت.

٢- قوله عن الواقع في كتب أهل العلل: الظاهر أن قصدهم جمع مطلق العلة، خفية كانت، أو ظاهرة. فجوابه: أنه ما دام الظاهر المتحقق أمامنا أن قصدهم جمع النوعين هكذا والإعلال بكل منهما في موضعه، وهم الأصل والقدوة في تقرير المصطلحات وتسميتها، مع متابعة جمهور من أتى بعدهم على ذلك، فمن يخالف هذا الظاهرة المتفق عليه، فلا يعتد بمخالفته، خاصة أنه لا يوجد لتلك المخالفة عند التحقيق دليل معتبر، ولا ضرورة تحوجنا إلى قصر المعلول اصطلاحًا على ما علته خفية فقط.

٣- وقوله: ويحتمل أن التعليل بالإرسال من الخفي، لخفاء القرائن المرجحة لذلك غالبا، فهذا جوابه: أن من يمارس علم العلل عمليًا ويطلع على مصادره، يعرف أن القرينة لا يتحقق الإعلال بها دون معرفتها وإظهارها، وعند عدم وقوفنا على التصريح بها أو على ما يرشد إليها، فنعزو الحكم بالإعلال لمن صدر عنه، براءة من العهدة.

٤- وقوله: على أنه يحتمل أيضًا أن التعليل بذلك- يعني الأسباب الظاهرة- من الخفي؛ لخفاء وجود طريق آخر.. ثم قال: فكأن المُعلِّل أشار إلى تفرده. اهـ.

فتأمل معنا أخي الباحث، كيف وصل التمسك بمخالفة الواقع، إلى درجة احتمال أن يعد الأمر الظاهر من ضمن ما هو خفي.

والجواب عما ذكره السخاوي هنا؛ أن ما صدر عن أهل الاصطلاح المتقدمين، ووافقهم عليه جمهور من جاء بعدهم، فلا ينقض بالاحتمال، ولا

بمقولة «كأن المعلل أشار إلى كذا»، كما أنه تقدم بيان أن الخفاء والظهور، وكلاهما أمر نسبي متغير من وقت لآخر ومن عالم لآخر، فالأنسب لتقرير اصطلاح عام للحديث المعلول أن يطلق اسم العلة والمعلول اصطلاحًا على كلا النوعين، ما تعد علته خفية؛ وما تعد علته ظاهرة، كما هو الواقع في كتب أهل الفن والاصطلاح، بمن فيهم الإمام الحاكم، والحافظ ابن حجر كما سيأتي.

وأما الإمام البقاعي:

فإنه في نكته على شرح العراقي لألفيته، قد تابع شيخه الحافظ ابن حجر، في مجمل ما قدمنا عنه، مع ذكره كثيرًا من عبارات في ذلك كما سمعها منه أكثر من مرة، أثناء تدريسه لألفية العراقي وشرحها[1] مع بعض إضافات منه على كلام شيخه، وتلك الإضافات هي التي تهمنا هنا، بعد ما تقدم من أجوبة على كلام شيخه الحافظ.

فالبقاعي أشار إلى تعريف العراقي السابق للنوع الأول[2]، وعقب عليه بقوله: قلت: فإذا أردت تعريف المعلول من هذا التعريف قلت: هو الخبر الذي فيه أسباب خفية طرأت عليه، فأثرت فيه ثم قال: قال شيخنا- يعني ابن حجر- وأحسن من هذا أن يقال: هو خبر ظاهره السلامة، أطلع فيه بعد التفتيش على قادح[3].

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي ١/ ٥٣ و٧١.

(٢) ولفظه كما سبق أنها: عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته/ شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٤.

(٣) النكت الوفية للبقاعي ١/ ٥٠١، وبمقارنة هذه العبارة التي استحسنها الحافظ بعبارة العراقي السابقة يظهر اتفاقهما في الجملة مع تمييز عبارة الحافظ بالاختصار الذي يستحسن في التعريفات دون إخلال بالمطلوب.

ثم علق البقاعي على لفظتين من تعريف شيخه هذا، فقال: إنه يخرج من التقييد بـ «قادح» أن لا يكون معلولًا، إلا إذا قدحت فيه العلة الخفية، ثم قال: والتقييد بظهور السلامة» يخرج ما علته ظاهرة[1]، وبذلك تابع شيخه الحافظ في القصر على ما علته خفية.

ولما وصل في النكت إلى موضع هذا النوع الثاني الذي أخرجه من التعريف، وهو المعلول بعلة ظاهرة، وجد العراقي قد أدخله مع النوع الأول كما قدمنا تبعًا لابن الصلاح تحت مسمى العلة والمعلول اصطلاحًا، ووجد العراقي أيد ذلك بأمرين:

أحدهما: قول ابن الصلاح: ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه[2].

فعلق البقاعي على هذا بقوله: قوله: «ولهذا» أي لمعرفة العلل جليِّها وخفيِّها، اشتملت كتب علل الحديث، أي فإنهم إذا جمعوا طرق الحديث تبنيت علته[3].

الأمر الثاني: أن العراقي قال: وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة، وسوء الحفظ...، ثم قال: وذلك موجود في كتب علل الحديث[4].

فعلق البقاعي على ذلك، فقال: قوله: «وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح»: أي من الأشياء التي ليست بخفية، ثم قال: وذلك من قائله، إما تجوزًا[5] عن

---

(١) النكت الوفية ١/ ٥٠١- ٥٠٢.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٨٧.

(٣) النكت الوفية ١/ ٥٢٢.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٢٨.

(٥) النكت الوفية ١/ ٥٢٢.

الاصطلاح، ونظر إلى معناها[1] اللغوي فقط، وإما أن يكون قاله قبل تقرر الاصطلاح[2].

وقد سبق في أجوبتنا عن كلام الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي، ما يرد أكثر ما ذكره البقاعي، فإن القارئ لما ذكره هو والسخاوي، يجد أثر الحافظ عليهما واضحًا، بنقل معظم ما في نكته على ابن الصلاح[3] وما ذكره في دروسه[4]، وبالتالي نحيل القارئ هنا على ما تقدم من الأجوبة بدلا من التكرير.

ونكتفي هنا بالجواب عما لم يسبق الجواب عنه بخصوصه:

أولًا: ذكر البقاعي: أن ما وجد في كتب العلل، من إعلال الحديث بأنواع الجرح التي ليست بخفية، فذلك من قائله تجوز عن الاصطلاح إلى معنى العلة اللغوي فقط.

فجوابه: أن نقل اللفظ الصادر من أئمة علم العلل واستعمالهم له في موضعه بالمعنى الاصطلاحي المؤثر بتضعيف الحديث ورده، إلى معنى لغوي فقط غير مطابق للمعنى الاصطلاحي، فذلك لا بد له من قرينة ينقل اللفظ لأجلها إلى المعنى اللغوي فقط، وهذه القرينة غير موجودة، بل الموجود في كتب العلل قرائن مؤيدة للمعنى الاصطلاحي، وإثبات أثره بإعلال الحديث بالأسباب التي تعد ظاهرة كما في الأمثلة السابقة ذكر ابن الصلاح والعراقي لها، وكما سيأتي أيضًا غيرها.

وأيضًا القول بإرادة المعنى اللغوي فقط في كتب العلل مردود؛ لأنه ما دام

---

(١) يعني معنى العلة.

(٢) النكت الوفية ١/ ٥٢٢.

(٣) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٥٠٢، ٥٠٣، ٦٠ وغيرها.

(٤) ينظر النكت الوفية ١/ ٥٠١.

لفظ كل من العلة والمعلول وما في معناهما، مستعملًا من أهل الاصطلاح وفي كتب العلل، فالعبرة في معناهما تكون بحسب اصطلاح المستعمل، وليس باصطلاح لغيره[1].

ثانيًا: ما ذكره بأن يكون القائل بالإعلال قاله قبل تقرير الاصطلاح، فهذا مردود أيضًا، لأن الاصطلاح المذكور بقصر المعلول اصطلاحًا فيما تعد علته خفية، لم يذكر له مستند من الحافظ ابن حجر وتلميذيه إلا ما ذكروه عن الإمام الحاكم وحده، وذلك في موضع واحد فقط وهو أوائل كلامه عن معرفة علل الحديث، دون تعرض منهم لبقية كلامه في هذا الموضع، ولما بعده كما سيأتي، ولا ذكروا من وافقه غيرهم، على هذا القصر للحديث المعلول على ما علته خفية.

وعليه فليس هذا اصطلاحًا متقررًا، بل هو مخالف للمتقرر من أقوال وصنيع جمهور علماء العلل، في مؤلفاتهم السابقة على الحاكم واللاحقة، وبالتالي يكون الاصطلاح المتقرر ما عليه الجمهور، ويؤيده الواقع، بل سيأتي أن مجموع كلام الحاكم وصنيعه يوافق الجمهور، والرأي المعتبر للعالم يؤخذ من مجموع كلامه، كما ذكره الحافظ العلائي[2].

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر شرح قصيدة غرامي صحيح لابن فرح الإشبيلي في مصطلح الحديث للشيخ محمد الأمير المالكي / ٢٥ ضمن أربع شروح للقصيدة المذكورة ط المغرب.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٠٤.

الجواب عن الاستدلال بكلام الإمام الحاكم

عند تأمل ما نقله الحافظ من كلام الحاكم في أول موضع استدل به، فسنجد أنه لا يفيد حصر الحديث المعلول اصطلاحًا فيما تعد علته خفية حيث يقول: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر[1] في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا[2] وهذا الكلام قد بدأه الحاكم كما ترى بلفظه «إنما» وهي تفيد في الأصل: الحصر فيما بعدها، أو الاقتصار عليه، ونفى ما عداه[3] ومقتضاه أن يكون قول الحاكم عن أوجه العلة: «إنها ليس للجرح فيها مدخل» معناه أن العلة لا تقع إلا في أحاديث غير المجروحين، وهم الثقات فقط، وبالتالي تكون علة أحاديثهم في الأصل خفية، لأن ثقة الراوي أبرز شروط الصحيح كما هو معروف، وقد صرح الحاكم في بقية كلامه أن العلة تكون خفية على من يحدث بموضعها من الثقات.

لكن الحاكم أيضًا في بقية كلامه التي بعد لفظه «إنما» قد ذكر ما يصرفها هنا عن دلالتها الأصلية، وهي الحصر المطلق للعلة، وتبعا لها المعلول، في رواية الثقات، بما تخفى علته، حيث يقول «ويكثر في أحاديث الثقات» وهذا صريح في أن وجود العلة في أحاديث الثقات على هذا النحو كثير فقط، وليس محصورًا في ذلك، وبالتالي بعد هذه العبارة قرينة واضحة تجعل أداة الحصر هنا محمولة

---

(١) في نقل الحافظ «تكثر» و النكت ٢/ ٧١٠ والمثبت من المعرفة للحاكم / ٣٥٩ الطبعة المحققة، ويمكن استقامة المعنى على كل منهما.

(٢) قوله «فيصير الحديث معلولا» حذفه الحافظ في نقله اختصارًا.

(٣) ينظر: البحر المحيط للإمام الزركشي ٢/ ٣٢٤- ٣٢٨، والمحصول للإمام الرازي ١/ ٥٣٨.

على تأكيد أهمية ما دخلت عليه من نوع العلة الخفية، وليس الحصر فيها، حسبما صرحت به القرينة[1] وهي كثرة وجود النوع الأول من العلة الواقع في أحاديث الثقات، دون نفي غيره الواقع في أحاديث غير الثقات، الذين ظهر جرحهم وسقط لأجله حديثهم، وهذا هو النوع الثاني المعلول بعلة ظاهرة، كما أثبته ابن الصلاح والجمهور على نحو ما سبق بيانه، وسيأتي عن الحاكم أيضًا توضيح وتطبيق يؤكد إعلام إغفال تلك القرينة المصرح بها هنا من كلام الحاكم نفسه كما ترى.

وبمراعاتنا لتلك القرينة الواردة في بقية كلام الحاكم، والمانعة من الحصر فيما بدأ به، مع مراعاتنا أيضًا لما سيذكره في بقية المبحث من أجناس العلة وأمثلتها التطبيقية، يصبح كلامه هنا في مجموعة عبارة عن بيان ببعض التفصيل، للحديث المعلول بنوعية معًا. وخلاصته مع بعض التوضيح والحفاظ على ألفاظ الحاكم، كما يلي:

١ - أن الحديث يُعل من أوجه متنوعة، وفي مقدمتها ما ليس للجرح الظاهر فيه مدخل، ومثاله ما ذكره الحاكم في الجنس الأول من أجناس العلل عنده، وهو حديث كفارة المجلس، ففي سنده إرسال خفي مع ثقة رواته، كما سيأتي في موضعه.

---

(١) ويؤيد الأخذ بتلك القرينة المذكورة في كلام الحاكم، ما قرره ابن دقيق العيد: أن لفظة «إنما» تفيد الحصر المطلق، إذا لم يكن فيما دخلت عليه تخصيص ولا تقييد، وأما إذا وقع فيما دخلت عليه تقييد أو تخصيص، فإن القرائن ترشد إلى المراد، وهي من العمد الكبرى في فهمه/ شرح الإطام لابن دقيق العيد ٥/ ٣٥- ٣٦، ويلتقي مع ابن دقيق العيد في هذا المحققون من الأصوليين، وهم المرجع الأصيل في بيان دلالة النصوص/ ينظر البحر المحيط للزركشي ٢/ ٣٣١- ٣٣٤ والمحصول للرازي ١/ ٥٣٨.

٢- قوله: «إن حديث المجروح ساقط واه» يعني أن إعلاله ظاهر وحاصل، وإن لم يوجد مع جرحه علة أخرى، كمخالفته للثقة، حسبما ذكره الحاكم أيضًا في الجنس العاشر من أجناس العلة عنده كما سيأتي.

٣- أن نوع العلة الخفية كثير، حيث يكثر وقوعه في أحاديث الثقات، فيحصل خفاؤه ابتداء عليهم، فيؤدون إلى غيرهم ما تحملوه، كما وقع في روايتهم، حرصا على أمانة الرواية[1] ثم يطلع النقاد بعد هذا على ما خفي عن غيرهم فيبينوه.

٤- قول الحاكم «يكثر في أحاديث الثقات» يفيد أنه في حالات غير كثيرة في نظره، يعل الحديث المروي عن غير الثقات، ممن يثبت جرحهم بسبب ظاهر، وهذا ما سبق ذكر الحاكم له، وقرر إعلال الحديث وإسقاطه به، وبذلك يكون لفظ «يكثر» هذا يقتضي الأهمية، ولكنه يمنع من حصر المعلول اصطلاحًا فيما سببه خفي، ويقتضي أيضًا دخول ما ذكره الحاكم قبله مما سبب علته جرح ظاهر ضمن المعلول اصطلاحًا، مع تأييد ذلك بما سيأتي في الجنس العاشر للعلة عنده، وإن كان يرى ذلك قليلًا بالمقارنة بما علته خفية، ويقع في حديث الثقات، وبالتالي يرد تعقيب الحافظ على كلام الحاكم هذا بأنه يخرج المعلول بعلة ظاهرة.

٥- وعلى هذا نستطيع القول بأن مجموع كلام الحاكم الذي استدل الحافظ به، عند مراعاتنا ما فيه من قرينة صريحة، ثم صنيعه العملي عقب تلك القرينة في أجناس العلة، نجد أن هذين الأمرين يرد بهما استدلال الحافظ وتلميذيه على قصر المعلول اصطلاحًا، على ما تعد عليه خفية فقط.

(١) وبالتالي لا يطعن في أصل ثقتهم بتلك الروايات، كما لا يطعن بذلك في باقي رواياتهم، وإنما يعل فقط ما وقعت العلة فيه.

٦- أن مجموع كلام الحاكم وصنيعه العملي، ومجموع كلام ابن الصلاح ومعه الجمهور كما قدمنا، كلاهما يتفقان على أن الحديث المعلول اصطلاحًا نوعان: أهمها ما تعد علته خفية وتقع في أحاديث الثقات، وثانيهما: ما تعد علته ظاهرة، وتقع في أحاديث غير الثقات، وهذا النوع يلي ما قبله في الأهمية لسهولة التعرف على سببه.

وما أشار إليه الحاكم من قلة الثاني، وتصريح ابن الصلاح والجمهور بكثرة وجوده، فهذا خلاف لا يضر، لكونه حكما إجماليًا من كل من الطرفين.

٧- كلام الحاكم عن الحديث المعلول بغير ما ذكره الحافظ ابن حجر وتلميذيه، وتطبيقه العملي الموضح لمجموع كلامه.

١- أما كلامه، فإن عقب ذكره معرفة علل الحديث وأجناسها، ذكر «نوع معرفة الشاذ من الروايات» وفرَّق بينهما بقوله: وهو- أي الشاذ- غير المعلول، فإن المعلول: ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد، فوصله واهم، ثم قال: فأما الشاذ، فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل، بمتابع لذلك الثقة[1].

فقوله: «إن المعلول: ما يوقف على علته، صريح في إطلاق المعلول اصطلاحًا على ما ظهرت علته، سواء كان شأنها أن تظهر لمن له إلمام بعلوم الحديث، أو كان ظهورها لبعض النقاد[2] بمقتضى الوقوف عليها من هؤلاء البعض، ولو خفيت عليهم قبل ذلك، أو خفيت على غيرهم، فالعبرة بمن عرف، كما هو معلوم.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم / ٣٧٥ ط دار ابن حزم- بيروت.

(٢) وهذا يؤيد ما أوضحته سابقا أن الخفاء والظهور نسبي ومتغير، لأنه سبق قوله إن العلة الواقعة في أحاديث الثقات تخفى عليهم.

وأيضًا الأمثلة التي ذكرها الحاكم هنا للعلة، لم يقيدها بالثقة التي قيد بها الشاذ، بل أدخل فيها المضعف بسبب ظاهر، وهو الوهم فقط تارة، والوهم مع المخالفة، تارة أخرى، وهذا يقع من الثقة ومن الضعيف، حسبما هو واقع في مؤلفات أئمة علم العلل، وبذلك شمل كلام الحاكم هنا عن المعلول اصطلاحًا، كلا النوعين:

ما هو معلول بعلة خفية، وما هو معلول بعلة ظاهرة، بحيث يتوافق مع واقع كتب علل الحديث الذي أيد به ابن الصلاح كلامه، ووافقه الجمهور كما تقدم.

٢- ومن التطبيق الذي عند الحاكم ما ذكره من أمثلة للأجناس العشرة لعلل الحديث، وقال في أخرها: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم[١].

والجنس الأول مما ذكره الحاكم- قد مثل له بحديث أبي هريرة، في كفارة المجلس، وهم مما علته تعد خفية، وهي الإرسال الخفي، مع ثقة رواته[٢]، فهذا مثال لما علته خفية.

أما الجنس التاسع: فمثل له بحديث أخرجه عن طريق المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر- رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ- كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك (الحديث)، ثم قال: لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٩.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٣- ١١٤ مع نكت الحافظ على ابن الصلاح ٢/ ٧١٥-٧١٧.

ابن عبد الله، أخذ طريق المجرة فيه[1] هـ.

فقول الحاكم: «إن المنذر أخذ طريق المجرة»[2] يعد إعلالًا منه لروايته هذه للحديث من هذا الطريق، وقد سمى ذلك على صحيحة أي موافقة عنده لشرط العلة اصطلاحًا، ومعنى قوله: «أخذ طريق المجرة» أي المنذر وهم في روايته للحديث من هذه الطريق، فيكون جرحا صريحا لضبط المنذر في هذه الرواية بخصوصها وينظر سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٤٦٣، ٤٧٤) وعند مراجعة المصادر المتعددة لترجمة «المنذر بن عبد الله» هذا، نجدها متفقة على تمام عدالته في الدين والورع، وكثرة اشتغاله بالحديث، وكثرة الرواة عنه، دون تصريح أحد بتوثيقه[3] إلا الحاكم نفسه، حيث روى له في المستدرك، ووصفه عقب الرواية عنه بأنه من الثقات الحفاظ[4] فعند اعتمادنا لوصفه هذا له بالثقة والحفظ، يكون خلاصة حال المنذر عنده: أنه ثقة وهم في هذا الحديث، فيكون جرحًا مقيدًا لضبط المنذر، وتضعيفًا لهذا الحديث من طريقه، لوهمه فيه، وسيأتي في المثال التالي إعلاله لحديث آخر، بكثرة وهم راويه، مع مخالفته.

ومثال الجرح المطلق، ما ذكره الحاكم في الجنس العاشر من علل الحديث.

حيث مثل له بما رواه من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم/ ١١٨.

(٢) أي روى الحديث بطريق معروف سهل، وهو روايته من طريق «عبد الله بن دينار عن ابن عمر» لكون عبد الله بن دينار، مولى لعبد الله بن عبد الله بن عمر، وعرف بالرواية عنه/ ينظر تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠١- ٢٠٢ وتاج العروس ٣/ ٩٤ (جرة).

(٣) الثقات لابن حبان ٧/ ٥١٨ و ٩/ ١٧٦ وتاريخ بغداد ١٥/ ٣٢٦، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٥٠٣ وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠١.

(٤) المستدرك للحاكم ١/ ١٣٦- ١٣٧ و٣/ ٤٨٢- ٤٨٣.

الرهاوي قال: حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر[1] عن النبي ﷺ قال: من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء، ثم قال: لهذا الحديث، علة صحيحة، ودلل عليها بروايته للحديث من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء[2].

فيلاحظ أن الحاكم أعل رواية «يزيد بن سنان أبي فروة، عن الأعمش من حديث جابر بن عبد الله، مرفوعًا، بلفظ «يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء»، وذلك لمخالفتها رواية وكيع بن الجراح، للحديث عن الأعمش، من حديث جابر، موقوفًا.

فجعل قرينة الإعلال للرفع، هي رجحان رواية الثقة الحافظ وهو «وكيع بن الجراح»[3] على رواية مخالفة المضعف عند الحاكم وعند غيره مطلقًا بجرح ظاهر من جهة ضبطه.

فهو يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، والحاكم نفسه وصفه بالجرح الظاهر والمفسر، كما سيأتي، وبالتالي لا يكون سبب جرحه خفيا، عليه فضلا عن غيره، فمرة قال الحاكم: يزيد هذا، واهي الحديث[4].

وقال في موضع آخر: غيره أوثق منه[5]، ومرة قال: روي عن الزهري ويحيى

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري، صحابي ابن صحابي- رضي الله عنهما (التقريب (٨٧١).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم / ١١٨- ١١٩.

(٣) التقريب (٧٤١٤) وينظر التهذيب.

(٤) سؤالات السجزي للحاكم برقم (٣٣٤).

(٥) سؤالات السجزي للحاكم برقم (٢٤٧) وهي بمعنى التضعيف.

ابن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة[1]، وأخرج له في المستدرك عدة أحاديث[2] وقال في أولها (١/ ٤٧٦) هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ويزيد بن سنان ليس بالمتروك هـ؛ فقوله هذا يفيد تضعيف «يزيد» بما هو أخف من الترك وهو الضعف المطلق[3]، ولذا عقب الحافظ ابن حجر على قول الحاكم السابق بقوله: لكنه ضعيف[4] وكذا قال في التقريب[5].

فمجموع ما تقدم عن الحاكم يفيد تضعيفه له، مع تفسيره أيضًا للضعف بجرح ظاهر لضبطه، وهو روايته المناكير الكثيرة عن ثقات من روى عنهم كما تقدم، وهذا يتفق مع ما جاء عن أكثر النقاد من تضعيفهم المطلق له[6]، بل سيأتي عن الدارقطني وصفه بأنه ضعيف جدًا.

أخرج البيهقي الحديث عن الحاكم، به، ثم قال: قال الحاكم: تفرد به أبو فروة يزيد بن سنان الكبير عن الأعمش، وغيره أوثق معه، وكلهم ثقات؛ إلا هذا الواحد من بينهم[7].

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٦.

(٢) المستدرك للحاكم، مع تعقب الذهبي له ١/٤٨٨- ٤٨٩ و٣/ ١٥٥ و٤/ ٤١، و٤/ ٥١٩.

(٣) وبذلك يكون تصحيحه لحديثه بحسب وجود بعض الطرق الأخرى التي تعضده.

(٤) إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر ٥/ حديث (٥٤١٧).

(٥) تقريب التهذيب (٧٧٢٧)، وتضعيف الحافظ هذا ليزيد بن سنان مع ما سيأتي من إقراره لتعليل حديثه الذي معنا، كما سيأتي، إقرار عملي منه لعدم قصر المعلول عند الحاكم على ما علته خفية، وتقع في أحاديث الثقات فقط.

(٦) ينظر الكامل لابن عدي ٧/ ٢٧٢٣ والميزان للذهبي ٤/ ترجمة (٩٧٠٥) وتهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٥- ٣٣٦.

(٧) الخلافيات للبيهقي ٢/ حديث ٦٧٦.

وبذلك بين الحاكم تحديد إعلال الحديث من هذا الطريق بضعف يزيد بن سنان مع تفرده ولم يتعقبه البيهقي في ذلك.

وقد وافق الحاكم على إعلال الحديث من هذا الطريق، لأجل الضعف الظاهر ليزيد أبي فروة، مع مخالفته لرواية الثقة الحافظ، جماعة من النقاد ممن سبقه أو لحقه.

وفي مقدمتهم إمام عصره في العلل وشيخ الحاكم الإمام الدارقطني، وشيخه الحافظ أبو بكر النيسابوري المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، حيث قال الدارقطني في سننه[1] وهذا حديث روي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، نذكره ونذكر علته، وأخرج الحديث بسنده عن شيخه أبي بكر النيسابوري وغيره، من طريق محمد بن يزيد بن سنان حدثنا أبي يزيد بن سنان نا سليمان الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله- ﷺ- من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ، ثم ليعد الصلاة، ثم قال: قال لنا أبو بكر النيسابوري: هذا حديث منكر، فلا يصح، والصحيح: عن جابر خلافه، ثم قال الدارقطني: يزيد بن سنان ضعيف[2] ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وقد وهم في هذا الحديث في **موضعين**:

أحدهما: في رفعه إياه إلى النبي ﷺ. **والآخر**: في لفظه، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، من قوله: من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء، وكذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم سفيان الثوري وأبو معاوية الضرير، ووكيع، وعبد الله بن داود الخُريبي، وعمر ابن علي المُقَدَّمي، وغيرهم، وكذلك رواه شعبة وابن جريج عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر. اهـ.

---

(١) سنن الدارقطني ١/ ١٧٢ حديث ١٧٣.

(٢) وفي طبعة الرسالة المحققة لسنن الدارقطني ١/ حديث ٦٤٧ قال: ضعيف جدًا.

ثم أخرج الدارقطني طرق الحديث عن جابر موقوفًا، من طريق يزيد بن سنان أبي فروة كل من: ابن حبان[1] وابن عدي[2] وابن الجوزي[3] والحافظ أبو عبد الله بن عبد الهادي[4] والبيهقي[5] والحافظ ابن حجر مع نقله خلاصة كلام الدارقطني السابق في سبب الإعلال[6].

الخلاصة: أن قول الحاكم السابق في مستهل كلامه «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل» ليس على ظاهره من الحصر والتعميم لنفي الجرح، ولكن تلك العبارة محمولة على تأكيد أهمية الإعلال بغير الجرح الظاهر.

وذلك لوجود قرينة لكثرة السابق ذكرها في بقية كلام الحاكم هناك.

ولما أضافه الحاكم من تقعيد في تمييزه للحديث المعلول عن الحديث الشاذ عنده.

ثم للإعلال هنا في أمثلة أجناس العلل الاصطلاحية، بما ليس لجرح الرواة فيه مدخل كما في الجنس الأول، وبما فيه جرح ظاهر مقيد، كما في الجنس التاسع، وما فيه جرح ظاهر مطلق مصرح به كما في الجنس العاشر.

٢- أن إقرار الحافظ ابن حجر لإعلال ما مثل به الحاكم للنوع العاشر، مع ذكره خلاصة إعلال الدارقطني له، فذلك فيه مخالفة لاستدلاله ببعض كلام

---

(١) المجروحين لابن حبان ٣/ ١٠٨.

(٢) الكامل لابن عدي ٧/ ٢٧٢٤- ٢٧٢٥.

(٣) العلل المتناهية ١/ ٣٦٨ من طريق الدارقطني، وذكر مجمل كلامه في إعلال الحديث.

(٤) تنقيح التحقيق ١/ ٣٠٤ هـ أضواء السلف بالرياض.

(٥) الخلافيات للبيهقي ٢/ ٤٠٤ حديث (٧٤٨).

(٦) التلخيص الحبير ١/ ١١٥ حديث (١٥٣).

الحاكم، على قصر المعلول اصطلاحًا على النوع الخفي وحده، وعلى إخراجه النوع الثاني المعلول بعلة ظاهرة، كما تقدم.

٣- أن مجموع كلام الحاكم في تقعيد الحديث المعلول في الموضعين السابقين، يتوافق مع مجموع ما ذكره من أمثلة تطبيقية لأجناس العلل الاصطلاحية عنده، والتي جعلها نماذج يقاس عليها كثير غيرها، كما يتوافق مع ما قرره ابن الصلاح والجمهور كما قدمنا.

٤- أن الأخذ بما يفيده مجموع التقعيد والتطبيق من الحاكم، يتوافق مع ما نقله الحافظ عن الإمام العلائي وأقره: أن مراد العالم يعرف من مجموع كلامه[١] كما تقدم، ومن ثم يكون هذا أولى من أخذ بعض كلام الحاكم، معزولًا عن سياقه وقرينته، وتفسير كل عبارة بمفردها دون موجب لذلك، ودون مراعاة أيضًا لواقع ما ذكره الحاكم وشرحه من أمثلة أجناس العلة، وطلبه القياس عليها.

٥- بما تقدم عن الإمام الحاكم ومن ذكرنا من سابقيه ولاحقيه، يثبت بجلاء أن المعلول اصطلاحًا، يشمل كل مردود بعلة خفية أو ظاهرة، وليس ذلك زعما ولا مردودًا كما قرره الحافظ ابن حجر فيما تقدم، بل هذا هو الصواب الذي جاء عن جمهور علماء العلل وأئمتهم، وطبقوه عمليا في مؤلفاتهم وبحوثهم التي وصلت إلينا، وتابعهم على ذلك من جاء بعدهم من المحققين، بمن فيهم الحافظ ابن حجر نفسه في غير هذا الموضع من كتابة النكت[٢] فضلا عن غيره كما تقدم[٣].

---

(١) وينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٠٤.

(٢) ينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٠٧.

(٣) وينظر مثلا النكت الوفية للبقاعي ١/ ٥١٨.

المبحث الرابع

مجالات العلة واستعمالاتها

١ - مجالات العلة الاصطلاحية:

قدمنا أن الذي استقر عليه جمهور الأئمة: أن الحديث المعلول اصطلاحًا قسمان:

أحدهما: ما تكون علته أسبابها خفية قادحة، وتقع في أحاديث الثقات.

وثانيهما: ما تكون علته أسبابها ظاهرة، وهي تقع في أحاديث الثقات، وغيرهم.

وعلى هذا تكون مجالات أي مواضع العلة القادحة كذلك قسمان :

أولهما: أحاديث الثقات التي ظاهرها السلامة من تلك العلل.

وذلك مثل الأحاديث التي تكون بعض طرقها رجالها ثقات، وظاهر إسنادها الاتصال والرفع، وبعد جمع طرقها بواسطة التخريج لها سندًا ومتنًا، يظهر لنا وجود اختلاف على بعض رجال الإسناد، بزيادة أو نقص في الإسناد بالرفع والوقف، أو بالوصل والانقطاع الخفي كالتدليس والإرسال الخفي، أو بإبدال روا برا وآخر، أو خلل في متن الحديث بالإدراج أو القلب أو الشذوذ، ونحو ذلك، كما سيأتي في بعض الأمثلة التطبيقية.

قال الإمام ابن الصلاح بعد تعريفه لهذا النوع كما تقدم: ويتطرق[١] ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة، من حيث الظاهر[٢].

وقال أيضًا: «وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث

---

(١) أي يحصُل.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٦.

بإسناد موصول، ويجيء أيضًا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه[1] وفي كلام ابن الصلاح هذا اقتصار على جانب الأسانيد، وذلك لأن وقوع العلة في الأسانيد هو الأكثر[2] لكن من العلل الخفية ما يقع في المتن كما تقدم ذكر بعض أمثلته، وعند التأمل نجد إعلالها راجعًا إلى الإسناد.

وهذا النوع لخفاء أسبابه ودقة قرائنه، يحتاج إلى عمق الدراية وسعة الإطلاع، والاعتدال في النقد، ولهذا لا يتصدى له إلا الجهابذة من النقاد، وكثير من أقوال العلماء في بيان أهمية علم العلل ينصب أغلبها على هذا النوع، رغم أهمية نوع العلة التالي وكثرته.

ثانيهما: أحاديث غير الثقات ممن عرفوا بالجرح الظاهر، وهذا هو الذي ذكره الإمام ابن الصلاح كما تقدم في النوع الثاني من المعلول وهو المعلول بعلة ظاهرة، ومثل له بقوله: ولذلك تجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح[3].

وذكر الحافظ ابن حجر فيما أخرجه من نوع المعلول بعلة خفية: المنقطع- يعني بقطع ظاهر، كالمرسل بعدم ذكر الصحابي، دون مخالفة بوصله ممن هو أرجح- وما يكون راويه مجهولًا أو مضعفًا[4] وذكر نحو ذلك فيما يعد علة يضعف لأجلها بعض طرق الحديث الحسن لغيره، وينجبر ضعفها بما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١٢٢.

(٤) ينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٠)، وينظر الإرشاد للخليلي ١/ ١٥٧- ١٥٨.

يعضدها[1] ومثل هذا يوجد في جامع الترمذي، وفي المسند للإمام أحمد ولأبي يعلى وغيرها.

وتقدم مثال المعلول بضعف ضبط الراوي الظاهر مع مخالفته للثقة كما في الجنس العاشر من أجناس العلل عند الحاكم، وموافقة غيره من العلماء له.

٢- استعمالات لفظ العلة والمعلول:

يعتبر استعمال لفظي العلة والمعلول في مجال النوعين السابقين استعمالا لهما بمعناهما الاصطلاحي، الذي يقتضي ضعف الحديث الموصوف بذلك.

وهناك استعمال ثالث للفظي العلة والمعلول بغير المعنى الاصطلاحي السابق، فلا يفيد وصف الحديث به تضعيفه، وهذا الاستعمال ذكره بعض العلماء فقط توسعًا في استعمال لفظ العلة وبالتالي يعد استعمالًا خاصا بمن استعمله، بحيث يفهم مقصوده الخاص به عند وقوفنا عليه، وليس تضعيف الحديث به.

وقد تقدم ذكر ابن الصلاح ومن بعده بعض الأمثلة لذلك، وهي: تسمية الإمام الترمذي نسخ الحديث بأنه علة فيه[2] وعلق الحافظ العراقي على ذلك بقوله: فإن أراد الترمذي: أنه علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح فاجنح له، ومل إلى كلامه، وإن يرد أنه علي في صحة نقله؛ فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة[3] وقد وافقه على هذا السخاوي وزاد قائلا: بل صحح

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٠٧.

(٢) ينظر كتاب العلل من جامع الترمذي مع شرح ابن رجب له ١/ ٤- ٨ مع جامع الترمذي- كتاب الصلاة حديث (١٨٧) وأبواب الحدود- حديث (١٤٤٤).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٨٩- ٢٩٠.

الترمذي نفسه من ذلك- يعني من المنسوخ- جملة، فتعين لذلك إرادته[1].

وكذلك ما جاء عن الخليلي بقوله: من الأحاديث: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول[2] وما جاء عن الحاكم من قوله: حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم.. وهو شاذ بمرة[3] فاذكره الشذوذ مع ذكر الصحة، يفيد أنه ليس بمعنى الشذوذ الذي يضعف الحديث لأجله، ولكنه بمعنى تفرد بعض رواته المحتج بهم.

❊ ❊ ❊

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٦٦ مع حاشية المحقق الفاضل الدكتور عبد الكريم الخضير.

(٢) الإرشاد للخليلي ١/ ١٦٠ مع فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٦٥- ٦٦.

(٣) المستدرك للحاكم ١/ ٢٧٥ مع فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٦٦.

المبحث الخامس

أهمية معرفة علم علل الحديث وفوائد دراستها

تظهر أهمية معرفة علل الحديث في النقاط التالية:

*** معرفة علل الحديث ضرورة علمية حديثية:**

إن معرفة علل الحديث ضرورة علمية حديثية؛ للتمييز بين الحديث الصحيح وغيره، فقد اشترط المحدثون شروطًا للحديث الصحيح، منها: سلامته من العلل القادحة.

واشتراط المحدثين هذا الشرط يلزم المحدث، وطالب الحديث العناية بمعرفة علل الحديث، والاهتمام بها بحثا، ودراسة، وتأصيلا؛ حتى يتسنى لهما التأكد من تحقق هذا الشرط من عدمه.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أكتب عشرين حديثا ليس عندي»(١).

*** معرفة علل الحديث علم دقيق من أشرف علوم الحديث:**

إن معرفة علل الحديث علم قائم بذاته، وهو من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وأصعبها.

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: «معرفة علل الحديث علم برأسه، غير الصحيح، والسقيم، والجرح والتعديل»(٢).

فاعتبر الإمام أبو عبد الله الحاكم معرفة علل الحديث علما قائما بذاته مثل:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/ ٣.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص :(١١٢) طبعة مصورة عن الطبعة الأولى دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

علم الجرح والتعديل، وعلم الصحيح، وعلم الضعيف وغيرها من علوم الحديث بل اعتبره الحافظ ابن الصلاح من أعظمها، وأشرفها، وأدقها، وأعمقها.

قال الحافظ ابن الصلاح: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب»(١)

إن معرفة علل الحديث تحتاج إلى دقة في الفهم، وعمق في التأمل والنظر، وملكة في البحث العلمي، وتأن في إصدار الأحكام، وخبرة في النقد العلمي؛ كل ذلك للكشف عن ما وراء العلل الظاهرة من علل غامضة خفية، قادحة في صحة الأحاديث، مع أن الظاهر السلامة منها.

قال الخطيب البغدادي: «من الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضى الزمن البعيد»(٢).

*** معرفة علل الحديث علم لا يقوم به إلا الجهابذة من المحدثين.**

لما كان علم معرفة علل الحديث علما دقيقًا، عميقًا، ولا سيما ما يكون غامضًا، خفيًا، لم يقم به إلا من أوتي فهمًا ثاقبًا، واطلاعًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، وكان من أهل الحفظ والخبرة.

قال الحافظ ابن الصلاح: وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب»(٣).

فمن أهمية هذا العلم: أنه خاص بأهل الحديث الذين اصطفاهم الله تعالى؛

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص:٦٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١١٦.

لحفظ سنة نبيه ﷺ، ولا يصح لمن ليس له عناية خاصة بهذا العلم أن يتكلم فيه.

ولما كان هذا العلم منه ما هو خفي غامض، كان إدراكه من أصعب الأمور، ولما كانت العلة تكثر في أحاديث الثقات، فيعتمد كثير من الناظرين على كون الراوي ثقة، ويقبلون حديثه؛ تحسينًا للظن به، وبحديثه، فيصححون ما قد يكون معلًا بحيث ينسب إلى النبي ﷺ قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، مما لم يثبت عنه ﷺ ؛ ولذا لم يقم بهذا العبء الكبير إلا جهابذة الحديث الذين اختصهم الله تعالى بتلك المؤهلات:

قال أبو عبد الله بن منده: «إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثير ممن يدعي علم الحديث، فأما شأن الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث أو أنه متفقه في علم الشافعي، أو أبي حنيفة، متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه من أهله، وأهل المعرفة، فحينئذ يتكلم بمعرفته»(١).

وقال الإمام ابن حزم: لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون(٢).

فليس كل مشتغل بالحديث رواية ودراية بمؤهل أن يقوم بهذا العلم، ومن ثم لم يَخُضْ غِمَارَه إلا القليل من أهل هذا الشأن:

قال الحافظ ابن حجر: «المعلل- وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها-، لا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا

---

(١) شرح العلل للترمذي لابن رجب ١/ ٣٣-٣٤.

(٢) الأخلاق والسير في مداواة النفوس لابن حزم/ ٢٤.

القليل من أهل الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني..»[1].

إن قلة من تكلم في هذا الفن، وضرورة معرفته، مع دقته وجلالته كل هذا يدل على أنه علم عزيز ذو منزلة عالية، ومكانة سامية.

* * *

(١) نزهة النظر : (ص: ٨٤)، مكتبة الغزالي دمشق.

فوائد دراسة علل الحديث

مما لا ريب فيه أن الباحث في علل الحديث دراسةً، وبحثًا، وتأصيلًا لا بد أن يقف على فوائد متعددة ومتنوعة أهمها:

* إن دراسة علل الحديث يشحذ الذهن، وينمي ملكة البحث العلمي، وعمق النظر، والدقة، والتأني في إصدار الأحكام، وعدم الاكتفاء بالظواهر بل البحث في ما وراءها.

* إن دراسة علل الحديث تظهر مدى عمق المنهج النقدي عند المتقدمين والمتأخرين من المحدثين، فهم لم يكتفوا بدفع العلل الظاهرة، كنفي العدالة، أو الضبط، أو عدم اتصال السند، إنما غاصوا في العمق؛ للكشف عما وراء العلل الظاهرة من قوادح خفية في صحة الحديث.

* إن دراسة علل الحديث ومعرفتها هي الميدان العملي لتطبيق قواعد علم الحديث، فالقواعد النظرية في كتب المصطلح وثنايا كتب العلل، وكتب الرجال، تتحقق تطبيقاتها العملية، في دراسة علل الحديث.

* إن دراسة علل الحديث تجعل الباحث يصل إلى معرفة الحديث الصحيح من غيره؛ لأن من شروط الحديث الصحيح سلامته من العلل القادحة الظاهرة والخفية مما يجعل البحث في العلل، والعناية بها ذا أهمية كبرى بل ضرورة قصوى.

* * *

المبحث السادس

القول بأن معرفة علم العلل إلهام أو كهانة أو نحوها والتوجيه الصحيح له

جاء عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي قال: «معرفة الحديث إلهام» وعلق الإمام الناقد محمد بن عبد الله بن نُمير على هذا فقال: وصدق، لو قلت له من أين قلت؟ لم يكن له جواب[1] وذكر أبو زُرعة الرازي عن رجل سأله: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ وبعد وصوله إلى الجواب قال: أشهد أن هذا العلم إلهام[2].

وجاء عن الإمام ابن مهدي أيضا قال: إنكارنا الحديث عن الجهال كهانة[3].

وهاتان العبارتان، وما سيأتي نحوهما قد فهمه بعض الناس على وجه يشكك فيما يذكر عن أئمة المحدثين من أحكام على الأحاديث، بالصحة أو غيرها من الإعلال والتضعيف بالنكارة وغيرها[4]

وسبب هذا الفهم الخاطئ يرجع بالدرجة الأولى، إما إلى الجهل بهذا العلم كما صرح به الإمام ابن مهدي في كلامه السابق، وإما إلى معنى لفظي «الإلهام والكهانة» عند إطلاقهما على معرفة علم الحديث عمومًا أو على علم العلل خصوصًا.

ولذا نحتاج إلى بيان معنى كل منهما بإيجاز، كما يلي:

١- **الإلهام:** ذكر ابن فارس أن هذا اللفظ في الأصل يدل على ابتلاع الشيء، ثم

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ١/ ٣٨٨ والخطيب في الجامع ٢/ ٢٥٥ بنحوه.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم/ ١١٣.

(٣) العلل لابن أبي حاتم ١/ ٣٨٩.

(٤) ينظر التمييز للإمام مسلم/ ٤٥ ط دار ابن حزم (بيروت).

يقاس عليه، ثم قال: من هذا الباب: الإلهام، كأنه شيء ألقى في الروع، فالتهمه.

وقال أبو البقاء الكفوي: الإلهام هو اسم لما يهجس في القلب من الخواطر بخلق الله في قلب العاقل، فيتنبه بذلك ويتفطن، فيفهم المعنى بأسرع ما يمكن، ولذلك يقال: فلان ملهم، إذا كان يعرف بمزيد فطنته وذكائه ما لا يشاهده، وقال: الإلهام لا يجب إسناده، ولا استناده إلى المعرفة بالنظر في الأدلة، ثم قال: وهو من الكشف المعنوي(١).

ولذا قال الشريف الجرجاني: هو ليس بحجة عند العلماء إلا عند الصوفية(٢)، وأشار ابن رجب إلى ترجيح الاحتجاج به في الأحكام ما دام يستند إلى دليل شرعي(٣) .

ومن المعروف أن الأحكام على الأحاديث قبولًا وردا هي من الأمور الشرعية، لما يترتب عليها من أدلة الأحكام الشرعية قبولا أو ردًا، وبالتالي يكون وصف أئمة النقاد لأحكام التصحيح أو الإعلال للأحاديث بدون ذكر دليل على ذلك، بأنه إلهام، ليس مقصودهم أن مجرد صدور تلك الأحكام عنهم يكتفي به مطلقًا عن الدليل العلمي عليها، بل المقصود أن تلك الأحكام تعتمد على قرائن ودلائل فيها من الدقة والعمق، ما يحتاج استنتاجه إلى المزيد من الفطنة، ودقة الملاحظة والفهم والذكاء، كما أشار إليه أبو البقاء الكفوي في وصف الملهم كما تقدم، ويحتاج البيان أيضا كثرة الممارسة والاعتناء وطول الخبرة بحيث يحصل لمن يتصدى لذلك ملكة تمكنه من التصدي لمسائل هذا العلم، وتيسر عليه صعابه، وقد أشار الخطيب البغدادي إلى ذلك في جامعه

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي/ ١٧٣ مع تصرف بتقديم وتأخير.

(٢) التعريفات للجرجاني / ١٩.

(٣) جامع العلوم والحكم لابن رجب (حديث ٢٧)/ ١٠٣-١٠٤.

فعقد فصلا بعنوان «فصل في أن المعرفة بالحديث ليست تلقينًا، وإنما هو علمٌ يحدثه الله في القلب»[1].

وذكر تحت هذا العنوان أن أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، وبين ما تعرف جودة تلك الدنانير والدراهم عند معاينتها. قال: وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب، بعد طول الممارسة له والاعتناء به[2].

وبذلك يكون معنى كلمة «الإلهام» عند المحدثين مقصود بها التشبيه بمعناها الاصطلاحي عند أهل التصوف كما سبق، بمعنى أنها ملكة عقلية وفهم دقيق، يودعه الله تعالى فيمن عرف مع عدالة الدين، برجاحة العقل وطول الممارسة والاعتناء بمسائل علم الحديث ودقائقه، ولا سيما علم العلل، وجاء عن ابن مهدي تحديد فترة الممارسة هذه بعشرين سنة لمن يريد أن يكون مثله في التحصيل[3].

وقد جاءت عدة روايات مشتملة على التشبيه بما يوضح مقصود المحدثين، فمنها قول نعيم بن حماد لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون[4].

وعن ابن المديني قال: كان علم عبد الرحمن بن مهدي في الحديث كالسحر[5].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/ ٢٥٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الجامع للخطيب ٢/ ٢٥٦.
(٤) الجامع للخطيب ٢/ ٢٥٥.
(٥) شرح العلل لابن رجب ١/ ٤٦٩.

فالتشبيه لعلم عبد الرحمن بن مهدي في هاتين الروايتين، مرة من لفظه هو ومرة من قول ناقد مثله وهو ابن المديني، كلاهما يفيد كون مقصود المحدثين أنه كما يدرك الطبيب الحاذق، جنون المريض بعلامات تخفى على غيره، وكما يفعل الساحر من الحيل ما يخفى على غيره، فكذلك ابن مهدي له من الخبرة والفهم، بدقائق الجوانب والقرائن النقدية للروايات، ما يخفى على الكثيرين غيره من علماء هذا الفن وأئمته.

ولهذا جاء عن علماء الحديث وأهل الاصطلاح أن من تصدى لعلم العلل إنما هم الجهابذة من أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، على قلتهم في زمان كل منهم ومكانه[1].

وأما عدم تصريح الناقد بدليل لأحكامه بإعلال الحديث أو بغير ذلك.

فمرجعه لأمور منها: أن ذلك ليس طابعا عاما من النقاد، بل تارة يصرح الناقد بما علمه من الدليل، وتارة يشير إشارة يفهما المختصون، وتارة لا يكون لديه دليل حاضر لبعده عن مكتبته أو لغير ذلك، وتارة يكون الحديث له نظائر قد تكلم عليها في موضع آخر، فيستغنى به، ولو بدون إحالة، وهذا أمثلته كثيرة.

ومنها ما يكون ترك الدليل لاعتبارات يرى الناقد أنها تقتضي عدم التصريح، كما جاء عن الإمام أبي داود، بخصوص بعض أحاديث كتابة السنن، حيث يقول: فربما تركت الحديث إذ لم أفقهه، وربما كتبته وبينته، ثم قال: وربما أتوقف عن مثل هذا؛ لأنه ضرر على العامة أن ينكشف لهم كل ما كان من هذا الباب، فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصر عن هذا[2].

ومن ذلك أن يكون السائل عن أدلة القول بقبول الحديث أورده، ليس من

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٤٧ و٦٧ والجرح والتعديل ١/ ٣٥٦.

(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة / ٣١-٣٢.

أهل دراية الحديث والاختصاص بعلومه، ولو كان ذا مكانة علمية في غيره كما جاء في شأن من رسائل أبي حاتم الرازي، حيث وصفه أبو حاتم بأنه كان من جلة أصحاب الرأي وأهل الفهم فيه، وبعد أن فعل ما أشار به أبو حاتم عليه من سؤال من هو في مستوى علم أبي حاتم وخبرته، وهو أبو زرعة الرازي، وقد حصلت للسائل قناعة بصواب ما أجيب به، لاتفاق جوابهما، ولو بدون دليل من أيهما، فقال له أبو حاتم: فقد دلك هذا أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة[1].

وأيضًا فإن أبا حاتم في رواية أخرى ذكر للسائل: أن الجوهري يميز الجوهر من الزجاج، والصيرفي يميز الدينار الجيد من غيره، كلاهما بقياس صفات كل منهما بغيره مما عرفت جودته وصفاؤه، ثم قال له: ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره، بتفرد من لم تصح عدالته، بروايته[2]. فهذا بيان صريح لمشابهة عمل نقاد الحديث في أحكامهم لعمل نقاد العملة والمعادن الثمينة، وأن وجه الشبه هو إعمال كل منهما لعقله وفهمه وخبرته العملية، في تحقق المقاييس المتعارف عليها للجودة والصحة أو لعدم الجودة والصحة.

وأيضًا قول الإمام ابن مهدي: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة».

فالكهانة في اللغة تطلق على معان، في مقدمتها: الإخبار بالغيب، ويطلق الكاهن على كل من يتعاطى علمًا دقيقًا[3] وعلى ضوء هذا المعنى يقال الإمام السخاوي: وتوجيه هذه المقالة، أنه يعني الناقد للحديث- يخبر عن أشياء

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٠.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٣) التعريفات للجرجاني / ٩٧ والمعجم الوسيط / ٢/ ٨٠٣ (كهن).

مستترة، وقد كانت العرب تسمى كل من يتعاطى علمًا دقيقًا، كاهنًا، حتى إن بعضهم كان يسمى الطبيب بذلك(١) وتقدم لنا تصريح ابن مهدي بأن علمه بالصحيح من غيره كعلم الطبيب لمرض الجنون، اعتمادًا على ذكائه وخبرته الطبية.

وأيضًا السائل الذي ناقش أبا حاتم الرازي في أحكامه على الحديث كان مما قاله له: تدعى الغيب؟ فقاله: ما هذا ادعاء الغيب، قال فما الدليل على ما تقول؟ فقال له أبو حاتم: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم(٢) فنفى أبو حاتم عن علمه بالأحكام على الأحاديث أن تكون من باب العلم بالغيب، وقرر أنها بالفهم لأسباب القبول والرد التي اتفق عليها أئمة النقد، وبلغوا في فهمها وخبرة تطبيقها مرتبة الإحسان.

ثم إن ابن مهدي في وصف الكهانة هذا قيد صدوره بالجهال، كما تقدم، وعدم معرفة الجاهل بحقيقة هذا العلم وخفاياه، لا عبرة به، فهذه مقولة اشتملت على دليل ردها من ابن مهدي نفسه.

*** الخلاصة:**

وبهذا كله يتضح لنا أن وصف علم الحديث عمومًا أو علم علل الحديث ونقده خصوصًا، بأي من تلك الألفاظ والعبارات، وما يشابهها، فإنه لا يمثل طعنًا ولا تشكيكًا، بل هي إشارات إلى دقة وعمق مسائل وقضايا هذا العلم، وحفز للراغبين في تعلمها، إلى بذل غاية الوسع والاجتهاد في تحصيل مسائل

---

(١) الغاية في شرح الهداية للسخاوي ١/ ٣١٤.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٠.

هذا العلم وكشف خفايا فقهه سندًا ومتنًا، مع التنبيه إلى خطورة الخوض في قضايا وقواعد الأحكام على الأحاديث تصحيحًا أو تضعيفًا لمن لم تتوافر له الأهلية الكافية والممارسة الطويلة التي تُجنبه الزلل، وتقربه من الصواب المنشود بتوفيق الله.



المبحث السابع

أقسام العلة

إن للعلة أقسامًا متعددة باعتبارات متنوعة:

فتنقسم العلة **باعتبار موضعها** إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: علة في السند.

القسم الثاني: علة في المتن.

القسم الثالث: علة في السند والمتن معًا.

كما تنقسم العلة **باعتبار تأثيرها** من عدمه إلى قسمين:

القسم الأول: علة قادحة.

القسم الثاني: علة غير قادحة.

وإذا نظرنا إلى الاعتبارين معًا (**الموضع والتأثير**) يتحصل ستة أقسام هي:

القسم الأول: علة في السند لا تقدح فيه، ولا تقدح في المتن أيضًا.

القسم الثاني: علة في السند تقدح فيه دون المتن.

القسم الثالث: علة في السند، وفي المتن.

القسم الرابع: علة في المتن لا تقدح فيه، ولا تقدح في السند أيضًا.

القسم الخامس: علة في المتن تقدح فيه، ولا تقدح في السند.

القسم السادس: علة في المتن تقدح فيه وفي السند.

قال الحافظ ابن حجر: «إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه، (أي الإسناد) وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن، فالأقسام على هذا ستة»[1].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٤٦.

القسم الأول

علة في السند لا تقدح فيه، ولا تقدح في المتن أيضًا (عنعنة المدلس)

مثال هذه العلة: ما أخرجه الإمام البخاري- رحمه الله تعالى- في صحيحه، في كتاب: العلم: باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، حديث رقم (٦٨)، من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل(١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يتخولنا(٢) بالموعظة في الأيام كراهة السآمة(٣) علينا»(٤).

موضع العلة:

روى الأعمش(٥)- وهو مدلس- عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي بالعنعنة. ورواية المدلس بالعنعنة علة توجب التوقف في قبول حديثه المعنعن.

---

(١) أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأزدي الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة، وأخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب ١/ ٣٥٤.

(٢) معنى أتخولكم: أتعهدكم. قال ابن الأثير: (يتخولنا بالموعظة) أي يتعهدنا. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٨٨.

(٣) السآمة: الملل والضجر، يقال: سئم يسأم سأما وسآمة. النهاية ٢/ ٣٢٨.

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة ١/ ١٧٢-١٧٣، وفي باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة ١/ ١٩٧، طبعة دار الريان.

(٥) الأعمش: سليمان بن مهران الكاهلي، أبو محمد الكوفي، أخرج له الجماعة، وهو: أحد الأعلام الحفاظ والقراء.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، وذكره في المرتبة الثانية من المدلسين، وأصحابها: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه. مات سنة ثمان وأربعين ومائة عن أربع وثمانين سنة، تقريب التهذيب ١/ ٢٣١، والخلاصة ١/ ٤١٩-٤٢٠، وطبقات المدلسين ص ٢٣.

هذه العلة لا تؤثر في السند ولا تقدح في المتن؛ لأن الأعمش وإن روى بالعنعنة هنا إلا أنه صرح بالسماع والتحديث في مواضع أخرى منها:

١- أخرج الإمام البخاري- رحمه الله تعالى- في صحيحه، في كتاب: الدعوات، باب: الموعظة ساعة بعد ساعة حديث رقم (٦٤١١) قال: «حدثنا عمر بن حفص قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الأعمش قال: حدثني شقيق قال:...[١]

٢- أخرجه الإمام أحمد في مسنده في مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٢/ ٨٢٣ حديث رقم: (٣٦٥١) وفيه: قال سليمان بن مهران الأعمش: سمعت شقيقًا...

وبناء على هاتين الروايتين وغيرهما فإن العلة هنا، وهي: (عنعنة المدلس) غير قادحة في السند ولا في المتن؛ لتصريحه في رواية الإمام البخاري بالتحديث فقال: «حدثني شقيق». ولتصريحه في رواية الإمام أحمد بالسماع فقال: «سمعت شقيقًا».

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الدعوات، باب: الموعظة ساعة بعد ساعة ١١/ ٢٣١ الطبعة الأولى، طبعة دار الريان.

القسم الثاني

علة في السند تقدح فيه دون المتن (إبدال راو ثقة براو ثقة)

مثال هذه العلة:

رواية يعلى بن عبيد عن سُفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا..»(١).

موضع العلة:

العلة في هذا الحديث في سنده، في قول الراوي يعلى بن عبيد: «عن عمرو بن دينار» إنما هو «عن عبد الله بن دينار» هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه كما تقدم في التخريج وهم فوهم يعلى بن عبيد؛ فأبدل راو ثقة براو آخر ثقة، وعدل عن «عبد الله بن دينار» إلى «عمرو بن دينار» وكلاهما ثقة.

---

(١) أخرج- رواية: (عمرو بن دينار)- الخليلي في كتابه: الإرشاد ١/ ٣٤١ حديث رقم: (٧٢) وأخرج- رواية عبد الله بن دينار- الإمام أحمد في كتابه: المسند، في مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ٣/ ١٠٤٦ حديث رقم: (٤٦٥٥) عن سفيان عن عبد الله بن دينار به، وأخرجه الإمام النسائي في كتابه: السنن، في كتاب: البيوع، باب: وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما ٧/ ٢٤٨ عن قتيبة بن سعيد عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار به.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: البيوع، باب: كم يحوز الخيار ٤/ ٣٢٦، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ١/ ١٧٣ وأخرجه أبو داود في كتاب الإجارة باب في خيار المتبايعين ٩/ ٢٣١ مع عون المعبود، وأخرجه النسائي في كتاب البيوع باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما ٧/ ٢٤٨، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب البيوع باب بيع الخيار ص ٥٨٣ طبعة مطبعة فضالة بالمغرب ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م وأخرجه أحمد في مسنده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ١/ ٥٦.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: «فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل.

وهو معلل، غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: «عن عمرو بن دينار» إنما هو «عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر» هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن «عبد الله بن دينار» إلى «عمرو بن دينار» وكلاهما ثقة»(١).

وعبد الله بن دينار هو: عبد الله بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر رضي الله عنهما. روى عن: ابن عمر، وأنس، وسليمان بن يسار، وغيرهم. وروى عنه: مالك، وشعبة، والسفيانان وآخرون. وثقه أئمة الجرح والتعديل، فقال الإمام أحمد: ثقة، مستقيم الحديث. وقال ابن معين، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، وابن حجر، وغيرهم: ثقة. مات سنة سبع وعشرين ومائة، وأخرج له الجماعة(٢).

وعمرو بن دينار هو: عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي. كان مفتي أهل مكة في زمانه. روى عن: ابن عباس، وابن الزبير، وابن عمر، رضي الله عنهم. وروى عنه: قتادة، ومات قبله، وأيوب، وشعبة، وآخرون. وثقه الأئمة من علماء الجرح والتعديل: فقال النسائي، وابن حجر: ثقة ثبت.

وقال أبو زُرعة، وأبو حاتم، وغيرهم: ثقة. مات سنة ست وعشرين ومائة (١٢٦ هـ)، وأخرج له الجماعة(٣).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (كما في التقييد والإيضاح) ص: (٩٨).

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٦-٢٨٧، وتقريب التهذيب ١/ ٤١٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٠-١٤٢، وتقريب التهذيب ٢/ ٦٩.

القسم الثالث

علة في السند، تقدح فيه، وفي المتن

مثال هذا القسم: إبدال راو ضعيف براو ثقة، ويتبين الوهم في ذلك، فهذا يستلزم القدح في السند والمتن معًا، إن لم يكن للمتن طريق أخرى صحيحة.

قال الحافظ ابن حجر: «ومن أغمض ذلك: أن يكون الضعيف موافقًا للثقة في نعته».

ولعل السبب المؤدي إلى ذلك غالبًا هو: اتفاق راويين في الاسم، واسم الأب، أو كون اسميهما متفقين في الميزان الصرفي مع الاتفاق في اسم الأب لكل منهما.

مثال هذه العلة من النوع الأول:

ما أخرجه الأئمة: أحمد، وابن أبي شيبة، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم، من حديث أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل ابن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه عاد مريضًا، ومعه أبو هريرة، من وعك كان به، فقال رسول الله ﷺ: «أبشر؛ إن الله يقول: هي ناري أسلطها على عبدي المؤمن في الدنيا: ليكون حظه من النار في الآخرة»(١).

---

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٠٢٣ حديث ٩٨٠٧) عن أبي أسامة، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب: الجنائز، باب: ما قالوا في ثواب الحمى ٧/ ٩٠ حديث: (١٠٩٠٧) عن أبي أسامة. وأخرجه الترمذي في السنن، في كتاب: الطب، حديث: (٢٠٨٨) عن هناد، ومحمود بن غيلان، عن أبي أسامة، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب: الطب، باب: الحمى، حديث: (٣٤٧٠) عن ابن أبي شيبة، وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة، باب: تلقين المريض الصبر، ص: ٣٢٥ حديث رقم: ٥٤١.

موضع العلة:

العلة في هذا الحديث في سنده، في قول أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي، أحد الثقات: (عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر)، وهو من ثقات الشاميين[1].

فقد قدم عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الكوفة، فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد الكوفة عبد الرحمن بن يزيد ابن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين[2] فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبد الرحمن ابن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن يزيد ابن جابر، فصار يحدث عنه، وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك، ونصوا عليه، كالبخاري، وأبي حاتم، وغير واحد[3].

قال الحافظ ابن رجب: «رواه من الشاميين: أبو المغيرة عن ابن تميم، عن إسماعيل بهذا الإسناد، فقوى بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم»[4].

ولا يقتصر الأمر على هذا الحديث بل يشمل كل الأحاديث التي قال فيها أبو أسامة: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد:

قال أبو عبيد الآجري[5] عن أبي داود: «أبو أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه، فقال حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال:

---

(١) ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٥/ ١٨ رقم: ٣٩٩٢)، وتقريب التهذيب (٤٠٤١).

(٢) ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٥- ٢٩٧ رقم: ٥٨٠)، وتقريب التهذيب (٤٠٤٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٤٧).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٨٠).

(٥) الآجري: هو أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، البصري، صاحب الإمام أبي داود السجستاني.

وكل ما جاء عن أبي أسامة، ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم»[1].

مثال هذه العلة من النوع الثاني:

ما وقع من زهير بن معاوية الجعفي في الرواية عن واصل بن حيان، والصواب: صالح بن حيان.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه زهير ابن معاوية قال: حدثنا واصل بن حيان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الكمأة والحبة السوداء.. فقال: أخطأ زهير مع إتقانه هذا، هو صالح بن حيان، وليس واصلا، وصالح بن حيان ليس بالقوي، هو شيخ، ولم يدرك زهير واصلًا.

قال الإمام أحمد: «انقلب على زهير بن معاوية اسم صالح بن حيان، فقال: واصل بن حيان»[2].

* * *

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (١/ ٢٥٢).

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ٥٣).

القسم الرابع

علة في المتن لا تقدح فيه ، ولا تقدح في السنة أيضًا

مثال هذا القسم: ما وقع من اختلاف ألفاظ متعددة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها:

مثال هذه العلة:

ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وغيرهما من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضًا، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه بما بعثني به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت»(١).

فقد ورد في هذا الحديث في قوله: «أجادب» لفظ آخر هو: «إخاذات »ولا يقدح ذلك في الحديث؛ لأن المعنى واحد، وهو: الأرض الصلبة التي تمسك الماء، ولا ينضب منها»(٢)

قال الحافظ ابن حجر: (قوله: «إخاذات» كذا في رواية أبي ذر: بكسر الهمزة،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب فضل من علم وعلم ١/ ٢١١، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم ٤/ ١٧٨٧-١٧٨٨ واللفظ له، وأخرجه أحمد في مسنده في مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ٤/ ٣٩٩.

(٢) قال ابن الأثير: الآجادب: صلاب الأرض التي تمسك الماء، فلا تشربه سريعا. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٢) وقال ابن الأثير أيضا: وكانت فيها إخاذات أمسكت الماء. الإخاذات: الغدران التي تأخذ ماء السماء فتحبسه على الشاربة، الواحدة: إخاذة. ينظر: النهاية (١/ ٢٨).

والخاء، والذال المعجمتين، وآخره مثناة من فوق. قبلها ألف، جمع إخاذة، وهي: الأرض التي تمسك الماء. وفي رواية غير أبي ذر، وكذا في مسلم وغيره: «أجادب» بالجيم، والدال المهملة، بعدها موحدة، جمع جدب، بفتح الدال المهملة على غير قياس، وهي: الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء)(١).

واختلاف الرواة في لفظة: أجادب وإخاذات لا يقدح في متن الحديث أو سنده؛ لأنه يمكن رده إلى معنى واحد.

مثال آخر:

ما أخرجه الشيخان في صحيحهما، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: يعذبان، وما يعذبان في كبير، ثم قال: بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة..»(٢)

ورد في متن هذا الحديث في لفظة: «لا يستتر» روايات: بألفاظ أخرى منها: «لا يستنزه» و «لا يستبرئ» و «لا يتوقى».

واختلاف الرواة في لفظة: «لا يستتر» وغيرها هنا لا يقدح في متن الحديث أو سنده؛ لأنه يمكن رده إلى معنى واحد وهو: الوقاية من البول، والتحرز منه.

قال الحافظ ابن حجر: (قوله: «لا يستتر» كذا في أكثر الروايات بمثناتين من فوق، الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش: «يستنجزه» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء، فعلى رواية الأكثر معنى

---

(١) فتح الباري (١/ ٢٣٧).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله (١/ ٤٩ حديث ٢١٦)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول، ووجوب الاستبراء منه (١/ ٣٥ حديث: رقم: ٧٠٣).

الاستتار: أن لا يجعل بينه وبين بوله سترة، يعني: لا يتحفظ منه، فتوافق رواية: «لا يستنزه»[1].

ومعنى ذلك: أن رواية: «لا يستتر» موافقة في المعنى لرواية: لا يستنزه»؛ لأنها من التنزه، وهو الإبعاد. وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج، من طريق وكيع عن الأعمش: «لا يتوقى» وهي مفسرة للمراد.

* * *

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٨٠).

القسم الخامس

علة في المتن تقدح فيه ، ولا تقدح في السند

مثالها: ما أخرجه أبو داود، والبيهقي، من حديث ابن شهاب الزهري، أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره أن بلغه أن النبي ﷺ صلى ركعتين ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «لم تقصر الصلاة ولم أنس» قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟ قالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ فأتم ما بقي من الصلاة، ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس»(١)

قال الإمام مسلم عن هذا الحديث: «إنه من الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد»(٢) وقال أيضًا: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ؛ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا»(٣).

ومن هذه الروايات:

ما أخرجه الإمامان: البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: أصدق ذو اليدين؟

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدتين (٢/ ٨٩ حديث رقم: ١٠٠٥)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب: الصلاة، باب: الكلام في الصلاة على وجه السهو (٢/ ٥٠٤ حديث رقم: ٣٩٠٨) كلاهما من طريق: يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب به.

(٢) التمييز (ص: ٩٢).

(٣) التمييز (ص: ٩٣).

فقال الناس: نعم. فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده، أو أطول، ثم رفع، ثم كبر، فسجد مثل سجوده ثم رفع»[1].

وما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا ﷺ الظهر أو العصر، فسلم، فقال له ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه: أحق ما يقول؟ قالوا: نعم، فصلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين»[2].

وما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بسيط اليدين، فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله، فخرج مغضبا، فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم، ثم سجد سجدتي السهو ثم سلم»[3].

وعقب الإمام مسلم رحمه الله بقوله: «فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أن الزُّهري واهم في روايته،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق (١٥/ ١٥١ حديث رقم: ٧٢٥٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (٥/ ٥٦ حديث رقم: ٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث (٣/ ٤٢٦ حديث رقم: ١٢٢٧).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (٥/ ٥٨ حديث رقم: ٥٧٤).

إذ نفي ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ»(١).

مثال آخر:

قال الإمام مسلم: من الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد: ما رواه يزيد بن أبي زياد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بت عند خالتي ميمونة، فاضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة، واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله ﷺ فتوضأ، ونحن نيام، ثم قام فصلى، فقمت عن يمينه، فأخذني فجعلني عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله... وساقه.(٢).

قال الإمام مسلم: «وهذا خبر غلط غير محفوظ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس رضي الله عنهما إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ، فحوله حتى أقامه عن يمينه، وكذلك سنة رسول الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره»(٣).

ومن الأخبار الصحاح التي وردت على خلاف ذلك:

١- ما أخرجه الشيخان: البخاري، ومسلم، وغيرهما من روايات متعددة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه بات ليلة عند ميمونة، فقام رسول الله ﷺ من الليل، فتوضأ، قال ابن عباس رضي الله عنهما: فقمت، فصنعت مثل ما صنع النبي ﷺ، ثم جئت، فقمت عن يساره، فجعلني عن يمينه»(٤)

---

(١) التمييز (ص: ٩٤).

(٢) التمييز (ص: ٧١).

(٣) التمييز (ص: ٧١).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء: باب: قراءة القرآن بعد الحدث وغيره (١/ ٣٤٤ حديث رقم: ١٨٣) من طريق مخرمة بن سليمان عن كريب عن =

قال الإمام مسلم بعد تخريجه هذا الحديث في كتابه «التمييز»:

ومخرمة بن سليمان عن كريب.

وسلمة بن كهيل عن كريب.

ورشدين عن كريب.

وسالم بن أبي الجعد، عن كريب.

وهُشيم، عن أبي بشر عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس.

وأيوب عن عبد الله (ابن سعيد بن جُبير)، عن أبيه، عن ابن عباس.

والحكم، عن سعيد بن جُبير.

وابن جُريج، عن عطاء به.

وقيس بن سعد، عن عطاء.

وأبي نضرة، عن ابن عباس.

وطاووس، عن عكرمة، عن ابن عباس.

ثم قال الإمام مسلم: «فقد صح بما ذكرنا من الأخبار الصحاح عن كريب، وسائر أصحاب ابن عباس: «أن النبي ﷺ أقامه عن يساره» وهم وخطأ غير ذي شك[1].

٢- ما أخرجه الإمام مسلم، والإمام أبو داود، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه قال: «قام رسول الله ﷺ فصلى، ثم جئت، فقمت عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بيدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جابر بن

= ابن عباس رضي الله عنهما به مطولًا، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٢٥-٥٣١ أحاديث: ١٨١-١٩٣) من طرق متعددة.

(١) التمييز (ص: ٧٤).

صخر، فقام عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بأيدينا جميعًا، فدفعنا حتى أقامنا خلفه»(١)

وكذلك روى محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه(٢).

* * *

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣٠٠٦، ٧٤١) من طرق عن حاتم بن إسماعيل، عن يعقوب بن مجاهد أبو حرزة المدني، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال...

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٧٦٦، ١٩٦) من طريق ورقاء عن محمد بن المنكدر عن جابر، به

علة في المتن تقدح فيه، وفي السند

مثالها: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل السند أيضًا:

مثال ذلك:

ما أخرجه أبو داود في السنن من حديث علي بن عياش قال: حدثنا أبو عبيدة الوليد بن كامل، عن المهلب بن حجر البهراني، عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عود، ولا عمود، ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد له صمدًا»(١)

موضع العلة:

الحديث له علتان:

الأولى: في السند، وهي: الجهل بحال ثلاثة من رواته، وهم:

١ - ضباعة.

٢ - المهلب.

٣- الوليد بن كامل.

فرواية علي بن عياش، عن الوليد بن كامل، فيها: (ضباعة بنت المقداد).

ورواية بقية، عن الوليد بن كامل، فيها: (ضبيعة بنت المقدام).

الثانية: الاضطراب الواقع في متنه:

في رواية أبي داود: ورد على أنه فعل له ﷺ.

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب: الصلاة، باب: إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟ (١/ ٥٧٥ حديث رقم: ٦٩٣) واللفظ له. وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١١/ ٥٧٠٧ حديث رقم: ٢٤٣٤٣). ومعنى يصمد: يقصد. والصمد: السيد الذي يصمد إليه في الحوائج، أي: يقصد. والمراد: لا يجعله تلقاء وجهه.

وفي رواية ابن السكن: ورد على أنه قول له ﷺ.

قال الزيلعي: «وأما ابن القطان فإنه ذكر فيه علتين: علة في إسناده، وعلة في متنه، أما التي في إسناده، فقال: إن فيه ثلاثة مجاهيل، فضباعة: مجهولة الحال، ولا أعلم أحدا ذكرها، وكذلك المهلب بن حجر: مجهول الحال. والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء، يستدل به على حاله. وأما التي في متنه فهي أن أبا علي بن السكن[1] رواه في كتابه: «السنن» قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي.

قال: حدثنا أبو تقي هشام بن عبد المالك قال: بقية، عن الوليد بن كامل قال: حدثنا المهلب بن حجر البهراني، عن ضبيعة بنت المقدام بن معدي كرب، عن أبيها قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى عمود، أو سارية، أو شيء، فلا يجعله نصب عينيه، وليجعله على حاجبه الأيسر».

قال ابن السكن: أخرج هذا الحديث أبو داود من رواية علي بن عياش، عن الوليد بن كامل، فغير إسناده ومتنه.

فإنه (هنا عند أبي داود): «عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها» وهذا الذي روى بقية هو: «عن ضبيعة بنت المقدام بن معد كرب، عن أبيها».

وذاك فعل، وهذا قول.

قال ابن القطان: فمع اختلافهما في المتن، بقية يقول: (ضبيعة بنت المقدام) وابن عياش يقول: (ضباعة بنت المقدام) فالوهن من حيث هو اختلاف على

---

(١) هو: الحافظ الحجة، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة (٢٩٤ هـ)، وعني بهذا الشأن، وبعد وصيته، وصنف: الصحيح المنتقى، مات سنة (٣٥٣ هـ) ينظر: طبقات الحفاظ (ص: ٣٧٩).

الوليد بن كامل، وموِرث للشك فيما كان عنده من ذلك على ضعف الوليد في نفسه، والجهل بحال من فوقه. ولما ذكر ابن أبي حاتم المهلب بن حجر ذكره برواية الوليد بن كامل، وأنه يروى عن ضباعة بنت المقدام بن معدي كرب»[١] فجاء هو بأمر ثالث، وذلك كله دليل على الاضطراب، والجهل بحال الرواة[٢].

* * *

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٠).

(٢) نصب الراية (٢/ ٨٣-٨٤).

المبحث الثامن

خطوات الكشف عن العلة ونماذج تطبيقية لها

أولًا: الخطوات:

للكشف عن العلة وإدراكها خطوات يجب على الباحث اتباعها، هي:

الخطوة الأولى:

جمع روايات الحديث سندًا ومتنًا من مصادرها المعتبرة.

الخطوة الثانية:

تحديد الراوي الذي وقع الاختلاف عليه ويسمى (مدار الحديث)(١).

الخطوة الثالثة:

تخريج روايات الحديث حسب أوجه الخلاف على الراوي الذي عليه مدار الحديث.

الخطوة الرابعة:

تخريج كل وجه من أوجه الخلاف على حدة، وكل وجه وجدت له متابعات فإنها تُخرج معه بترتيب المتابعة الأتم فالأقل.

---

(١) المدار لغة: موضع دوران أي شيء. ومدار الحديث: هو الراوي الذي يشترك في رواية الحديث عنه روايتان فأكثر، وقد يوجد خلال سند الحديث أكثر من مدار. وتعيين من عليه مدار الحديث ضرورة لمعرفة العلة، فقد يكون ضعيفا، أو يكون مقبولا خالف من هو أولى منه بالقبول، وقد يخطئ الثقة. ومن أقوالهم في المدار: قول عبد الرحمن بن مهدي: مداره ليس إلا على أبي العالية. وقول علي بن المديني: إنما يدور على ابن أبي يحيى. وقول الإمام البخاري: حديث الدين النصيحة مداره كله على تميم – يعني ابن أوس الداري – ولم يصح عن أحد غير تميم.

الخطوة الخامسة:

دراسة أسانيد كل وجه تفصيلا، بالترجمة لكل راو بما يميزه من اسم ونسب وكنية ولقب وذكر ما جاء فيه من جرح وتعديل دون تكرير الأقوال ولا حذف شيء منها، وبيان ما عرف للراوي من إرسال، وتدليس وتحديد مرتبة المدلس إذا كان من المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة وبيان يذكر من اختلاط وما وجد من تمييز الرواة عنه قبل أو بعد الاختلاط. ثم ذكر خلاصة حال الراوي على ضوء العناصر السابقة. مع مراعاة ما يكون في السند من إرسال، وتدليس قادح، ونحو ذلك.

الخطوة السادسة:

النظر في الخلاف وعلى ضوء خلاصة أحوال الرواة وحال المدار وبيان ما وجد في ذلك من قرائن الترجيح، وأقوال العلماء في ذلك، ثم تحديد الوجه الراجح، وبيان قرائن ترجيحه.

الخطوة السابعة:

الحكم على الحديث من وجهه الراجح على ضوء ما ذكر في تراجم الرواة.

الخطوة الثامنة:

إذا كان الوجه الراجح ضعيفا ينظر في وجود ما يشهد لمتنه، فيرتقي به بحسب حال الشاهد تحسينا أو تصحيحا.

وفيما يلي نماذج تطبيقية على أنواع متنوعة من العلل الخفية في ضوء هذه الخطوات.

ثانيا: نماذج تطبيقية لخطوات الكشف عن العلة

١- مثال تعارض الوصل والإرسال والراجح الإرسال:

قال الإمام الْبَزَّار في مُسنَدِه: (١٣/ ٤٦٥ رقم ٧٢٥١) وَبِهِ[١] قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ[٢] سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُرْوَى عَن قَتَادَة، عَن سَعِيد بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، مُرسَلًا.

۩ التَّخْرِيـج:

هَذَا الْحَدِيث رُوَى عَنْ قَتَادَة، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ على ثَلَاثَةِ أَوْجُه:

الوجه الأول: فمرة يُروى عن قَتَادَة، عن أَنَس، مرفوعًا.

الوجه الثاني: ومرة يُروى عن قَتَادَة، عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، مُرسَلًا.

الوجه الثالث: ومرة يُروى عن قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عن عبد الله ابْنِ عَمْرو، مرفوعًا.

الْوَجْه الْأَوَّل:

(أ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ في «جامعه»، أَبْوَابُ الْجِهَادِ- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا: (٤/ ٢٠١ رقم: ١٦٩١) قال حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن بَشَّار، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِير بْن حَازِم قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَة، عَنْ أَنَس قَالَ: «كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ هَمَّام، عَنْ قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ قَالَ: «كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ

---

(١) أي بالإسناد السابق وهو كما قال الْبَزَّار: حَدَّثنا مُحَمَّد بن المُثَنَّى، حَدَّثنا وهب بن جرير، حَدَّثنا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَة يُحَدِّثُ عَن أَنَس ...

(٢) قَبِيعَة السَّيْف: هي التي تكونُ على رأس قائم السَّيف. وقيل: هي ما تحتَ شارِبَي السَّيف. ينظر: «النهاية»: (٤/ ٧).

فِضَّةٍ». وفي «الشمائل المُحَمَّدية»: (١/ ٩٨ رقم ١٠٦) ومن طريق التِّرْمِذِيّ أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيّ في «شَرْح السُّنَّة»: (١٠/ ٣٩٧ رقم ٢٦٥٥).

وأَخْرَجَهُ الدَّارِمِي في «سُنَنِه»، وِمِنْ كِتَابِ السِّيَرِ، بَابُ: فِي قَبِيعَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: (٣/ ١٥٩٦ رقم ٢٥٠١) عن **أبي النعمان**، وقَالَ الدَّارِمِيّ عقب الحديث: هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ خَالَفَهُ. قَالَ قَتَادَة: عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَعَمَ النَّاسُ أَنَّهُ هُوَ الْمَحْفُوظُ. وأبو دَاوُد في «سُنَنِه»، كِتَاب الْجِهَادِ - بَابٌ فِي السَّيْفِ يُحَلَّى: (٣/ ٣٠ رقم ٢٥٨٣). والطَّحَاوِيّ في «شَرْحِ مُشْكَلِ الآثَارِ» (٤/ ٢١ رقم ١٤٠٠).

وتَمَّام الرَّازِيّ في فوائده: (٢/ ١٩٥)، ابن عَسَاكِر في «تاريخه»: (٤/ ٢١٤)، والضِّيَاء الْمَقْدِسِيّ في «الْمُخْتَارَة»: : (٦٣٤٧ - ٣٤٨ رقم: ٢٣٧٥) والشحامي في الأحاديث السباعيات الألف: (١/ ٧) من طريق **مسلم بن إبراهيم**،

والْعُقَيْلِيّ في الضُّعَفَاء الْكَبِيْر، ترجمة جَرِير بْن حَازِم: (١/ ٥٢٩ رقم ٩٥٧ من طريق **عارم- محمد بن الفضل** -، وقال الْعُقَيْلِيّ عقب الحديث: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَهِشَام الدَّسْتُوَائِيّ عَنْ قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، مِثْلَهُ.

وابْن عَدِيّ في الكامل ترجمة جَرِير بْن حَازِم: (٢/ ٣٤٦)، وأبو الشَّيْخ في أخلاق النبي: (٢/ ٣٨٨) من طريق **محمد بن أبان**.

والْبَيْهَقِيّ في «السُّنَن الْكُبْرَى»: (٤/ ٢٤٢ - ٢٤١ رقم ٧٥٧٠) من طريق **سهل بن بكار**.

وقال الْبَيْهَقِيّ: تَفَرَّدَ بِهِ جَرِير بْن حَازِم عَنْ قَتَادَة عَنْ أَنَس وَالْحَدِيثُ مَعْلُولٌ.

خمستهم: (أبو النعمان، ومسلم بتن إبراهيم، وعارم، ومحمد بن أبان، وسهل بن بكار) عن جَرِير بْن حَازِم، عن قَتَادَة، عن أَنَس، به

(ب) وتابع أبو عوانة جَرِير بْن حَازِم في روايته هذا الوجه عن قَتَادَة به.

وأخرج روايته الطَّحَاوِيّ في شَرْحِ مُشْكَلِ الآثَارِ: (٤/ ٢١؟ رقم ١٣٩٨) حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ عِمْرَان، قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَنْ قَتَادَة، به بلفظ الجمع (كانت قبائع ...).

وابن حِبَّان في «الْمَجْرُوحين» في ترجمة هِلَال بن يحيى مُسْلِم الرَّأْي: (٣/ ٨٧ – ٨٨) قال أَخْبَرَنَا عبد الله بن قَحْطَبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِلالُ بْنُ يَحْيَى الرَّأْيِ قَالَ حَدَّ ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، به، وبزيادة في أخره.

(ج) وتابع هَمَّام بْن يَحْيَى كلًا من أبي عوانة، وجَرِير بْن حَازِم في روايته هذا الوجه عن قَتَادَة.

وأخرج روايته ابْن سَعْد في الطَّبَقَات الْكُبْرَى: (١/ ٤٨٧) من طريق هَمَّام عن قَتَادَة، به. وقرن ابْن سَعْد بهَمَّام ابن جرير.

وأما الوجه الثاني: (يُروى عن قَتَادَة، عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، مُرسَلًا).

(أ) أَخْرَجَهُ ابْن سَعْد في «الطَّبَقَات الْكُبْرَى»: (١/ ٤٨٧) عن **مسلم بن إبراهيم، وعبد الوهاب بن عطاء،**

وأبو دَاوُد في «سُنَنِه»، كِتَاب الْجِهَادِ – بَابٌ فِي السَّيْفِ يُحَلَّى: (٣/ ٣٠ رقم ٢٥٨٤)، والتِّرْمِذِيّ في «الشمائل»: (١/ ٩٩ رقم ١٠٧) من طريق **معاذ بن هشام،** - ومن طريق أبي دَاوُد أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيّ في «السُّنَن الْكُبْرَى»: (٤/ ٢٤١ رقم ٧٥٧١) -، وقال الْبَيْهَقِيّ: وَهَذَا مُرْسَلٌ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مَوْصُولًا عَنْ أَنَس.

والنَّسَائِيّ في المجتبى، كِتَابُ الزِّينَة – حِلْيَةُ السَّيْفِ: (٨/ ٢١٩ رقم ٥٣٧٥) وفي السُّنَن الْكُبْرَى (٨/ ٤٦٨ رقم ٩٧٢٨) من **طريق يزيد بن زُرَيع،** وقال النَّسَائِيّ عقب الحديث: وهذا حديث منكر، والصواب قَتَادة، عن سعيد

ابن أبي الحسن كما في «تحفة الأشراف»: (١/ ٣٠١ رقم: ١١٤٦).

أربعتهم: (مسلم بن إبراهيم، وعبد الوهاب بن عطاء، ومعاذ بن هشام، ويزيد بن زُريع) عن هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ، عن قَتَادَة، عن سعيد بن أبي الحسن، به.

(ب) وتابع نصر بن طريف هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ في روايته هذا الوجه عن قَتَادَة.

وأخرج روايته عبد الله بن أَحْمَد في العلل: (مسألة رقم ٣١٢، ١٢٨٨).
حَدثنِي أبي عَن عَفَّان قَلَ جَاءَ أَبُو جَزِيٍّ وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ طَرِفٍ إِلَى جَرِير بْن حَازِم يَشْفَعُ لِإِنسَانٍ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ جَرِيرٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَة عَنْ أَنَس قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ قَالَ أَبُو جَزِيٍّ كَذَبَ وَاللهِ مَا حَدَّثَنَاهُ قَتَادَة إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ أَبِي وَهُوَ قَوْلُ أَبِي جَزِيٍّ يَعْنِي أَصَابَ وَأَخْطَأَ جَرِيرٌ.

وذكره الدَّارَقُطْنِيّ في العلل: (٢٥٥٤) وسئل عن حديث قَتَادَة، عن أَنَس كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. فقال: اختُلِف فيه على قَتَادَة: فرواه جَرِير بْن حَازِم، عن قَتَادَة، عن أَنَس.

وكذلك رواه عمرو بن عاصم، عن هَمَّام، عن قَتَادَة، عن أَنَس.

ورواه هِشَم الدَّسْتُوَائِيّ، ونصر بن طريف، عَنْ قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، أخي الحسن، مرسلا، وهو الصواب.

الوجه الثالث: (يُروى عن قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عن عبد الله بْنِ عَمْرو).

فقد ذكره ابن أبي حَاتِم في العلل: (مسألة رقم ٩٣٨) وقال سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو معاويةَ الضَّريرُ، عَنْ حجَّاج، عَنْ قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أبي الحسن، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ؟ قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ: سعيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ؛ قال: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ..... [مُرسَلًا]؛ بلا عبد الله بْنُ عَمْرٍو.

۩ دِراسَة إِسْنَاد الْوَجْه الْأَوَّل عِنْد الْبَزَّار فِي «مَسْنَدِهِ»:

(١) مُحَمَّد بْن الْمُثَنَّى: هو مُحَمَّد بْن الْمُثَنَّى بن عبيد بن قَيْس بْن دِينَار الْعَنْزِيّ أَبُو مُوسَى الْبَصْريّ، الحافظ المعروف «بالزّمن».

رَوَى عِنْ: خَالِد بْن الْحَارِث، وَيَزِيدُ بْن زُرِيع، وَابْن عُيينة، وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَى عِنْهُ: اَلْجَمَاعَةُ، وأَبُو زُرْعَة، وأبو حَاتِم، والذُّهليّ، وغيرهم.

قَالَ عَبْد الله بْن أَحْمَد عَنْ ابْن مَعِين: ثِقَة. وَقَالَ أَبُو سَعْد الهروي سَأَلْتُ الذُّهلي عَنْهُ فَقَالَ: حُجَّة.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَالِح الْحَدِيث صَدُوق. وقال ابن عُقدة سمعت ابن خراش يقول: ثنا مُحمَّد بْن الْمُثَنَّى وكان من الأثبات.

وذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: كَانَ صَاحِب كِتِاب لَا يَقْرَأُ إِلَّا مِنْ كِتَابِهِ.

وقال الْخَطِيب: كَانَ ثِقَةً ثبتًا احْتَجَّ سَائِر الأئمة بِحَدِيثِهِ. وَقَالَ ابْن حَجَر: ثِقَةٌ ثَبَت:

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة ثَبَت.

ينظر: «الثِّقَات» لابن حِبَّان: (٩/ ١١١)، «تَهْذِيب الْكَمَال»: (٢٦/ ٣٥٩ – ٣٦٥ رقم: ٥٥٧٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٢٣ رقم: ٤٢)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (ص ٥٣٤ رقم: ٦٢٦٤)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٩/ ٣٧٧ رقم: ٦٩٨).

(٢) وَهْب بْن جَرِير: هُوَ وَهْب بْنَ جَرِير بْن حَازِم بْن زَيْد بْن عَبْد الله بْن شُجَاع الأَزْدِيّ، أَبُو الْعَبَّاس الْبَصْرِيّ، الْحَافِظ.

رَوَى عَنْ: أَبِيه، وَهِشَام بْن حَسَّن، وَشُعْبَة، وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَى عَنْهُ: أَحْمَدُ، وَعَلِيّ بْن الْمَدِينِيّ، وَيَحْيَى بْن مَعِين، وَآخرُون.

قَالَ سُلَيْمَان بْن دَاوُد الْقَزَّاز: قُلْت لأَحْمَد: أُرِيدُ الْبَصْرَة عَمَّنْ أَكْتُب؟ قَالَ:

عَنْ وَهْبَ بْنَ جَرِير، وأَبِي عَامِر الْعَقْدِيّ. وَقَالَ عُثْمَان - يَعْنِي بْن أَبِي شَيْبَة: أَحَبّ إِلَيَّ مِنْهُمَا وَهْب صّلِح الْحَدِيث ..

وقال النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِهِ بَأْس. وَقَالَ الْعِجْلِيّ: بَصرِي ثِقَة، كَانَ عَفَّان يَتَكَلَّمُ فِيهِ.

وقال ابْن سَعْد: كَانَ ثِقَة. وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقَات»، وَقَالَ: كَانَ يخطئ.

وقال الْعُقَيْلِيّ: قال أَحْمَد: قال ابن مَهْدِي: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيناهم عنده يعرض بوَهْب. وَقَالَ أَحْمَد: مَا رَوَى وَهْب قَط عَنْ شُعْبَة، وَلَكِنْ كَانَ وَهبْ صَاحبِ سُنَّة، وقال الآجُرِّيّ: «قلت لأبي دَاوُد: بلغك عن عفان إنه ليكذب وَهْب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت عليًا يقول : أبو نُعَيْم وعفان صدوقان، لا أقبل كلاهما في الرجال هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه».

وقال الذَّهَبِيّ: ثِقَة مُحْتَج بِهِ، وَقَدْ ضُعِّفَ فِي شُعْبَة. وقال ابن حَجَر: ثِقَة. تُوفِيَ سنة (٢٠٦ هـ)،

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة، أَمَّا تَكْذِيبُ عَفَّان بْن مُسْلِم لَهُ فَمَرْدُود؛ لأَنَّهُ مُتَشَدِّد فِي الْجَرْحِ كَمَا هُوَ مَعْرُوف، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ عَلِيّ بْن الْمَدِينِيّ كَمَا تَقَدَّمَ.

أَمَّا تضعيفُهُ فِي شَعْبِة فَفِيهِ نَظَر، حَيْثُ تَكَلَّمَ فِيهِ عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيّ، وَعَفَّانِ فِي سَمَاعِهِ مِنْ شُعْبَة، فَقَدْ قَالَ عَبْد الله سَمِعَتُ أَبِي يَقُولُ قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيّ هَا هُنَا قَوْم يُحَدِّثُونَ عَنْ شُعْبَة مَا رَأَيْتهم قَلَّتْ لَهُ مَنْ يَعْنِي بِهَذَا قَالَ وَهْب بْن جَرِير قَالَ أَبِي مَا رُئِيَ وَهْبَّ عِنْدَ شُعْبَة وَلَكِنْ كَانَ صَاحِب سُّنة حَدَّث زَعَمُوا عَنْ شُعْبَة نَحوًا مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ حَدِيث قَالَ عَفَّان هَذِهِ أَحَادِيث الرَّصَاصِيّ قُلْتُ لِأَبِي مَا هَذَا الرَّصَاصِيّ قَالَ كَانَ إِنْسَان بِالْبَصْرَةِ يُقَالُ لَهُ الرَّصَاصِيّ وَكَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْ شُعْبَة حَدِيثًا كَثِيرًا قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَن الرَّصَاصِيّ هَذَا عَبْد الرَّحْمَن بْن

زِيَاد وَقَعَ إِلَى مِصْرَ قَالَ أَبِي قَالَ وَهْب بْن جَرِير كَتَبَ لِي أَبِي إِلَى شُعْبَة فَكُنْت أَجِيءُ فَأَسْأَلُهُ.

وَفِي صَنيع ابْن مَهْدِيّ وَعَفَّان تَأمُل؛ لأَنَّهُمَا فسّرا اَلْجَرْح بأمر لا يمكن الْإِحَاطَة بِهِ، فَقَدْ اخْتَصَّهُ شُعْبَة بِمَجَالِس سَمَّعَهُ فِيهَا وَحْدَهُ، وَقَدْ نَصَّ الْبُخَارِيّ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْ شُعْبَة كَمَا فِي «التَّارِيخ الْكَبِير».

ينظر: «الطَّبَقَات الْكُبْرَى»: (٧/ ٢٩٨)، «العلل ومعرفة الرجال»: (٢٣٨٧)، «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٩/ ٢٨/ ١٢٤)، «معرفة الثِّقَات»: (٢/ ٣٤٤/ ١٩٥٣)، «الثِّقَات»: (٩/ ٢٢٨)، «التَّارِيْخ الْكَبِيْر»: (٨/ ١٦٩/ ٢٥٧٨)، «الكامل»: (٧/ ٦٨/ ١٩٩٣)، «سؤالات الآجُرِّيّ لأبي دَاوُد»: (٩٨٠ ط دار الاستقامة)، «الْكَاشِف»: (٢/ ٣٥٦/ ٦١٠٥)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (١١/ ١٤١/ ٢٧٣)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (ص ٥٨٥ رقم ٧٤٧٢)، «تذكرة الحفاظ»: (١/ ٢٤٥/ ٣١٨)، «قَرَائِن تَرْجِيح التَّعْدِيل وَالتَّجْرِيحِ لعبد العزيز اللحيدان»: (ص ٢٣٢ – ٢٣٣).

(٣) عَنْ أَبِيه: هُوَ جَرِير بْن حَازِم، هو جَرِير بْن حَازِم بْن عَبد الله بْن شُجَاع الأَزْدِيّ، الْعَتَكِيّ، وَقِيلَ: الجَهْضَمِيّ، أَبُو النَّضِر الْبَصْرِيّ، وَالِد وَهَب.

رَوَى عَنْ: الْحَسَن، وَابْن سَيْرَيْن، وقَتَادَة، وَجَمَاعَة.

وَرَوَى عَنْهُ: ابْنه وَهْب، وَحُسَيْن بْن مُحَمَّد، وَابْن الْمُبَارَك، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيّ: جَرِير بُنّ حَازِم أَثْبت عِنْدِي مِنْ قُرَّة بْن خَالِد.

وَقَالَ مَرَّة: جَرِير بن حَازِم اختَلَطَ وَكَانَ لَهُ أَوْلَاد أَصْحَاب حَدِيث فَلَمَّا أَحَسُّوا ذَلِكَ مِنْهُ حَجَبُوهُ فَلَمْ يَسْمَعْ أَحَد مِنْهُ فِي حَال اخْتِلَاطه شيئًا.

وَقَالَ عُثْمَان الدَّارِمِيّ عَنْ ابْنِ مَعِين: ثِقَة. وَقَالَ الْعِجْلِي: بَصَرِي ثِقَة.

وَقَالَ النِّسَائِيّ: لَيْسَ بِهِ بَأْس. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق صَالِح.

وَقَالَ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى السَّاجِيّ: صَدُوقٌ حَدّث بِمِصْرَ أَحَادِيث وَهِم فِيهَا وَهِيَ مَقْلُوبَة، حَدَّثَنِي حُسَيْن عَنْ الْأَثْرَمِ قَالَ: قَالَ أَحْمَد بن حَنْبَل: جَرِير بن حَازِم حَدَّثَ بِالْوَهْمِ بِمِصْرَ لَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ.

وَقَالَ ابْن عَدِيّ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ، وَاللَّيْث بْن سَعْد، وَلَهُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنْ مشَايخه، وَهُوَ مُسْتَقِيم الْحَدِيث صَالَح فِيهِ إِلَّا رِوَايَته عَنْ قَتَادَة فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ أَشْيَاءَ لَا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْن حَجَر: ثِقَةٌ لَكِنَّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قتَادَة ضَعْف وَلَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مَنْ حِفِظه وَهُوَ مِنْ السَّادِسَةِ مَاتَ سَنَة سَبْعِينَ بَعْدَ مَا اخْتَلَطَ لَكِنْ لَمْ يُحَدَّثْ فِي حَال اخْتِلَاطه.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة، لَكِن فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَة ضَعْف، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْمِصْرِيِّين عَنْهُ؛ لأَنَّهُ حَدَّثَ فِي مِصْرَ مِنْ حِفظَهُ فَوَقَعَتْ الْأَوْهَامُ فِي حَدِيثِهِ، وَقَدْ اخْتَلَط، لَكِنْ لَمْ يُحَدِّثْ حَال اخْتِلَاطه كَمَا قَدَّمَت، وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ، وَيَحْيَى بْن سَعِيد الْأَنْصَارِيّ بَعْض الْمَنَاكِير.

ينظر: «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٢/ ٥٠٤)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (٢/ ٧٢ – ٦٩ رقم ١١١)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (ص ١٣٨ رقم ٩١١)، «مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوَثَّق»: (ص١٤٤ رقم ٦٤)، «شرح علل التِّرمِذِيّ»: (٢/ ٧٠٢)، «فتح الباري»: (٥/ ٢١٠)، «مَعْرِفَة أَصْحَاب أَيُّوب السِّخْتِيَانِيّ لِلدُّكْتُور عَلِيّ الصِّيَاح»: (ص٣٤– ٣٨).

(٤) قَتَادَة: هو قَتَادَة بن دِعامة بن قَتَادَة، أَبُو الْخَطَّاب، السَّدُوسَيّ، الْبَصْرِيّ.

رَوَى عَنْ: أَنَس بْن مَالِك رضي الله عنه، وعبد الله بن سرجس، وَأَبي الطُّفَيْل، وَغَيْرِهِمْ.

رَوَى عَنْهُ: سَعِيد بْن أَبِي عرُوبَة، وهِشَام الدَّسْتُوَائِيّ، وَشُعْبَة، وَآخَرُون.

قَالَ ابْن سيرين: «قَتَادَة أحفظ النَّاس»، وقال سعيد بن الْمُسَيَّب: «مَا أَتَانَا عِرَاقِيٌ أَحْفظُ مِنْ قَتادة».

قال ابْن سَعْد: «كَانَ ثِقَةً مأمونًا حُجَّة فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَقُولُ بشيء مِنْ القَدر».

وقال ابن حِبَّان في الثِّقَات: «كَانَ مِنْ عُلَمَاء النَّاس بِالْقُرْآنِ وَالْفِقْهِ، وَمِنْ حُفَّاظِ أَهْلِ زَمَانِهِ مَاتَ بِوَاسِط، وَكَانَ مدلسًا عَلَى قَدَر فيه».

وقال الْحَاكِم: «لم يسمع قَتَادَة من صحابي غير أَنَس».

وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: «لم يلق قَتَادَة من أصحاب النبي ﷺ إلا أَنَسًا وعبدالله بن سرجس».

وقال الحافظ العلائيّ: «وصحيح أبو زرعة سماعه من عبد الله بن سرْجِس، وزاد ابن الْمَدِينِيّ أبا الطفيل». وقال الذَّهَبِيّ: «الحافظ المفسر».

وقال الحافظ بن حجر: ثقة ثبت وهو رأس الطبقة الرابعة. وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين على إطلاقه فيه نظر والله أعلم، فقتادة في أنس، ليس كقتادة في غير أنس، فمثل قتادة رحمه الله يكون في شيخه أنس من أهل المرتبة الثانية وهم من احتمل الأئمة تدليسهم؛ وذلك لأن من أكثر من الرواية عن شيخ وصرَّح في عدد من أحاديثه بالتحديث زال ما كنا نخشاه من تدليسه، فقد قال عبد الله بن الزبير الحميدي: «وإن كان رجل معروف بصحبه رجل والسماع منه، مثل ابن جُريج عن عطاء وهشام بن عروة عن أبيه وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلا غير مسمى، أو أسقطه، ترك ذلك الحديث الذي عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم

يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع».

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٢٢٤ رقم: ٣٥١٧) عن سليمان ابن مهران الأعمش أثناء ترجمته : «قلت: وهو يدلس، وربما تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا المصنف محمولة على الاتصال»، فيقرر الذهبي رحمه الله أن احتمالية التدليس تنتفي في حالة الشيوخ الذين أكثروا من الرواية عنهم، ومما يدلل على كثرة رواية قتادة عن أنس وجودها بكثرة في الصحيحين خاصة في صحيح البخاري، وتوجد روايته بكثرة في مسند أحمد، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني، وغيرها من كتب السنة الأخرى.

توفي رحمه الله بواسط في الطاعون سنة ١١٧هـ، عن ٥٦ سنة وعلى هذا غالب من ترجم له، وخالف ابن عليه فقال: «سنة ١١٨ هـ».

خلاصة القول فيه أنه: ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس، ولا يضر تدليسه عن أنس؛ لأنه أكثر عنه، وقد سمع من عبد الله بن سرجس، وأبي الطفيل، وأبي رافع، ورواية شعبة بن الحجاج عنه محمولة على السماع وإن عنعن كما قال شعبة: كنا أتفطن إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتبت وإذا قال حدث لم أكتب، وقال أيضا «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة».

ينظر: «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٧/ ١٣٤ – ١٣٣ رقم: ٧٥٦)، «معرفة الثِّقَات» للعجلي(٢/ ٢١٥) (١٥١٣)، «المراسيل» لابن أبي حَاتِم: (٦٤٠)، «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٢٦٩ – ٢٨٣ رقم: ١٣٢)، «جَامِع التَّحْصِيل في أحكام المراسيل» للعلائي: (١/ ٢٥٤ – ٢٥٥) (٦٣٣)، «طبقات المدلسين» لابن حجر: (ص٤٣ رقم ٩٢)، «تَقْرِيب التَّهذِيب»: (ص٤٨٤ رقم: ٥٥١٨)،

«تَهْذيب التَّهْذيب»: (٨/ ٣١٥) (٦٣٧)، «الكفاية للخطيب: (٢/ ١٦٩ ط دار ابن الْجَوْزِيّ)، «التنكيل» للمعلمي: (ص ٨٦٥)، «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والْجَرْح وَالتَّعْدِيل» لأبي الحسن المأربي: (ص ٣٢٦ – ٣٢٧)، «مرويات قَتَادَة ويحيى بن أبي كثير المعلة في علل الدَّارقُطْنِيّ» لعادل الزُّرقي: (ص٩٧ – ١٠٥).

(٥) أَنَس رضي الله عنه: هُوَ أُنَس بْنَ مَالِك بْن النَّضِر بن ضَمْضَم بْن زَيْد بْن حَرَام بْن جُنْدُب بْن عَامِر بْن غنم بْن عديّ بْن النَّجَّار واسمه تيم الله؛ ابن ثَعْلَبَة بْن عَمْرو بْن الْخَزْرَج بْن حَارثَة الْأَنْصَاريّ، الْخزْرَجْي النَّجَّارِي مِنْ بَنِي عديّ بْن النَّجَّار، وَهُوَ خَادِم النَّبِيِّ ﷺ، دَعى لَهُ النَّبِيّ ﷺ بِكَثْرَة الْمَال وَالْوَلَد وَطُول الْعُمْر وَدُخُل الْجَنَّةِ وَذَلِك عِنْدَمَا «جَاءَتْ بِهِ أَمّ سُليم إِلَى النَّبِيّ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ فَقَالَتْ يا رسول الله أُنيس أدع الله لَهُ فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَه وَبَارِك له فيما أعطيته»[(١)]». قال أَنَس بْن مَالِك: فَقَدْ رَأَيْت اثْنَتَيْن وَأَنَا أَرْجُو الثَّالِثَة، وَقَالَ أَنْس شَهِدتُ مَعَ رَسُول الله ﷺ الْحُدَيْبية وعمرته وَالْحجّ وَالْفَتْح وَحُنِينًا وَالطَّائِف، مَاتَ سَنَة اثْنَتَيْن وَقِيل ثَلَاث وَتِسْعِين، وَقَدْ جَاوَز الْمِائَة.

ينظر: أسد الغابة: (١/ ٢٩٧ – ٢٩٤) (٢٨٥)، الإصابة في تميز الصحابة: (١/ ١٢٦)، الطَّبَقَات الْكُبْرى: (٧/ ١٧)، مشاهير الأمصار لابن حِبَّان: (١/ ٣٧) (٢١٥).

۩ دِرَاسَة إِسْنَاد الْوَجْه الثاني عِنْد النَّسَائِيّ فِي «المجتبى»:

عن قُتَيْبَة، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْن زُرِيع، عَنْ هِشَام، عَنْ قَتَادَة، عَنْ سَعِيد

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات – باب قول الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] ومن خص أخاه بالدعاء دون نفسه (٨/ ٧٣ رقم: ٦٣٣٤).

ابْن أَبِي الْحَسَن...

(١) قُتَيْبَة: هو قُتَيْبَة بْن سَعِيد بْن جَمِيل بْن طَرِيف بْن عبد الله الثَّقَفِيّ مولاهم، أبو رجاء البغلاني.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة ثَبت.

ينظر: الْجَرْح وَالتَّعدِيل: (٧/ ١٤٠ رقم ٧٨٤)، تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤٤٦ – ٤٤٧ قم ٤٥٣)، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (١/ ٤٥٤ رقم ٥٥٢٢)، تَهْذِيب التَّهْذِيب: (٨/ ٣٢١رقم ٦٤١).

(٢) يزيد بن زُريع: هو يزيد بن زُرَيْع الْعَيْشِيّ، ويقال: التَّمِيمِي، أَبُو مُعَاوِيَة الْبَصرِيّ، الْحَافِظ.

خُلَاصة حَالِه أَنَّهُ: ثِقَة.

ينظر: الْجَرْح وَالتَّعْديل: (٩/ ٢٦٥ – ٢٦٣ رقم ١١١٣) تَهذيب التَّهذيب: (١١/ ٣٢٥ – ٣٢٨رقم ٦٢٦)، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (ص ٦٠١رقم ٧٧١٣).

(٣) هشام: هو هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوَائِيّ، أبو بكر الْبَصْرِيّ، واسم أبيه سنبر الرّبعيّ.

خُلاصَة حَالِه أَنَّه: ثِقَة ثَبْت، وَقدْ رُمِيَ بِالْقَدَرِ، وَهُوَ مَنْ أَثْبت النَّاس فِي قَتَادَة.

ينظر: الطَّبَقَات الْكُبْرَى: (٧/ ٢٧٩)، سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن الْمَدِينِيّ: (١/ ٤٦)، سؤالات أبي دَاوُد للإمام أَحْمَد: (٣٣٨، ٤٨٩، ٤٩٢)، التَّارِيْخ الْكَبِيْر: (٨/ ١٩٨) (٢٦٩٠)، الْجَرْح وَالتَّعْدِيل: (١/ ١٥٥)، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (١/ ٥٧٣) (٧٢٩٩)، تَهْذِيب التَّهْذِيب: (١١/ ٤٠) (٨٥).

(٤) قَتَادَة: ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس، ولا يضر – تدليسه عن أَنَس؛ لأنه

أكثر عنه، ورواية شعبة بن الحجاج عنه محمولة على السماع وإن عنعن. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

(٥) سعيد بن أبي الحسن: هو سعيد بن أبي الحسن واسمه: يسار الأَنْصَارِيّ مولاهم، الْبَصْرِي، وهو أخو الحسن الْبَصْرِيّ.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة.

ينظر: معرفة الثِّقَات للعجلي: (١/ ٣٩٥رقم ٥٨٠) «إِكْمَال تَهْذِيب الْكَمَال»: (٥/ ٢٧٤ – ٢٧٦ رقم ١٩٢١)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (٤/ ١٦ - ١٧ رقم ٢١)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (ص٢٦٩ رقم ٢٢٨٤).

۩ دِراسَة إِسْنَاد الْوَجْه الثالث عِنْد ابن أبي حاتم فِي «العلل» وقد ذكره معلقًا:

أبو معاوية الضَّرير: هو مُحَمَّد بن خازم، أبو معاوية الضَّرير، التَّمِيمِيّ، السَّعْدِيّ الْكُوفِيّ.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ، أَحْفَظ النَّاس لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ. وَقَدْ يَهِم فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَقَدْ رُمِيَ بِالْإِرْجَاءِ.

ينظر: «الطَّبَقَات الْكُبْرَى»: (٨/ ٥١٥)، «التَّارِيْخ الْكَبِيْر»: (١/ ٧٤ – ٧٥)، «الْجَرْح وِالتَّعْدِيل»: (٧/ ٢٤٦– ٢٤٨)، «الثِّقَات»: (٧/ ٤٤١ – ٤٤٢)، «تَهْذِيب الْكَمَال»: (٢٥/ ١٢٣– ١٣٣)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (٣/ ٥٥١ – ٥٥٢)، «طبقات المدلسين»: (ص ١٢٦)، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (ص ٤٧٥ رقم ٥٨١٤).

(٢) حَجَّاج بن أَرْطَأة: هو حَجَّاج بن أَرْطَأة بن ثور بن هُبَيْرَة بن شُرَاحِيل النَّخَعِيّ، أبو أَرْطَأة الْكُوفِيّ، القاضيّ.

والرَّاجِحُ فِي حَالِهِ أَنَّهُ: صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَام.

وأَمَّا وَصفُ شُعْبَة وَغَيْره بأَنَّهُ حَافَظ فَيُحْمَل عَلَى أَنَّهُ وَاسِعُ الْحِفْظِ، لا أَنَّهُ مُتْقَن فِيهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِ.

وَأَمَّا تَضْعِيفُ مِنْ ضعفه مطلقًا، فَيُحْمَل عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْطَأَ فِيهَا وَالَّتِي دَلَّسَهَا. وَأَمَّا قَوْلُ ابْن حَجْر بِأَنَّهُ كَثِير الْخَطَأ فَلَمْ نَجِدْ مَنْ وَافقَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الْمُتَقَدِّمين، بَلْ إِنَّ ابْن عَدِيّ الَّذِي سَبرَ مَرْوِيَّاته وَصْفه بِأَنَّهُ: رُبَّمَا يُخطِي فِي بَعْض الرِّوَايَات.

ينظر: «تَهْذِيب التَّهْذيب»: (٢/ ١٧٢ ٣٥٦)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (ص١٥٢ برقم: ١١٩)، «الكامل»: (٢/ ٢٢٣/ ٤٠٦)، «سؤالات السجزي»: (ص ٩٠ برقم ٥٤)، «تحفة التحصيل»: (ص ٦٢)، «تاريخ بغداد»: (٨/ ٢٣٠/ ٤٣٤١)، «فتح الباري»: (١٠/ ٣٤١).

(٣) قَتَادَة: ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس، ولا يَضُرُّ تدليسه عن أَنَس؛ لأنه أكثر عنه، ورواية شعبة بن الحجاج عنه محمولة على السماع وإن عنعن. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

(٤) سَعِيد بْن أَبِي الْحَسَن: ثِقَة. تَقَدَّم فِي دِرَاسَة الْوَجْه الثَّانِي.

(٥) عَبْد الله بْن عَمْرو رضي الله عنه: هُوَ عَبْد الله بْن عَمْرو بْن العاص بْن وَائِل بْن هَاشِم الْقُرَشِيّ السَّهْمِي، وَهُوَ أَحَدُ الْمُكْثِرِين مِنْ الصَّحَابَةِ، وَأَحَدُ الْعَبَادِلَة الْفُقَهَاء.

ينظر: الإصابة (٤/ ١٦٧ – ١٦٥ رقم ٤٨٦٥)، الاستيعاب: (٣/ ٩٥٦ – ٩٥٩ رقم ١٦١٨)، سير أعلام النبلاء: (٣/ ٩٤ – ٧٩ رقم ١٧)، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (ص ٣٤٩ رقم ٣٤٩٩).

۩ النَّظَر وَالتَّرْجِيح:

يَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ التَّخْرِيجِ وَدِرَاسَة أَحْوَال الرُّوَاةِ أَنَّهُ اخْتُلِفَ عَلَى قَتَادَة فِي هَذّا الْحَدِيثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهَ وَأَنَّ الرَّاجِحَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي، وَذَلِكَ لِمَا يَلِي:

- أن هذا الوجه قد رواه عن قَتَادَة أكثر الثِّقَات من أصحابه كهِشَام الدَّسْتُوَائِيّ، وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

- ويلتقي الترجيح لهذا الوجه مع ما ذهب إليه الإمام أَحْمَد في «العلل»: (٣١٢ و١٢٨٨) فقد قال عبد الله بن أَحْمَد: حدثني أبي، عن عفان. قال: جاء أبو جزي، واسمه نصر بن طريف، إلى جَرِير بْن حَازِم، يشفع لإنسان يحدثه. فقال جرير: حدثنا قَتَادَة عن أَنَس. قال كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة. قال أبو جزي: كذب والله، ما حدثناه قَتَادَة إلا عن سعيد بن أبي الحسن، قال أبي: وهو قول أبي جزي، يعني أصاب وأخطأ جرير.

- وَيَلْتَقِي التَّرْجِيح لِهَذَا الْوَجْهِ أيضًا مَعَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أبو دَاوُد في «سُنَنِه»، فقد أسند في سُّنَنِه ثلاثة أحاديث حديث جَرِير بْن حَازِم برقم (٢٥٨٣)، وحديث سعيد بن أبي الحسن المرسل برقم ٢٥٨٤)، وحديث عثمان بن سعد عن أَنَس بمثله، برقم (٢٥٨٥) ثم قال عقبها: «أَقْوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ حَدِيثُ سَعِيدِ بْن أَبِي الْحَسَنِ، وَالْبَاقِيَةُ ضِعَافٌ».

- ويلتقي الترجيح لهذا الوجه أيضًا مع ما ذهب إليه النَّسائِيّ – كما في «تحفة الأشراف» (١/ ٣٠١ رقم ١١٤٦) «هذا حديث منكر، والصواب: قَتَادَة عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الحسن».

- ويلتقي الترجيح لهذا الوجه أيضًا مع ما ذهب إليه الدَّارقُطْنِيّ في العلل: (مسألة ٢٥٥٤) فقد قال: ورواه هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ، ونصر بن طريف، عَنْ قَتَادَة،

عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، أخي الحسن، مرسلا، وهو الصواب.

- فِي حِين أَنّهُ لَمْ يَرْوِ عَنْ قتَادَة فِي الْوَجْهِ الْأَوَّل غَيْر جَرِير بْن حَازِم وهو ضعيف فِي قَتَادَة وهذه الرواية من أوهامه كما تقدم، وَالْوَجْه الثَّالِث لَمْ يَرْوِهُ عَنْ قَتَادَة سِوَى الْحَجَّاج بْن أرطأة وهو صَدُوق لَهُ أَوْهَام كِمِا تَقَدَّم فِي تَرْجَمَتِهِ.

الْحُكْم عَلَى الْحَدِيث:

الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِهِ الرَّاجِحِ ضَعِيف؛ لِلْإِرْسَالِ.

وقال الْبَيْهَقِيّ «السُّنَن الْكُبْرَى»: (٤/ ٢٤١ رقم ٧٥٧١): «وَهَذَا مُرْسَلٌ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مَوْصُلًا عَنْ أَنَس» أ.هـ.

* * *

النموذج الثاني
تعارض الرفع والوقف مع ترجيح الرفع

الرواية المرفوعة:

قال الإمام البزار- رحمه الله تعالى-: حدثنا محمد بن معمر، حدثنا أشعث ابن عبد الله، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: (**ما تزال جهنم تقول: هل امتلأت وتقول: هل من مزيد حتى يضع الجبار تبارك وتعالى قدمه فيها فتقول: قَدِ قَدِ**).

الرواية الموقوفة:

وقال الإمام البزار رحمه الله تعالى حدثنا أحمد بن المقدم، حدثنا المعتمر، عن أبيه عن قتادة عن أنس بن مالك قال: (**ما تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع الله تبارك وتعالى قدمه، فتقول: «قد قد» وما يزال في الجنة فضلاء حتى ينشئ الله خلقا فيسكنهم فضول الجنة**) قال: موقوف هكذا قال التيمي.

تعيين مدار الحديث

هذا الحديث يرويه قتادة، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: روايته عنه عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

الوجه الثاني: روايته عنه عن أنس رضي الله عنه موقوفا.

أولًا: تخريج الوجه الأول (المرفوع)

أ- تخريج طريق البزار:

١- أخرجه ابن أبي عاصم في كتابه: «السنة» (١/ ٢٣٥/ ٥٣٢).

٢- وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٢٠) كلاهما (ابن أبي عاصم

وابن خزيمة) عن محمد بن عمر بن علي المقدمي، ثنا أشعث بن عبد الله الخراساني.

٣- وأخرجه الإمام البخاري في كتابه: الجامع الصحيح، في كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [سورة ق: آية ٣٠] (٦/ ١٣٨/ ٤٨٤٨)، كما أخرجه أيضا في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: آية: ٤] (٩/ ١١٧/ ٧٣٨٤).

٤- وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٥٠٠ ١١٥٥) كما أخرجه أيضا في زوائده على المسند (٢٣/ ٣٩١/ ١٣٩٦٨).

٥- وأخرجه أبو يعلي الموصلي في كتابه : المسند (٥/ ٤٣٨/ ٣١٤٠).

٦- وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن عبد الله بن أحمد (١/ ١٥٩/ ٤٥٩).

٧- وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان في كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في الصفات، وذكر خبر شَنَّع به أهل البدع على أئمتنا حيث حُرِموا التوفيق لإدراك معناه (١/ ٥٠١/ ٢٦٨) من طرق عن **حرمي بن عمارة**.

٨- وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٧/ ٢٠٤) قال: حدثنا عبد الله، ثنا إسماعيل بن عبد الله ، ثنا **آدم بن أبي إياس**.

وثلاثتهم أي: (أشعث بن عبد الله الخراساني، وحرمي بن عمارة، وآدم بن أبي إياس) رووه عن شعبة، عن قتادة به بنحوه.

ب- تخريج متابعة سعيد بن أبي عروبة شعبة عن قتادة:

١- أخرجها الإمام مسلم في صحيحه في كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٤/ ٢١٨٨/ ٢٨٤٨) قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الرُّزِي، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء في قوله عز وجل:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] فأخبرنا عن سعيد، عن قتادة به بنحوه.

٢- وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢١/ ١٢٤/ ١٣٤٥٧) قال: حدثنا عبد الوهاب، عن سعيد، عن قتادة، به بنحوه.

ج- تخريج متابعة شيبان شعبة وسعيد عن قتادة:

١- أخرجها الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته ... (٨/ ١٣٤/ ٦٦٦١) قال: حدثنا آدم، حدثنا شيبان، حدثنا قتادة به بنحوه.

٢- وأخرجها الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء (٤/ ٢١٨٧/ ٢٨٤٨) قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا شيبان به بنحوه.

د- تخريج متابعة أبان بن يزيد العطار شعبة وسعيد وشيبان عن قتادة:

أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء (٤/ ٢١٨٨/ ٢٨٤٨) قال: حدثنا بهز، وعفان قالا: حدثنا أبان بن يزيد العطار به بنحوه.

ثانيا تخريج الوجه الثاني (الموقوف):

١- أخرجه ابن أبي عاصم في السنة: (١/ ٢٣٥/ ٥٣٣) قال: «ثنا يحيى بن خلف، ثنا معتمر بن سليمان، ثنا أبي، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به بنحوه موقوفا».

٢- وأخرجه ابن خزيمة في كتابه: التوحيد (١/ ٢١٩) قال: حدثنا أبو

موسى، حدثني عقبة، ثنا عمرو بن عاصم، ثنا معتمر، به بنحوه موقوفا.

٣- وأخرجه أبو نعيم الصبهاني في تاريخ أصبهان: (٢/ ٢١١) وفي (٢/ ٢٧٦) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، ثنا محمد بن علي بن مخلد بن مزيد الفرقدي، ثنا سليمان بن داود الشاذكوني، ثنا معتمر بن سليمان به بنحوه موقوفا

متابعة ثابت قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه موقوفا:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره: (٢٢/ ٣٦١): «حدثنا ابن حميد، ثنا يحيى بن واضح، ثنا الحسين عن ثابت عن أنس رضي الله عنه به بنحوه موقوفا».

* * *

دراسة الإسناد

الوجه الأول (المرفوع):

دراسة إسناد البزار:

١- **محمد بن معمر**: هو محمد بن معمر بن رِبْعِي البَصري، أبو عبد الله البحراني. روى عن: روح بن عبادة، ومحمد بن كثير العبدي ، وغيرهما. وروى عنه الجماعة، والبزار، وابن خزيمة، وآخرون، مات بعد سنة خمسين ومائتين. وأخرج له الجماعة . قال البزار: حدثنا محمد بن معمر، وكان من خيار عباد الله. وقال الخطيب، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم، وبن حجر: صدوق(١).

خلاصة حاله أنه: ثقة، فقد احتج به الشيخان في صحيحيهما، ولا أعلم فيه أدنى حرج، وأما قول من أنزله عن التوثيق، فلم أجد ما يؤيده.

٢- **أشعث بن عبد الله**: هو أشعث بن عبد الله الخرساني السجستاني. روى عن: شعبة والثوري، وغيرهما. وروى عنه: عمرو بن علي، ومحمد بن عمر المقدمي، وغيرهما. قال أبو داود، وابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الذهبي وابن حجر: ثقة(٢).

٣- **شعبة**: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِيّ الأزدي، أبو بسطام البصري، أمير المؤمنين في الحديث، وهو إمام ثقة ثبت حجة متقن (كما سبق).

٤- **قتادة**: هو قتادة بن دعامة السدَّوسي، أبو الخطاب البَصري، ثقة ثبت وعنعنته عن أنس لا تضر (كما سبق).

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٨)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٢) ترجمته في: (تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦/ ٦٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ١١٣/ برقم ٥٢٨) والجرح والتعديل (٢/ ٢٧٤/ ٩٨٧)، والثقات (٨/ ١٢٨/ ١٢٥٦٨)، الكاشف (١/ ٢٥٣/ ٤٤٤).

٥- **أنس**: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاريَ رضي الله عنه.

* وأما متابعة سعيد لشعبة فهي في صحيح مسلم.
* وأما متابعة شيبان لشعبة فهي في صحيحي البخاري ومسلم.
* وأما متابعة أبان بن يزيد العطار لشعبة فهي في صحيح مسلم.

الوجه الثاني (الموقوف):

أ- دراسة إسناد البزار:

١- **أحمد بن المقدام**: هو أحمد بن المِقْدَام بن سليمان العِجْلي، أبو الأشعث البصري. روى عن: حماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن زريع، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، والترمذي، والنسائي، ابن ماجه، وآخرون. مات في صفر سنة ثلاث وخمسون ومائتين. وثقه صالح جزرة، ومسلمة بن قاسم، وابن عبد البر وآخرون. وقال النسائي: ليس به بأس. قال ابن حجر صدوق[١]. والراجح أنه ثقة على قول الأكثرين.

٢- **المعتمر**: هو المعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، روى عن: أبيه، وحميد الطويل، وأيوب، وغيرهم. وروى عنه: الثوري، وابن المبارك، وابن المديني، وغيرهم، ولد سنة مائة، وقيل غير ذلك، ومات سنة سبع وثمانين ومائة، وأخرج له الجماعة. وثقه الأئمة الحفاظ؛ فقال ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن حجر، وغيرهم: ثقة. وقال الذهبي: هو ثقة مطلقا[٢].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٠٥ برقم: ١٢٠)، تقريب التهذيب (١/ ٢٦ برقم ١٢٤).

(٢) ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٧)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٣٥١)، والطبقات الكبرى(٧/ ٢٩٠)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٠٢ - ٤٠٣)، وتقريب التهذيب (٢/ =

٣- **أبوه**: هو سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، روى عن: أنس، وثابت، والأعمش، وغيرهم، وروى عنه: شعبة، والسفيانان، وابن المبارك، وآخرون. مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وأخرج له الجماعة. وثقه الأئمة؛ فقال أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، والنسائي، وابن حجر: ثقة(١).

٤- **قتادة**: هو قتادة بن دعامة قتادة السدَّوسي، أبو الخطاب البَصري، ثقة ثبت، وعنعنته عن أنس لا تضر.

٥- **أنس**: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري- رضي الله عنه-.

ب- دراسة إسناد متابعة ثابت لقتادة:

١- **ابن حميد**: هو محمد بن حُمَيد بن حَيَّان التَّميمِيّ، أبو عبد الله الرازي. روى عن: ابن المبارك، ويحيى بن واضح، وأبي داود الطيالسي، وغيرهم، وروى عنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وآخرون. مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. ضعفه الأئمة؛ فقال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حجر: ضعيف(٢).

= ٢٦٣)، والثقات (٧/ ٥٢١ – ٥٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٧)، والكاشف (٣/ ١٦١)، والعبر (١٢/ ٢٣٠)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٤٢).

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠١ – ٢٠٣)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٠) والجرح والتعديل (٤/ ١٢٥)، وتاريخ الثقات (ص: ٢٠٣)، ومعرفة الثقات (١/ ٤٣٠)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٧)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٢٦)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١١٨ – ١٢١ برقم: ٦٠٤٩)، وتقريب التهذيب (٢/ ١٥٦ برقم: ١٥٩).

٢- **يحيى بن واضح الأنصاري**: أبو تُمَيْلة الأنصاري المروزي، روى عن: حسين بن واقد، والأوزعي، وفُليح بن سليمان، وغيرهم. وروى عنه: أحمد، وإسحاق، ومحمد بن حميد الرازي، وآخرون. أخرج له الجماعة. وثقه الأئمة، فقال أحمد، وابن معين، والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن معين، وابن سعد، والنسائي: ثقة(١).

٣- **الحسين**: هو الحسين بن واقد المَرْوَزِيّ، أبو عبد الله قاضي مرو. روى عن: ثابت البُنَاني، وأيوب السختياني، وعمرو بن دينار، وغيرهم، وروى عنه: الأعمش، والفضل بن موسى، وابن المبارك، وآخرون. مات سنة تسع وخمسين ومائة.

وثقه الأئمة؛ فقال ابن معين: ثقة. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال أبو زرعة، والنسائي: ليسبه بأس. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم(٢).

٤- **ثابت**: هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة ثبت.

٥- **أنس**: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

النظر والترجيح

بالتأمل في روايات الحديث وأحوال الرواة المختلفين على قتادة يتضح بجلاء رجحان الوجه الأول: (المرفوع)؛ بالقرائن التالية:

القرينة الأولى:

الأكثرية: فأكثر الثقات من أصحاب قتادة رووه عنه مرفوعا، منهم: شعبة، وسعيد ، وشيبان، وأبان بن يزيد العطار، بينما راوي الوجه الثاني (الموقوف)

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٩ برقم: ٧٩٤٢)، وتقريب التهذيب (٢/ ٣٥٩ برقم: ١٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٩ برقم: ١٤١٥)، وتقريب التهذيب (١/ ١٨٠ برقم: ٣٩٨).

عن قتادة: هو سليمان التيمي، وقد تفرد بروايته عنه، ولم يُتابع على ذلك.

القرينة الثانية:

الأحفظية: فرواة الوجه الأول: (المرفوع) عن قتادة هم أحفظ أصحابه، فسعيد بن أبي عروبة، وشعبة من أحفظ أصحاب قتادة، بينما سليمان التيمي راوي الوجه الثاني: (الموقوف) ليس في قتادة كذلك، قال أبو بكر الأثرم: «كان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة».

وقال أيضا: «لم يكن التيمي من الحفاظ، من أصحاب قتادة»(١).

القرينة الثالثة:

تخريج الشيخين: البخاري ومسلم الوجه الأول: (المرفوع) في صحيحيهما دون الوجه الثاني: (الموقوف) فضلا عن الشواهد المتعددة.

وعليه فإن الوجه الأول: (المرفوع) هو الراجح بالقرائن السابقة، والوجه الثاني (الموقوف) هو المرجوح، ويُعَلُ بالمخالفة للأرجح.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح: (المرفوع) صحيح، ومن الوجه الثاني: (الموقوف) مُعَلٌّ بالمعارضة، والمخالفة لمن هم أرجح.

* * *

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٨).

النموذج الثالث

الاختلاف على الراوي زيادة ونقصا من رجحان النقص

قال البزار في مسنده: (١٣/ ٥١٢ – ٥١٣ رقم ٧٣٥٥) (حدثنا زيد بن أخزم، حدثنا يعمر بن بشر، حدثنا ابن المبارك، حدثنا عمران بن زيد، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن أنس رضي الله عنه قال: «**ما رُئي رسول الله ﷺ مقدم ركبته بين جليساه قط، ولا صافح رجلا فنزع يده من يده حتى يكون الرجل هو الذي ينزعها**».

ثم قال: وهذا الحديث رواه غير ابن المبارك، عن عمران، عن زيد العمي، عن أنس رضي الله عنه، ولم يذكر معاوية بن قرة

تعين مدار الحديث

هذا الحديث اختلف فيه على عمران بن زيد على وجهين:

الوجه الأول: رواية هذا الحديث عن عمران بن زيد، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن أنس رضي الله عنه.

الوجه الثاني: روايته عن عمران بن زيد عن زيد العَمِّيِّ، عن أنس رضي الله عنه، دون ذكر معاوية بن قرة.

تخريج الوجه الأول:

١- أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٠٤ رقم: ٥٦) عن البزار به.

٢- وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ١٧٨ رقم: ٨٣٢٦) قال: حدثنا موسى بن زكريا، نا زيد بن أخزم الطائي به بنحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن معاوية إلا زيد العمي، ولا عن زيد إلا عمران بن زيد،

وتفرد به ابن المبارك.

تخريج الوجه الثاني:

١- أخرجه ابن المبارك في الزهد: (٣٩٢).

٢- ومن طريق ابن المبارك أخرجه الإمام الترمذي في السنن في أبواب الزهد (٤/ ٦٥٤ رقم: ٢٤٩٠) وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

٣- وأخرجه ابن الجعد في مسنده: (٣٤٤٣).

٤- ومن طريق ابن الجعد أخرجه ابن عدي في الكامل ترجمة عمران بن زيد (٦/ ١٦٥ – ١٦٦) وقال ابن عدي عقب الحديث: وعمران هذا هو قليل الحديث.

٥- وأخرجه الإمام البغوي في السنة في كتاب الفضائل، باب: تواضعه ﷺ (١٣/ ٢٤٥ – ٢٤٦ رقم: ٣٦٨٠)

وقال البغوي: هذا حديث غريب.

٦- وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٣٧٨) عن هشام بن القاسم، وسعيد بن محمد الثقفي).

٧- وأخرجه ابن ماجه في السنن، في كتاب: الأدب، باب: إكرام الرجل جليسه (٢/ ١٢٢٤ رقم ٣٧١٦) من طريق وكيع.

٨- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الشهادات، باب: بيان مكارم الأخلاق ومعاليها (١٠/ ٣٢٤ رقم ٢٠٧٩٠) من طريق أبي نعيم.

ستتهم (ابن المبارك، ووكيع، وابن الجعد، وأبو نعيم، وهشام بن القاسم، وسعيد بن محمد الثقفي) عن عمران بن زيد التغلبي عن زيد العمي عن أنس رضي الله عنه، بنحوه. دون ذكر معاوية بن قرة.

دراسة الإسناد

دراسة الوجه الأول: (إسناد البزار):

١- **زيد بن أخزم**: هو زيد بن أخزم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري. روى عن: أبي داود الطيالسي، ويحيى القطان، ويعمر بن بشر وغيرهم. وروى عنه: الجماعة سوى الإمام مسلم، وأبو حاتم، وأبو بكر البزار وغيرهم: **وثقه** الأئمة؛ فقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني: ثقة. قال ابن حجر: ثقة حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث(١).

٢- **يعمر بن بشر**: هو يعمر بن بشر أبو عمرو المروزي. روى عن ابن المبارك، وأبي حمزة السكري، والحسين بن واقد، وغيرهم. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهم. وثقه الأئمة الحفاظ؛ فقال الدارقطني: ثقة ثقة. وقال ابن المديني: ثقة(٢).

٣- **ابن المبارك**: هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي، أبو عبد الرحمن المروزي. روى عن: سليمان التميمي، وحميد الطويل، وهشام حسان، وغيرهم. وروى عنه: الثوري، وأبو إسحاق الفزاري، وجعفر بن سليمان وغيرهم. وثقه الأئمة الحفاظ: فقال شعبة: ما قدم علينا مثله. وقال ابن معين: كان كيسا متثبتا ثقة وكان عالما صحيح الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا حجة كثير الحديث. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٦ – ٥٥٧ رقم ٢٥١٨)، ومشيخة النسائي: (٨٤)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٥١)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (٣٢٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٣ رقم ٧٢٥)، وتقريب التهيب (ص: ٢٥٦ رقم: ٢٢١٤).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣١٣ رقم: ١٣٥٣)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٩١)، تاريخ بغداد (١٦/ ٥٢١)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٢٣٣).

جمعت فيه خصال الخير. مات سنة ١٨١ هـ وله ثلاث وستون(١).

٤- **عمران بن زيد:** هو عمران بن زيد التغلبي، أبو يحيى البصري، الطويل. روى عن: أبيه، وزيد العمي، وأبي حازم الأعرج، وغيرهم. وروى عنه: ابن المبارك، ووكيع، وأبو النصر، وغيرهم. مختلف فيه؛ فوثقه البعض، وضعفه البعض، ومن ضعفه لم يذكر سببا. قال الذهبي: مختلف في توثيقه. وقال ابن حجر: لين. والخلاصة: أنه ثقة(٢).

٥- **زيد العمي**(٣): هو زيد الحواري العَمِّي، أبو الحواري البصري. روى عن: أنس، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وغيرهم. وروى عنه: شعبة، والثوري، والأعمش، وآخرون. وأخرج له أصحاب السنن. ضعفه الأئمة: فقال النسائي، وابن المديني، وابن حجر، وغيرهم: ضعيف(٤).

٦- **معاوية بن قرة:** هو معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني أبو إياس البصري. أخرج له الجماعة. روى عن: أبيه، وأبي أيوب الأنصاري، ومعقل بن يسار، وغيرهم. وروى عنه: ابنه إياس، وثابت البناني، وزيد العمي، وآخرون.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٩ - ١٨٠)، الكاشف (١/ ٥٩١)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٤ - ٢٧٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٤ - ٣٣٧)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٢٠).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٨)، الكامل لابن عدي (٦/ ١٦٤ - ١٦٦)، الكاشف (٢ ٩٣)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٨)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٣٢ - ١٣٣)، وتقريب التهذيب (٤٥٩ رقم ٥١٥٦).

(٣) العمي: (بفتح العين المهملة، وتشديد الميم) نسبة إلى العم، وهو بطن من تميم يقال لهم: بنو العم. الأنساب (٩/ ٣٧٨)، واللباب (٢/ ٣٥٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٨)، وتهذيب الكمال (١/ ٤٥٢)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٢٥٣)، والتاريخ الكبير (٣/ ٣٩٢)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٦٠) ميزان الاعتدال (٢/ ١٠٢)، وأحوال الرجال (١٩٧،)، تقريب التهذيب (١/ ٢٧٤).

قال معاوية بن قرة: لقيت من الصحابة كثيرًا منهم خمسة وعشرون من مزينة. وثقه الأئمة منهم: ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: ثقة عالم. مات سنة ثلاث عشرة ومائة وهو ابن ست وسبعين سنة(١).

٧- **أنس بن مالك** رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

دراسة الوجه الثاني: (إسناد ابن المبارك):

١ - **عمران بن زيد**: هو عمران بن زيد التغلبي، أبو يحيى البصري، الطويل. مختلف في توثقه، والراجح أنه ثقة كما سبق.

٢- **زيد العمي**: هو زيد الحواري العَمِّي، أبو الحواري البصري. ضعيف كما تقدم.

٣- **أنس بن مالك** رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

النظر والترجيح

يتضح من التخريج ودراسة الأسانيد أنه اخْتُلِف على عمران بن زيد التغلبي من وجهين، والراجح منهما الوجه الثاني؛ لما يلي.

إن **الوجه الثاني**: (بنقص معاوية بن قرة) رواه عن عمران بن زيد التغلبي وابن المبارك، وتابعه على روايته من هذا الوجه كل من: علي ابن الجعد، ووكيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وهم ثقات.

بينما روى ابن المبارك الوجه الأول: (بذكر معاوية بن قرة) عن عمران بن

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥١ برقم: ٧٠٤٧)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٦١ برقم: ١٢٤٢).

زيد التغلبي، ولم يتابع ابن المبارك عليه فيترجح من روايته ما تُوبع عليه

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ فيه زيد العمي ضعيف (كما تقدم)، ومن وجهه المرجوح ضعيف للسبب المذكور، ومُعل بالاختلاف على عمران ابن زيد بزيادة معاوية بن قرة دون متابعة.

* * *

النموذج الرابع

الاختلاف على الراوي زيادة ونقصا مع رجحان الزيادة

قال البزار في مسنده: (١٣/ ٥١٣ رقم: ٧٣٥٦) حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا المغيرة بن سلمة، حدثنا وهيب، عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس رضي الله عنه قال: (**كان رسول الله ﷺ أرحم الناس بالصبيان**).

(١٣/ ٥١٤ رقم: ٧٣٥٧) وحدثناه مؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس، عن النبي ﷺ بنحوه.

وهذا الحديث رواه جماعة عن أيوب، عن أنس، ولم يذكرا عمرو بن سعيد إلا وهيب، وابن علية.

تعين مدار الحديث

هذا الحديث رواه أيوب السختياني، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: روايته عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: روايته عن أيوب عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ دون ذكر عمرو بن سعيد.

تخريج الوجه الأول (من طريق البزار):

١- أخرجه الإمام البخاري في كتابه: الأدب المفرد، باب: رحمة العيال (١/ ١٣٧ رقم ٣٧٦) عن حرمي بن حفص.

٢- وأخرجه أبو يعلي في مسنده (٧/ ٢٠٦ رقم: ٤١٩٧) عن العباس ابن الوليد.

كلاهما (حرمي بن حفص، والعباس بن الوليد) عن وهيب، عن أيوب به

بنحوه، وبزيادة في آخره.

تخريج متابعة ابن علية وهيبا في إخراج هذا الوجه عن أيوب به:

١- أخرج – روايته – ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١٣٦).

٢- وأخرجه أحمد في المسند (١٩/ ١٥٢ رقم: ١٢١٠٢).

٣- وأخرجه البيهقي من طريق أحمد في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب: الصبي يتوثب على المصلي، ويتعلق بثوبه فلا يمنعه (٢/ ٣٧٣ رقم: ٣٤٢٥)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ٣٧٥) وفي دلائل النبوة، باب: ذكر أخبار رويت في شمائله وأخرقه (١/ ٣٣٠).

٤- وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الفضائل، باب: رحمته ﷺ بالصبيان والعيال، وتواضعه وفضل ذلك (٢٣١٦).

٥- وأخرجه أبو يعلي في مسنده (٤١٩٥ – ٤١٩٦).

٦- وأخرجه ابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان) باب: ذكر محبة المصطفى ﷺ لابنه إبراهيم (١٥/ ٤٠٠ رقم ٦٩٥٠).

كلهم (ابن سعد وأحمد ومسلم وأبو يعلى وابن حبان) من طرق عن إسماعيل بن عُلية، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس به بنحوه

وقال الدارقطني: رواه أيوب السختياني واختلف عنه فرواه وهيب، وابن عُلية عَن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس وخالفهما حماد بن زيد فرواه عن أيوب عن أنس ولم يذكر بينهما أحدًا ، والأول أرجح.

تخريج الوجه الثاني:

١- أخرجه ابن معين في تاريخه: (٤/ ٢٦٩ ترجمة رقم: ٤٣٢١).

٢- وأخرجه أبو يعلى في مسنده: (٧/ ٢٠٢ رقم: ٤١٩٢).

٣- وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: (٤/ ٨٨).

ثلاثتهم (ابن معين وأبو يعلى وابن عساكر) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أنس رضي الله عنه به.

دراسة الإسناد

دراسة إسناد الوجه الأول:

أ- دراسة الإسناد الأول عند البزار:

١- **محمد بن المثنى**: هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العَنَزِيّ، أبو موسى البصري الحافظ المعروف بالزَّمن. روى عن: ابن مهدي، وغندر، والقطان، وخلق كثير. وروى عنه: الجماعة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم. **وثقه الأئمة**؛ فقال ابن معين: ثقة. وقال الدارقطني: كان أحد الثقات، وقدمه على بندار. قال ابن حجر: ثقة ثبت. مات في ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين ومائتين[1].

٢- **المغيرة بن سلمة**: هو المغيرة بن سلمة المخزومي، أبو هاشم القرشي البصري. روى عن وهيب، ومهدي بن ميمون، ونافع بن عمر، وغيرهم. وروى عنه: علي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وبندار، وآخرون. **وثقه الأئمة الحفاظ**؛ فقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتا. وقال ابن قانع: ثقة مأمون. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وقال علي بن المديني والنسائي والذهبي: ثقة[2].

٣- **وهيب**: هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، أبو بكر البصري. روى عن: أيوب، وعبد العزيز بن صهيب، وخالد الحذاء، وغيرهم. وروى عنه:

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠١/ ٦٥١٥)، تقريب التهذيب (٢/ ٢٠٤ برقم ٦٦٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٦١/ ٤٦٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٢ برقم ٦٨٣٨) والثقات لابن حبان (٩/ ١٦٩).

عفان، وابن المبارك، وابن مهدي، وآخرون، وأخرج له الجماعة. وثقه الأئمة؛ فقال ابن حجر: ثقة ثبت. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة. وقال العجلي، وأبو حاتم، وأبو داود: ثقة. ووثقه أيضا ابن معين، وأحمد والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقنا. مات سنة خمس وستين ومائة(١).

٤- **أيوب**: وهو أيوب بن أبي تميمة كيسان السّختِّياني(٢)، أبو بكر البصري. روى عن: أبي قلابة، والقاسم بن محمد، ونافع، وغيرهم. وروى عنه: شعبة، وقتادة، ووهيب بن خالد، وآخرون. وأخرج له الجماعة. قال النووي: اتفقوا على جلالته، وإمامته، وحفظه وتوثيقه ووفور علمه وفهمه وسيادته. وقال مالك: إليه المنتهى في التثبت. وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة. مات في طاعون البصرة سنة إحدى وثلاثين ومائة(٣).

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٩)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٤٨٣)، والخلاصة (٣/ ١٣٨)، وتقريب التهذيب (٢/ ٣٣٩)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٧)، وتاريخ الثقات (ص ٤٦٧)، ومعرفة الثقات (٢/ ٣٤٦)، (٢/ ٣٤٦)، والجرح والتعديل (٩/ ٣٥)، والكاشف (٣/ ٢٤٦) وسير أعلام النبلاء (٨/ ٢٢٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٥ – ٢٣٦)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٠).

(٢) السختياني: (بفتح السين وكسرها، وإسكان المعجمة، وكسر المثناة القوقية) نسبة على عمل السختيان وبيعه، وهو الجلود الضأنية. المغني (ص ١٣٧ – ١٣٨)، واللباب (٢/ ١٠٨)، والأنساب (٧/ ٩٦).

(٣) تنظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧ – ٣٩٩)، وتهذيب الكمال (١/ ١٣٣ – ١٣٤)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٣١)، والتاريخ لابن معين (٢/ ٤٨)، والكشاف (١/ ١٤٥)، والخلاصة (١/ ١١٠)، والوافي بالوفيات (١٠/ ٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٤٦)، وتقريب التهذيب (١/ ٨٩)، والثقات (٦/ ٥٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٠)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: ٥٥ – ٥٦).

٥- **عمرو بن سعيد**: هو عمرو بن سعيد القرشي ويقال: الثقفي، أبو سعيد. روى عن: أنس، وسعيد بن جبير، والشعبي، وغيرهم. وروى عنه: أيوب، ويونس بن عبيد، وابن عون، وآخرون. وثقه الأئمة؛ فقال ابن سعد والنسائي والعجلي : ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات(١). وخلاصة حاله أنه: ثقة.

٦- **أنس بن مالك** رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه

ب- دراسة الإسناد الثاني عند البزار.

١- **مؤمل بن هشام**: هو مؤمل بن هشام اليشكري، أبو هشام البصري. روى عن: إسماعيل بن علية – وكان صهره – وعن أبي معاوية الضرير، ويحيى بن عباد الضبعي. وروى عنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وآخرون. وثقه الأئمة؛ فقال أبو داود، والنسائي، وابن حجر، وغيرهم: ثقة. مات في ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومائتين(٢).

٢- **إسماعيل بن إبراهيم**: هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي، أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيَّه(٣). روى عن: أيوب، وعبد العزيز بن صهيب، وحميد الطويل، وغيرهم. وروى عنه: شعبة، وابن جريج، ومؤمل بن هشام، وخلق. وأخرج له الجماعة. ووثقه الأئمة: قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. مات في ذي

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩ برقم ٦١)، وتقريب التهذيب ص: (٤٥٢ رقم ٥٠٣٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٢ برقم ٦٣٧٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٣٩ برقم: ٧٣١٥) وتقريب التهذيب (٢/ ٢٩٠ برقم ١٥٣٦).

(٣) مقسم: بكسر الميم، وسكون القاف، وفتح السين. وعليه، بضم العين، وفتح اللام، وتشديد الياء المفتوحة.

القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وثمانين(١).

٣- **أيوب**: وهو أيوب بن أبي تميمة كيسان السّختِّياني، أبو بكر البصري. ثقة ثبت حجة كما تقدم في دراسة الإسناد الأول عند البزار.

٤- **عمرو بن سعيد**: ثقة، تقدمت دراسته في الوجه الأول عند البزار.

٥- **أنس بن مالك** رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد أبي يعلي في مسنده):

١- **أبو الربيع الزهراني**: هو سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري، الحافظ سكن بغداد. وروى عن حماد بن زيد، وإسماعيل بن جعفر، وابن المبارك، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو يعلى الموصلي، وآخرون، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة(٢).

٢- **حماد بن زيد**: هو حماد بن زيد بن درهم الأزدري، الجهضمي أبو إسماعيل البصري. روى عن: أيوب، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وغيرهم. وروى عنه: ابن المبارك، وعفان، والسفيانان، وآخرون. وأخرج له الجماعة، اتفق الأئمة على توثقيه، وهو ثقة ثبت حجة كثير الحديث. وقال ابن حجر ثقة ثبت فقيه. وقال العجلي: ثقة ثبت وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه، رضيه الأئمة.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٠ – ٢٩٣ برقم: ٤٥٠) وتقريب التهذيب (١/ ٦٥ – ٦٦ برقم: ٤٧٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٠ – ١٩١ رقم ٣٢٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٥ رقم ٢٥٥٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ٥٢ رقم: ٤٥٧٨).

مات سنة تسع وسبعين ومائة[1].

٣- **أيوب**: وهو أيوب بن أبي تميمة كيسان السّختِّياني، أبو بكر البصري. ثقة ثبت حجة كما تقدم في دراسة الإسناد الأول عند البزار.

٤- **أنس بن مالك** رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

النظر والترجيح

يتبين من تخريج الحديث والنظر في أسانيده أن هذا الحديث رواه أيوب السختياني، وأختلف عليه من وجهين: **الوجه الأول**: روايته عن عمرو بن سعيد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ. **والوجه الثاني**: روايته عنه عن أنس رضي الله عنه دون ذكر عمرو بن سعيد.

ويتضح أن الراجح من هذين الوجهين هو الأول للقرائن التالية:

القرينة الأولى:

إن اللذين رويا هذا الوجه عن أيوب (وهيب بن خالد، وابن عليه) وهما من أوثق أصحابه.

القرينة الثانية:

إخراج الشيخين (البخاري ومسلم) هذا الوجه في صحيحيهما.

---

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال (١/ ٣٢٤ - ٣٢٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩ - ١١)، وتقريب التهذيب (١/ ١٩٧)، والطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٦)، وتاريخ الثقات (ص: ١٣٠)، ومعرفة الثقات (١/ ٣٠٩)، والإرشاد (٢/ ٤٩٨)، والكاشف (١/ ٢٥١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٨)، والثقات (٦/ ٢١٧ - ٢١٨).

القرينة الثالثة:

أن البزار أشار إلى ترجيح رواية هذا الوجه فقال: وهذا الحديث رواه جماعة عن أيوب ...».

ما ذهب إليه الدارقطني في العلل مسألة رقم: (٢٤٩٤) وسئل عن حديث عمرو بن سعيد عن أنس: كان رسول الله ﷺ أرحم الناس بالصبيان .... «فقال: «يرويه أيوب السختياني، واختلف عنه، فرواه وهيب، وابن علية، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس، وخالفهما حماد بن زيد؛ فرواه عن أيوب، عن أنس، ولم يذكر بينهما أحدا، والأول أصح».

وأما الوجه الثاني فمرجوح؛ لأنه وإن رواه حماد بن زيد وهو من أثبت أصحاب أيوب إلا أنه خالفه الأكثر من الثقات. كما أنه ضعيف؛ لانقطاعه؛ قال ابن أبي حاتم في المراسيل (١٤) عن أبيه: «أيوب بن أبي تميمة السختياني رأى أنس بن مالك رضي الله عنه لم يسمع منه» فقد سقط من السند الواسطة بين أيوب وأنس رضي الله عنه.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح صحيح؛ لتوافر شروط الصحة، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما (كما تقدم في التخريج).

وأما الوجه الثاني فهو ضعيف؛ لمخالفة راويه للأكثر من الثقات ولانقطاع إسناده كما تقدم.

* * *

النموذج الخامس

الإعلال بإبدال صحابي بصحابي

قال البزار في مسنده (١٤/ ٥٩ - ٦٠ رقم ٧٥٠٨) حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس بن مالك قال: «**كان النبي ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك. فقلنا: يا رسول الله آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: نعم؛ إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها**».

وهذا الحديث قد رواه غير أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.

تعيين مدار الحديث

هذا الحديث يرويه الأعمش، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: روايته عنه، عن أبي سفيان، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا.

الوجه الثاني: روايته عنه، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه مرفوعا.

تخريج الوجه الأول

١- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب الإيمان والرؤيا (٦/ ١٦٨ رقم: ٣٠٤٠٥)، وفي كتاب الإيمان له أيضا (ص ٢٨ رقم: ٥٥).

ومن طريق ابن أبي شيبة:

٢- أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٣٦٠ رقم: ٣٦٨٨).

٣- وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة طلحة بن نافع أبو سفيان (٥/ ١٨).

٤- وأخرجه أحمد في مسنده (١٩/ ١٦٠ رقم: ١٢١٠٧).

٥- وأخرجه الضياء المقدسي- من طريق أحمد- في المختارة (٦/ ٢١١- ٢١٢ رقم: ٢٢٢٣).

٦- وأخرجه الترمذي في جامعه، في أبواب القدر، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (٤/ ٤٤٨ رقم: ٢١٤٠) عن هناد، وقال الترمذي: «وهذا حديث حسن. وهكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ، وحديث أبي سفيان عن أنس صالح».

٧- وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة، باب: إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن، ما شاء أقامه منه وما شاء أن يزيغه أزاغه. (/ ١٠١ رقم ٢٢٥) عن أبي الربيع.

٨- ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٦/ ٢١١ رقم ٢٢٢٤).

٩- وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٣٩٥ رقم: ٣٦٨٧) عن أبي خيثمة.

١٠- أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٦/ ٢١١ رقم: ٢٢٢٢).

١١- وأخرجه الحاكم في المستدرك، في كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح، والذكر (١/ ٧٠٧) من طريق يحيى بن يحيى مقتصرا على صدره وسكت عنه.

١٢- وأخرجه البيهقي في القضاء والقدر (ص: ٢٦٩ رقم ٣٨٢).

١٣- والبغوي في شرح السنة، في كتاب الإيمان (١/ ١٦٤ — ١٦٥ رقم: ٨٨) كلاهما من طريق محمد بن حماد.

١٤- وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٣٢١ – ٣٢٢) من طريق سعيد بن يحيى الأموي، وفي (٥٦/ ٢٣٥ – ٢٣٦) من طريق أحمد بن أبي الحواري.

تسعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وهناد، وأبو الربيع، وأبو خيثمة، ويحيى ابن يحيى، ومحمد بن حماد، وسعيد بن يحيى، وأحمد بن أبي الحواري) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن أنس، به بلفظه ما عدا الحاكم؛ فأخرجه مقتصرا على صدره.

١٥- وأخرجه أحمد في المسند (٢١/ ٢٥٩ – ٢٦٠ رقم: ١٣٦٩٦) عن عفان.

١٦- وأخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١١٥٩ رقم: ٧٣١) من طريق الفضيل بن عياض.

١٧- وأخرجه ابن بطة في الإبانة (١٧/ ٢٧٤ رقم: ٢٠٦) من طريق الفضيل ابن عياض.

١٨- وأخرجه الدارقطني في الصفات (ص: ٣٣ رقم: ٤٠ طبعة مكتبة الدار – المدينة المنورة) من طريق الفضيل بن عياض.

١٩- وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ١٢٢) من طريق الفضيل بن عياض.

كلاهما (عفان، والفضيل بن عياض) عن الأعمش به بنحوه.

تخريج الوجه الثاني

(الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا)

١- أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤/ ٢٠٧ رقم: ٢٣١٨) من طريق قبيصة.

٢- وأخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب، باب: الرغبة إلى الله عز وجل بإصلاح ما فسد من القلوب (ص: ١٨ رقم: ١٢)، والحاكم في المستدرك

(٢/ ٣١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤١) من طريق الفريابي.

٣- وأخرجه الدارقطني في الصفات (ص ٣٣ رقمك ٤١) من طريق أبي أحمد الزبيري.

٤- وأخرجه ابن منده في الرد على الجهمية (ص: ٤٧ رقم: ٢٥) من طريق خلاد بن يحيى.

أربعتهم (قبيصة، وأبو أحمد الزبيري، وخلاد بن يحيى، والفريابي) عن سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر به بنحوه، واقتصر البيهقي على صدر الحديث.

دراسة الإسناد

دراسة إسناد الوجه الأول عند البزار في مسنده

١- **محمد بن المثنى**: هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي، أبو موسى المعروف بالزمن، ثقة ثبت. كما سبق.

٢- **أبو معاوية**: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره[١].

٣- **الأعمش**: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، لكنه يدلس، وهو من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين على الراجح[٢].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٦ - ٢٤٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٥٥١ - ٥٥٢)، تقريب التهذيب (٥٨١٤).

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٣١ برقم ٥٠٠).

٤- **أبو سفيان**: هو طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان، نزيل مكة، صدوق[١].

٥- **أنس بن مالك**: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري رضي الله عنه.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند أبي يعلي في مسنده

١- **ابن نمير**: هو: محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، أبو عبد الرحمن الكوفي، الحافظ. خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ دُرة العراق كما قال أحمد[٢].

٢- **قبيصة**: هو قبيصة بن عقبة بن محمد السُّوَائي (بضم المهملة وتخفيف الواو والمد) أبو عامر الكوفي. روى عن: الثوري، وشعبة وفطر بن خليفة، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، وابن نمير، وأحمد وآخرون. قال ابن حجر: صدوق ربما خالف. وخلاصة حاله أنه: ثقة من المكثرين عن الثوري، تكلم في حديثه عن الثوري بلا حجة[٣].

٣- **سفيان**: هو سفيان الثوري، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة[٤].

٤- **الأعمش**: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٣٨٠ برقم ٤٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٧ رقم: ١٦٦٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٨٥)، والكاشف (٢/ ١٩١ برقم ٤٩٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٨٢ - ٢٨٣ رقم ٤٦٥)، وتقريب التهذيب (ص ٥٢٠ رقم ٦٠٥٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٦ - ١٢٧ رقم ٧٢٢)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٧ - ٣٤٩ رقم ٦٣١)، الكاشف (٢/ ١٣٣رقم ٤٥٤٦).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٢ - ٢٢٤ رقم ٩٧٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٩٩ - ١٠١ رقم ١٩٩)، تقريب التهذيب (١/ ٢٤٤ رقم ٢٤٤٥).

الأعمش، ثقة حافظ، لكنه يدلس، وهو من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين على الراجح كما تقدم.

٥- **أبو سفيان:** هو طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان، نزيل مكة، صدوق، كما تقدم.

٦- **جابر:** هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة وهو ابن أربع وتسعين[١].

النظر والترجيح

يتضح بجلاء من تخريج هذا الحديث ودراسة أسانيده أنه اختلف على الأعمش في هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: يُروى عنه، عن أبي سفيان، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

الوجه الثاني: يُروى عنه، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا.

كما تبين أن الذي الراجح من الوجهين الوجه الأول؛ للقرائن التالية:

القرينة الأولى:

أن الذي رواه عن الأعمش أبو معاوية، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش وأثبتهم.

القرينة الثانية: متابعة عفان، والفضيل بن عياض من الثقات لأبي معاوية. بينما لم يرو الوجه الثاني سوى سفيان الثوري، ولم يتابع.

القرينة الثالثة:

ترجيح الترمذي الوجه الأول فقد قال: «وهذا حديث حسن. وهكذا روى

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ١٢٢).

غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ، **وحديث أبي سفيان عن أنس أصح**».

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الأول الراجح: حسن لذاته؛ فيه أبو سفيان: طلحة بن نافع صدوق (كما سبق).

وله شاهد عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب القَدَر، باب: تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء برقم (٢٦٥٤) ولفظه: («**إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث شاء**» ثم قال رسول الله ﷺ: «**اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك**») ويرتقي الحديث بشاهده هذا إلى الصحيح لغيره.



المبحث التاسع

أجناس العلل عند الحاكم

قسم الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ (أربعمائة وخمس من الهجرة النبوية)- في كتابه معرفة علوم الحديث- العلل إلى عشرة أجناس، أو عشر صور، وقد ضرب لكل صورة منها مثالًا يوضحها[١] وقد نقلها بأمثلتها الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه: تدريب الراوي، واضعا عناوين لها[٢].

الصورة الأولى:

أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع عمن روى عنه.

مثاله:

ما أخرجه الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[٣] بسنده عن موسى بن عقبة[٤] عن سهيل بن أبي صالح[٥] عن أبيه[٦] عن أبي هريرة[٧] رضي الله عنه

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣-١١٩).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٥٨ وما بعدها).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣).

(٤) موسى بن عقبة: هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وقيل بعد ذلك، أخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٢٨٦).

(٥) سهيل بن أبي صالح: هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، تغير حفظه بآخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقًا، مات في خلافة المنصور، وأخرج له الجماعة، تقريب التهذيب (١/ ٣٣٨).

(٦) أبوه: هو ذكوان، أبو صالح، السمان الزيات (كان يجلب الزيت إلى الكوفة) المدني، ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة، وأخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (١/ ٢٣٨).

(٧) أبو هريرة رضي الله عنه: الصحابي الجليل راوية الإسلام.

عن النبي ﷺ قال: «من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك»(١).

سبب العلة:

سبب العلة هي: الانقطاع بين موسى بن عقبة وبين سهيل بن أبي صالح، فلم يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

قال أبو عبد الله الحاكم عقب إيراده الحديث السابق: «هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة. حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وقد جاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام، قال: ثنا مخلد بن يزيد الحراني، قال: أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في كفارة المجلس فما علته؟

قال محمد بن إسماعيل البخاري: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل(٢) قال:

---

(١) والحديث أخرجه أيضًا الإمام الترمذي في سننه، في كتاب: الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس (٥/ ٤٩٤ برقم ٣٤٣٣) من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، به. وقال الإمام الترمذي: وفي الباب عن أبي برزة، وعائشة. وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه.

(٢) موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المنقري، أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وأخرج له الجماعة. ينظر تقريب التهذيب (٢/ ٢٨٠ رقم ١٤٣١).

حدثنا وهيب[1] قال: ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله[2] قوله قال محمد بن إسماعيل هذا أولى؛ فإنه لا يذكر لموسى ابن عقبة سماعًا من سهيل[3].

الصورة الثانية:

أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[4] من حديث

---

(١) وهيب: (بالتصغير) هو: وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بآخرة، مات سنة خمس وستين ومائة، وقيل بعدها، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (٢/ ٢٣٩ برقم ١٢٨).

(٢) عون بن عبد الله: هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة عشرين ومائة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن، تقريب التهذيب (٢/ ٩٠ برقم ٨٠١).

(٣) معرفة علوم الحديث ص: (١١٣-١١٤) وهذه العلة نقلها الحافظ العراقي عن الحاكم ثم عقب عليه فقال: «هكذا أعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية، والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار، راويها عن مسلم؛ فقد تكلم فيه. وهذا الحديث قد صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، ويبعد أن البخاري يقول: «إنه لا يعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم غير أبي هريرة رضي الله عنه، وهم: أبو بزرة الأسلمي، ورافع بن خديج، وجبير بن مطعم، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وعائشة رضي الله عنهم، وقد بينت هذا الطرق كلها في تخريج أحاديث الإحياء للغزالي» ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص: ٥٦-٥٧).

(٤) معرفة علوم الحديث ص: (١١٤).

قبيصة بن عقبة[1]، عن سفيان[2]، عن خالد الحذاء[3]، وعاصم[4]، عن أبي قلابة[5]، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: «أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أمينا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة»[6].

---

(١) قبيصة بن عقبة: هو قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، مات سنة خمس عشرة ومائتين على الصحيح، وأخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ١٢٢ رقم ٧٥).

(٢) سفيان: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة إحدى وستين ومائة، أخرج له الجماعة. تهذيب التهذيب (٤/ ١١١-١١٥) وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٣٦)، وتقريب التهذيب (١/ ٣١١).

(٣) خالد الحذاء: هو خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري، ثقة يرسل، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٠-١٢٢)، وتقريب التهذيب (١/ ٢١٩).

(٤) عاصم: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، مات بعد سنة أربعين ومائة، وأخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٣٨٤).

(٥) أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة البصري، روى عن أنس، وسمرة بن جندب وغيرهما، وروى عنه: أيوب، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول وآخرون. ثقة فاضل كثير الإرسال، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعدها. وأخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٤-٢٢٦) وتقريب التهذيب (١/ ٤١٧).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب: المناقب، باب: مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم من طريقين: الأول: من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء به (٥/ ٦٦٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.
الثاني: من طريق قتادة بن أنس (٥/ ٦٦٤) وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه، والمشهور حديث أبي قلابة. =

قال أبو عبد الله الحاكم: «فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء، عن أبي قلابة، أن رسول الله ﷺ قال: «أرحم أمتي» مرسلًا، وأسند ووصل: «إن لكل أمة أمينًا، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة» هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء، وعاصم جميعا، وأسقط المرسل من الحديث، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة رضي الله عنه في الصحيحين»(١).

الصورة الثالثة:

أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، ويروى عن غيره؛ لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث(٢) من حديث موسى بن عقبة(٣)،

= والحديث أخرجه الطيالسي في مسنده، والإمام أحمد في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وابن ماجه في سننه، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي في السنن الكبرى، والبغوي، وابن أبي عاصم، والنسائي من طريق وغيرهم.

(١) معرفة علوم الحديث ص: (١١٤) والحديث المسند المتصل المرفوع أخرجه الشيخان، فأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب أبي عبيدة بن الجراح (٧/ ١١٦)، وفي كتاب المغازي، باب: قصة أهل نجران (٧/ ٦٩٦) وفي كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الآذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام (١٣/ ٢٤٥) من طريق عبد الأعلى وشعبة كلا منهما عن خالد به. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح (٤/ ١٨٨١) بجزء أبي عبيدة رضي الله عنه من طريق إسماعيل بن علية عن خالد به.

(٢) معرفة علوم الحديث ص: (١١٤-١١٥).

(٣) موسى بن عقبة: هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الآسدي، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وقيل بعد ذلك، أخرج له =

عن أبي إسحاق[1]، عن أبي بردة[2]، عن أبيه[3] مرفوعًا: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة»[4].

سبب العلة:

قال أبو عبد الحاكم: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا[5]. وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة، عن الأغر المزني[6].

وقد رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث[7] بإسناده إلى حماد بن زيد، عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني- وكانت له صحبة،

= الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٢٨٦).

(١) أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، ثقة عابد، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب التهذيب جـ٦، وتقريب التهذيب (٢/ ٧٣).

(٢) أبو بردة: هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة، مات سنة أربع ومائة، وقد جاز الثمانين، وأخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٣٩٤).

(٣) أبوه: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، أبو موسى الأشعري، صحابي مشهور، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، مات سنة خمسين، وقيل بعدها. أخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٤٤١).

(٤) هذا الحديث أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١١٤-١١٥).

(٥) الزلق: الزلل ينظر: لسان العرب (٣/ ١٨٥٤).

(٦) الأغر بن عبد الله المزني (ينسب إلى قبيلة سميت باسم مزينة بنت كلب) صحابي رضي الله عنه، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في الصحيح، وأبو داود، والنسائي، ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٨٢ برقم ٦١٨).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٥).

رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «إنه ليغان[1] على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة»[2].

قال أبو عبد الله الحاكم: ورواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضا: مسعر وشعبة وغيرهما عن عمر بن مرة، عن أبي بردة هكذا[3].

الصورة الرابعة:

أن يكون محفوظًا عن صحابي، فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته بل لا يكون معروفًا من جهته.

مثاله:

ما أخرجه عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[4] من حديث زهير ابن محمد بن عثمان بن سليمان، عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور»[5].

---

(١) ليغان: من الغين، والغين: الغيم، وغينت السماء تغان: إذا أطبق عليها الغيم، وقيل: الغين: شجر ملتف. أراد النبي ﷺ ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر؛ لأن قلبه أبدا كان مشغولًا بالله تعالى، فإن عرض له وقتا ما عارض بشري، يشغله من أمور الأمة والملة ومصالحهما عد ذلك ذنبا وتقصيرًا، فيفزع إلى الاستغفار. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/ ٤٠٣.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (٢٠٧٥ حديث رقم: ٢٧٠٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٥).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٥).

(٥) الحديث من رواية جبير بن مطعم عن أبيه أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: الجهاد والسير، باب: فداء المشركين (٤/ ٣٨ رقم: ٣٠٥٠).

سبب العلة:

قال أبو عبد الله الحاكم: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

الوجه الثاني: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

الوجه الثالث: قوله: سمع النبي ﷺ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه[1].

الصورة الخامسة:

أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[2] من حديث يونس[3] عن ابن شهاب[4]،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٥)، والباعث الحثيث (٢: ٥٧-٥٨).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦)، والباعث الحثيث (ص: ٥٨).

(٣) يونس: هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، مات بصعيد مصر سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح، أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٠-٤٧٢) وتقريب التهذيب (٢/ ٣٨٦).

(٤) ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري، أبو بكر المدني، ولد سنة خمسين أو واحد وخمسين، ومات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، متفق على جلالته وإتقانه، وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار، وكان فقيهًا فاضلًا، أخرج له الجماعة، ينظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٢٦٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥-٤٥١)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨)، وتقريب =

عن علي بن الحسين[1]، عن رجال من الأنصار: «أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فرمي بنجم، فاستنار» الحديث.

سبب العلة:

قال الحاكم أبو عبد الله: علة هذا الحديث: أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به، وإنما هو عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حدثني رجال من الأنصار، وهكذا رواه ابن عيينة، ويونس من سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي وغيرهم عن الزهري، وهو مخرج في الصحيح[2].

الصورة السادسة:

أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[3] من حديث

= التهذيب (٢/ ٢٠٧)، والثقات (٥/ ٣٤٩).

(١) علي بن الحسين: هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل منه. مات سنة ثلاث وتسعين، وقيل: غير ذلك. أخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٣٥ رقم: ٣٢١).

(٢) نعم مخرج في الصحيح، فعند الإمام مسلم من طريق صالح عن الزهري قال: حدثني علي بن حسين أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار: «أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله ﷺ رمي بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله ﷺ: ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول: ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم..» أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة (٤/ ١٧٥٠ رقم ٢٢٢٩).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦).

علي بن الحسين بن واقد[1] قال: حدثني أبي[2] عن عبد الله بن بريدة[3]، عن أبيه[4]، عن عمر بن الخطاب[5] رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله مالك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟

قال: كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء بها جبريل عليه السلام إلي، فحفظتها».

سبب العلة:

ذكر الحاكم أبو عبد الله: «علة هذا الحديث وهي: ما أسنده (أي: الحاكم نفسه) عن علي بن خشرم قال: حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال: بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، إنك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال له رسول الله ﷺ: إن لغة إسماعيل قد درست، فأتاني بها

---

(١) علي بن الحسين بن واقد: هو علي بن الحسين بن واقد المروزي، صدوق يهم، مات سنة إحدى عشرة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٣٥).

(٢) الحسين بن واقد: هو الحسين بن وافد المروزي، أبو عبد الله القاضي، ثقة له أوهام، مات سنة تسع وخمسين ويقال: سبع وخمسين، أخرج له البخاري في التاريخ، ومسلم، وأصحاب السنن. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ١٨٠).

(٣) عبد الله بن بريدة: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب (بمهملتين مصغرًا) الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها، ثقة، مات سنة خمس ومائة، وقيل: بل خمس عشرة ومائة، وله مائة سنة، أخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٤٠٣-٤٠٤).

(٤) بريدة: هو بريدة بن الحصيب أبو سهل الأسلمي، صحابي، أسلم قبل بدر، مات سنة ثلاث وستين، أخرج له الجماعة، ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٥) عمر بن الخطاب: هو عمر بن الخطاب بن نفيل (مصغرًا) القرشي، العدوي، الصحابي الجليل رضي الله عنه. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٥٤).

جبريل عليه السلام إلي، فحفظنيها»[١].

الصورة السابعة:

الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

مثاله:

ما أخرجه الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[٢] من حديث الزهري، عن سفيان الثوري، عن حجاج بن فرافصة[٣]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن غر[٤] كريم، والفاجر خب[٥].

الصورة الثامنة:

أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[٦] من حديث

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦).

(٣) حجاج بن فرافصة (بضم الفاء الأولى، وكسر الثانية بعدها صاد مهملة) الباهلي البصري، صدوق عابد يهم، من السادسة، أخرج له أبو داود، والنسائي، ينظر: تقريب التهذيب (١/ ١٥٤).

(٤) المؤمن غر كريم: أي ليس بذي نكر، فهو ينخدع، لانقياده ولينه، وهو ضد الخب، يريد أن المؤمن المحمود من طبعه الغرارة، وقلة الفطنة للشر، وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلا، ولكنه كرم وحسن خلق. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٥٥).

(٥) الخب: (بالفتح) يقال: رجل خب، وامرأة خبة وقد تكسر الخاء، والخب: الخداع الذي يسعى بين الناس بالفساد، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٧).

يحيى بن أبي كثير[1]، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة».

سبب العلة:

ذكر الحاكم أبو عبد الله: «علة هذا الحديث، وهي: أن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أنس رضي الله عنه هذا الحديث وقال: قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك رضي الله عنه إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث. ثم أخرج (أي: الحاكم نفسه) بسنده عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: (أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة).

الصورة التاسعة:

أن تكون طريق معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق في الوهم- بناء على سلوك الجادة-[2].

---

(١) يحيى بن أبي كثير: هو يحيى بن أبي كثير الطائي، أبو نصر اليمامي، روى عن أنس وقد رآه، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك، أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٨٥) وتقريب التهذيب (٢/ ٣٥٦).

(٢) المراد بسلوك الجادة: سلسلة سند معروفة يروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أولها، فيسبق وهمه إليها، فيتابع السند إلى آخر السلسلة، ويكون السند من طريق أخرى، فينقلب السند على الراوي. قال السخاوي: سلوك غير الجادة دال على مزيد من التحفظ كما أشار إليه النسائي (فتح المغيث ١/ ١٧٤) وقال ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٢٦٩- ٢٧٠): الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث[1] من حديث المنذر بن عبد الله الحزامي[2]، عن عبد الله بن الماجشون[3]، عن عبد الله بن دينار[4]، عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك..).

سبب العلة:

ذكر الحاكم أبو عبد الله: علة هذا الحديث، وقال: لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة[5] فيه، وساق بسنده من حديث عبد العزيز قال: ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه كان إذا افتتح الصلاة قال: .. «فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج في صحيح مسلم»[6].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).

(٢) المنذر بن عبد الله الحزامي: هو المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغير بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، والد إبراهيم ثقة، وهم في هذا الحديث كما تقدم من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين. ينظر: تقريب التهذيب (٢/ ٢٧٤).

(٣) عبد العزيز بن الماجشون: هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني، نزيل بغداد، فقيه مصنف، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة. أخرج له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٥١٠ رقم ١٢٣١).

(٤) عبيد الله بن دينار: هو عبد الله بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة، ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٤١٣ رقم ٢٨٤).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).

الصورة العاشرة:

أن يروي الحديث مرفوعًا من وجه، وموقوفًا من وجه.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه: معرفة علوم الحديث من حديث أبي فروة بن يزيد بن محمد معرفة: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء».

سبب العلة:

الاختلاف في الرفع والوقف: قال أبو عبد الله الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة، وساق بسنده من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: سئل جابر رضي الله عنه عن الرجل يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء»[1].

* * *

(١) المصدر السابق.

المبحث العاشر

نشأة علم العلل وأشهر المصنفات فيه

من الثابت أن أي علم ينشأ صغيرًا في حجمه ثم يتطور بعد ذلك، ولا غرابة أن يكون هذا العلم ضمن علم آخر، ثم يستقل، فمعظم العلوم كانت هكذا ثم استقلت، كما كان علم أصول الفقه في ثنايا علم الفقه، وكما كان علم الدراية ضمن علم الحديث رواية.

ولما أفرد علم الدراية بالتأليف كان يتضمن فيما يتضمن علم علل الحديث على أنه نوع منه.

ولا ريب أن النُّقاد العارفين بعلل الحديث أفراد قليلون، وأول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث سندًا ومتنًا: محمد بن سيرين، ثم خلفه: أيوب السختياني، وأخذ منه ذلك: شعبة، وأخذ عن شعبة: يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وأخذ عنهما: أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأخذ عنهم: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم . وجاء بعدهم جماعة منهم: الترمذي والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وقل من جاء بعدهم ممن هو على شاكلتهم حتى قال أبو الفرج ابن الجوزي: قل من يفهم هذا بل عدم»[1].

وأول من صنف في علل الحديث: يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة: (١٩٨ هـ).

قال ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة: (٧٩٥ هـ): « قد صنف في هذا العلم كتب كثيرة غير مرتبة كترتيب: كتاب البخاري: (٢٥٦هـ)، وأبي حاتم:

---

(١) الموضوعات ١/ ١٤٥.

(٢٧٧هـ)، وأبي زرعة: (٢٦٤ هـ)، منها: ما هو منقول عن يحيى بن سعيد القطان. ومنها: عن علي بن المديني: (٢٣٤ هـ) وابن معين: (٢٣٣ هـ). ومنها: عن أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) رحمهم الله تعالى»[١].

ومعظم ما صنف في هذا المجال قد ضاع وانقرض، قال الخطيب: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة»[٢] لكن بقي في كتب المتأخرين نقول عن المفقود.

ولعل سبب انقراضها وضياعها عدم انتباه الناس لفضلها، ولذا قل الإقبال عليها، وقلت نسخها، وقل تنافس أهل العلم حولها: قال الخطيب البغدادي: «مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم، ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به، والله أعلم»[٣].

ومن أوائل من كتب في علل الحديث على وجه الاستقلال، ونجا ما كتبه من الهلاك والضياع- فيما وقفنا عليه-: فلاسفة هذه الصنعة ونقادها: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن أبي حاتم الرازي، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه.

* * *

---

(١) شرح علل الترمذي ص: ٧٨، وص: ٥١١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٣٠٢.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٣٠٤.

من أشهر علماء العلل

ومن أشهر علماء علل الحديث المتقنين الأفذاذ الجهابذة الذين خاضوا غماره، وتكلموا فيه:

- شعبة بن الحجاج.
- يحيى بن سعيد القطان.
- عبد الرحمن بن مهدي.
- أبو حاتم الرازي.
- أبو زرعة الرازي.
- أحمد بن حنبل.
- يحيى بن معين.

وفيما يلي ترجمة مختصرة للتعريف بهم.

١ - شعبة بن الحجاج (٨٢ هـ-١٦٠ هـ):

هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي[١] الأزدي، أبو بسطام الواسطي ثم البصري. روى عن: ثابت ، وسليمان التيمي، والأعمش، وغيرهم. وروى عنه: عفان، وغندر، والأعمش، وأيوب، وهما من شيوخه، وآخرون. ولد سنة اثنتين وثمانين (٨٢ هـ)، ومات سنة ستين ومائة (١٦٠ هـ)، وأخرج له الجماعة.

من أقوال العلماء فيه:

تعددت عبارات العلماء وتنوعت في الثناء عليه، من أهمها:

قال الإمام الشافعي: «لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق».

---

(١) العتكي: بفتح العين، والتاء المثناة من فوقها، وفي آخرها كاف: نسبة إلى العتيك، وهو بطن من أزد شنوءة، وهو عتيك بن النضر. اللباب ٢/ ٣٢٢، والأنساب ٩/ ٢٢٧.

وكان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدًا. وكان يقول: أستاذنا شعبة.

وقال حماد بن زيد: قال لنا أيوب: الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط، هو فارس الحديث فخذوا عنه. قال حماد: فقدم شعبة فأخذت عنه.

وقال حماد أيضًا: لا أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، إذا خالفني شعبة في شيء تركته».

وقال حماد بن سلمة: «إذا أردت الحديث فالزم شعبة».

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني: في الرجال، وبصره بالحديث.

وقال النووي: أجمعوا على إمامته في الحديث، وجلالته، وتحريه، واحتياطه، وإتقانه[1]

ومع إجماع العلماء على إمامته في هذا الشأن إلا أنه لا يوجد له مصنفات مستقلة فيه، غير أننا نجد أقواله متفرقة في كتب العلل، وفي كتب الرجال، وهذا ليس حال شعبه وحده بل شاركه أكابر جهابذة العلل في ذلك كيحيى بن سعيد القطان، وأبي زرعة، وغيرهما.

٢- يحيى بن سعيد القطان (١٢٠ هـ-١٩٨ هـ)

هو: يحيى بن سعيد بن فروخ[2] التميمي القطان[3]، أبو سعيد البصري

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ٢/ ٥٨١-٥٨٣، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٣٨-٣٤٦، وتقريب التهذيب ١/ ٣٥١، والطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ٢٤٥، والجرح والتعديل ٤/ ٣٧٠.

(٢) فروخ: بفتح الفاء، وتشديد الراء المضمومة.

(٣) القطان: بضم القاف، وتشديد الطاء المهملة، نسبة إلى بيع القطن. ينظر: (الأنساب =

الأحول. روى عن: شعبة وقد صحبه عشرين عاما، فاكتسب منه مهارة فائقة ظهرت آثارها فيما نقل عنه، وفي التلاميذ الذين تلقوا عنه، وروى أيضا عن: مالك، وهشام بن عروة، وغيرهم. وروى عنه: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون.

ولد سنة عشرين ومائة (١٢٠ هـ)، ومات سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨ هـ) وله سبعون سنة، وأخرج له الجماعة.

من أقوال العلماء فيه:

وقد تعددت عبارات العلماء وتنوعت في الثناء عليه، من أهمها:

قال الإمام أحمد بن حنبل: لم يكن في زمان يحيى القطان مثله، كان تعلم من شعبة».

وقال يحيى بن معين قال لي عبد الرحمن بن مهدي: «لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان».

وقال الإمام الذهبي: أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة.

وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا رفيعا حجة.

وقال أبو زرعة: كان من الثقات الحفاظ.

وقال العجلي: ثقة نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة.

وقال أبو حاتم: حافظ متقن.

وقال ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في كتابه: الثقات[1].

= ١٠/ ٤٤٩، واللباب ٣/ ٤٤).

(١) ينظر ترجمته في: (تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٦-٢٢٠، وتهذيب الكمال ٣/ ١٤٩٨-١٥٠٠، وسير أعلام النبلاء ٩/ ١٧٥، والطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٣، وتقريب التهذيب =

وقد علا كعب يحيى بن سعيد القطان في نقد الأحاديث، وبيان عللها، لدرجة أن قبله شيخه: شعبة حكما بينه وبين مخالفيه؛ قال عبد الرحمن ابن مهدي: «اختلفوا يوما عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكمًا فقال: قد رضيت بالأحول (يعني: يحيى بن سعيد القطان) فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة: فقال له شعبة: ومن يطيق مصل نقدك يا أحول.

ويعلق ابن أبي حاتم على هذه فيقول: هذه غاية المنزلة إذ اختاره شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه، وصلابته في دينه أن قضى على شعبة.

وقال ابن رجب: إنه خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد، وعلي، ويحيى، ونحوهم، وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم»[1].

وقل أن يجد من يراجع قضايا العلل ونقد الرجال يجد من رأي يحيى ابن سعيد القطان في ذلك الشيء الكثير.

٣-عبد الرحمن بن مهدي ١٣٥-١٩٨ هـ

هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري، قرين يحيى بن سعيد القطان. روى عن: مالك، وشعبة، والسفيانين، والحمادين، وغيرهم. وروى عنه: ابن المبارك، وهو من شيوخه، وابن واهب، وهو أكبر منه، وابنه موسى، وأحمد، وإسحاق، وابن المديني، وابن معين، وآخرون.

ولد سنة خمس وثلاثين ومائة (١٣٥ هـ) ومات سنة ثمان وتسعين ومائة

= ٢/ ٣٤٨، والجرح والتعديل ٩/ ١٥١، وتاريخ الثقات ص: ٤٧٢، ومعرفة الثقات ٢/ ٣٥٣. والثقات ٧/ ٦١١، وتاريخ الدرامي ص: ٦٤).

(١) شرح علل الترمذي ١/ ١٩٢.

وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وأخرج له الجماعة.

من أقوال العلماء فيه:

تنوعت أقوال العلماء وتعددت في الثناء على عبد الرحمن بن مهدي، ومن أهمها:

قال علي بن المديني: «كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس».

وقال ابن المديني أيضًا: «أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي».

وقال ابن المديني أيضًا: «لو أخذت، فحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله أني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي».

وقال أبو حاتم: هو إمام ثقة أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري.

وقال الإمام أحمد: إذا حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من أحفظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ، وجمع، وتفقه، وصنف، وحدث، وأبي الرواية إلا عن الثقات.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث(١).

٤- أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ).

٥- أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ).

٦- أحمد بن حنبل (١٦٤ هـ/ ٢٤١ هـ).

هو: الإمام، الورع، الفقيه: أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله

---

(١) ينظر ترجمته في: (طبقات الكبرى ٧/ ٢٩٧، والتاريخ الكبير للإمام البخاري ٥/ ٣٥٤/ ١١٢٣، والجرح والتعديل ٥/ ٢٨٨/ ١٣٨٢، والثقات ٨/ ٣٧٣/ ١٣٩٤٥، وتاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠/ ٥٣٦٦، وتهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٠/ ٣٩٦٩، وتهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٠/ ٥٥٢، وتقريب التهذيب ١/ ٣٥١/ ٤٠١٨).

الشيباني المروزي ثم البغدادي، ينسب إلى جده.

سمع من الكبار، وفي مقدمتهم: ابن مهدي، وابن علية، والشافعي، ويحيى ابن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

وروى عنه من الأئمة: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، وابن المديني، وأبو حاتم، وابنه عبد الله، وآخرون.

ولد ببغداد في ربيع الأول سنة (١٦٤ هـ) أربع وستين ومائة.

ثناء العلماء عليه:

كان الإمام أحمد إمامًا، بارعًا، مجمعًا على جلالته، وأمانته، وورعه، وزهده، وحفظه، وفقهه، ووفور علمه، وسيادته، مما دفع العلماء للشهادة له بعلو المنزلة في العلم وبخاصة الحديث والفقه، وبقوة الحفظ والإتقان، وبالتقوى وقوة الإيمان:

قال الحافظ أبو زرعة: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل في فنون العلم، وما قام أحمد مثل ما قام أحمد به.

وقال الإمام الشافعي: خرجت من بغداد، وما خلفت بها أفقه، ولا أزهد، ولا أورع، ولا أعلم من أحمد بن حنبل.

وقال إبراهيم الحربي: رأيت أحمد كأن الله جمع له الأولين والآخرين.

وقال قتيبة بن سعيد (تلميذه): أحمد بن حنبل إمام الدنيا.

وقال عبد الرزاق الصنعاني (شيخه): ما رأيت أفقه من أحمد ابن حنبل، ولا أورع منه.

وقال أحمد بن سعيد الرازي: ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله ﷺ، ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أحمد بن حنبل.

وقال ابن حبان: كان حافظًا متقنًا فقيهًا، ملازما للورع الخفي، مواظبًا على

العبادة الدائمة.

وقال الذهبي: انتهت إليه الإمامة في الفقه، والحديث، والإخلاص، والورع، وأجمعوا على أنه ثقة حجة إمام.

آثاره العلمية:

لقد خلف الإمام أحمد آثارًا هائلة، تشهد له بمكانته، وعلو قدره، من أهمها:

١-المسند.

٢- فضائل الصحابة.

٣- الزهد.

٤- علل الحديث (رواية ابنه عبد الله) وهو مطبوع أكثر من طبعة محققة.

٥- الأشربة.

٦- المسائل.

٧- التفسير.

٨- التاريخ.

٩- الناسخ والمنسوخ.

١٠- الرد على من ادعى التناقض في القرآن.

١١- المناسك[١].

توفي الإمام أحمد بعد حياة حافلة بالجهاد والعلم يوم الجمعة الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، ودفن ببغداد، وحضر جنازته من الرجال ثمانمائة ألف ومن النساء ستون ألف امرأة[٢].

---

(١) الأعلام ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٢) من مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب ١/ ٧٢، وتهذيب الكمال ١/ ٣٥ وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٧٢، وشذرات الذهب =

أشهر المؤلفات في العلل

ألف الأفذاذ والجهابذة من الحفاظ والمحدثين في العلل مؤلفات متعددة، من أهمها:

كتاب: العلل ومعرفة الرجال، لأبي الحسن علي بن المديني المتوفى سنة ٢٣٤ هـ.

وكتاب: العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ.

وكتاب: التمييز، للإمام مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هـ.

وكتاب: العلل الصغير، والعلل الكبير: للإمام الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ.

وكتاب: العلل، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، المتوفى سنة ٣١١ هـ.

وكتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ.

وكتاب: العلل، للإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ.

وفيما يلي التعريف بثلاثة من هذه الكتب مع ترجمة مناسبة لمؤلفيها:

كتاب: العلل ومعرفة الرجال

للمحدث الحافظ علي بن عبد الله المديني

أولًا: التعريف بالمؤلف:

هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني.

ولد سنة إحدى وستين ومائة من الهجرة في عصر علماء الحديث الأفذاذ أمثال الأئمة: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن ابن مهدي، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم.

= ٢/ ٩٦، والوافي بالوفيات ٦/ ٣٦٣، ووفيات الأعيان ١/ ٦٣، وتهذيب الأسماء واللغات ١/ ١١٠، والطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤).

وتلقى العلم عن أقطاب الحديث في عصره، كحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن علية، وغيرهم.

وأخذ عنه العلم: سفيان بن عيينة، ومعاذ بن معاذ، وهما من شيوخه، وأحمد ابن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وهما من أقرانه. وروى عنه: الإمام البخاري. وعنه روى الكثير في صحيحه، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في التفسير، وروى عنه: ابنه: عبد الله، وصالح ابن أحمد ابن حنبل، وأبو يعلى الموصلي، وخلق كثيرون.

شهد له علماء الحديث بالنبوغ في معرفة الحديث، وعلله، ونقد الرجال:

قال أبو حاتم الرازي: «كان علمًا في الناس في معرفة الحديث، والعلل».

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ابن المديني أعلم الناس بالحديث وخاصة بحديث ابن عُيينة».

وقال صالح جزرة: «أعلم من أدركت بالحديث وعلله: علي بن المديني».

قال النسائي: كأن الله خلق عليًّا لهذا الشأن.

وقال شيخه يحيى بن سعيد القطان: «يلومونني في حب علي بن المديني، وأنا أتعلم منه».

سئل أبو داود: «علي أعلم أم أحمد؟ قال: علي أعلم باختلاف الحديث من أحمد».

قال الخطيب البغدادي: «كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة، وطبيبها، ولسان طائفة الحديث وخطيبها، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه».

وقال ابن حبان: كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ.

وقال الإمام الذهبي: كان رأسا في الحديث وعلله، وبرع في هذا الشأن، وساد الحفاظ في معرفة العلل».

وقال الحافظ ابن حجر: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك.

ثانيا: التعريف بالكتاب:

إن كتاب: «علل الحديث ومعرفة الرجال» للمحدث الحافظ علي بن عبدالله المديني، من أجل كتب العلل على صغره وإيجازه، فهو نفيس بأسلوبه، عظيم بمؤلفه، جليل بمادته، كثير النفع والفائدة.

وقد وصلت إلينا حاليا قطعة منه في نسخة وحيدة وليس هذا الكتاب إلا بعض أقواله التي بقيت محفوظة في صدور الرجال، أو نقلها الناقلون في بطون الكتب، وجاء من رتبها.

وقد تعرض لأحاديث معللة، ورواها من جميع طرقها حتى يستوضح موطن العلة فيها، فأجاد وأفاد في ذلك.

وقد بدأ مؤلف هذا الكتاب فيه طريقا لغيره حتى ينهجوا على نهجه، فقد وبعد هذا الكتاب خلاصة الخلاصة لما كتب ابن المديني في العلل أو قاله، فقد صنف: علل المسند، وعلل حديث ابن عيينة، والعلل المتفرقة، وكلها أجزاء متعددة.



التعريف بكتاب العلل لابن المديني المتوفى في سنة ٢٣٤هـ

١ - مؤلفات ابن المديني في علم العلل.

يعتبر الإمام ابن المديني من أول من عُرف له تأليف في علم العلل، لكن ذُكرتْ له فيه عدة مؤلفات، وبذلك لا يتضح المقصود بكتاب العلل له، إلا إذا ذكرنا مجموع المؤلفات قد ذكرها الحاكم أبو عبد الله، وحدد أحجامها كما يلي:

١ - كتاب علل المسند، ثلاثون جزءا[١] ومعنى «علل المسند» يعني علل الأحاديث المرتبة على مسانيد الصحابة، مثل علل الدارقطني، وقد صرح الدارقطني في النقل عن كتاب ابن المديني، بمسند الصديق رضي الله عنه[٢] ومسند عثمان بن عفان – رضي الله عنه[٣].

٢- كتاب العلل لإسماعيل القاضي (١٤) جزءا[٤] والمقصود أنها علل الحديث لابن المديني برواية إسماعيل القاضي عنه، وذلك لأن إسماعيل القاضي أحد تلاميذ ابن المديني واستفاد منه كثيرا خصوصا في علل الحديث وتوفي سنة ٢٨٢هـ[٥].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم/ ٧١. وعنه الخطيب البغدادي في كتاب الجامع لأخلاق الراوي والسامع ٢/ ٤٦٥ تحقيق عجاج الخطيب، والمراد بالجزء هنا وفي بقية المؤلفات الآتية الجزء الحديثي، ويبلغ عدد أوراقه من خمسة أوراق مخطوطة، إلى خمس عشرة ورقة، بحسب ما اطلعت عليه.

(٢) ينظر علل الحديث للدارقطني ١/ ٢٨٩

(٣) كتاب التتبع للدارقطني مع الإلزامات له/ ٥٠٣

(٤) علوم الحديث للحاكم/ ٧١

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٦٢٥- ٦٢٦

٣- كتاب علل حديث ابن عيينة (١٣) جزءا[١] وموضوع الكتاب حسب اسمه، الأحاديث التي يرويها ابن عيينة عن شيوخه، وظهر لابن المديني فيها علة، رغم رفعة توثيق ابن عيينة المعروفة.

٤- العلل المتفرقة (٣٠) جزءا[٢] والمقصود أنها أحاديث غير مرتبة، لا على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم الرازي، ولا على المسانيد كالكتاب الأول.

وذِكْرُ الحاكم لتلك المؤلفات، مع تحديد أجزاء كل كتاب، يدل على وقوفه على نسخة كاملة لكل كتاب، بعد وفاة ابن المديني بنحو مائتين سنة، حيث توفي الحاكم سنة ٤٠٥هـ كما هو معروف.

٥- وقد نُسب لابن المديني أيضا كتاب «العلل الكبرى» كما جاء في عدة مواضيع من كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي[٣] وروى الخطيب البغدادي عن محمد بن يحيى وهو الذُّهلي الحافظ، تلميذ ابن المديني المتوفى سنة ٢٧٨هـ[٤] قال: رأيت لعلي بن المديني كتابًا على ظهره مكتوب: «المائة والنيف والستين، من علل الحديث»[٥] أي أن حجم الكتاب مائة ونيف وستون جزءًا، وبناءً على وصف الكتاب في النقول المشار إليها بأنه كبير، فالمناسب له هذا الحجم الذي ذكره الذهلي، وهو أكبر بكثير من حجم أي كتاب بمفرده من الكتب الأربعة السابقة، بل أكبر منها مجتمعة.

لكن فهارس المخطوطات الحالية داخل مصر وخارجها، لا نجد عند

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم/ ٧١

(٢) المصدر السابق.

(٣) ١/ ٣١٧ و٧/ ٨٥، ١٠٧، ١٢٠

(٤) الكاشف للذهبي ٢/ ترجمة (٥٢١١)

(٥) الجامع للخطيب البغدادي ٢/ ٤٥٢ بتحقيق د/ عجاج الخطيب.

البحث فيها أي نسخة لكتاب من تلك الكتب الخمسة إلا قطعة وحيدة عدد أوراقها (١٤) ورقة، توجد ضمن مجموع بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، ولم يذكر عنوانها في أول ورقاتها، ولكن في نهاية الكتاب السابق عليها، حيث كتب الناسخ «يتلوه مقابلها – أي الصفحة – ... كتاب «علل الحديث ومعرفة الرجال» تأليف الشيخ الإمام أبي الحسن على بن عبد الله ... المديني»[1] ويظهر أن تلك القطعة عبارة عن الجزء الأخير من كتاب العلل الكبرى لابن المديني، حيث لا نجد في بدايته بعد البسملة أي عبارة افتتاحية، ولكن يبدأ النص بسياق إسناد رواية الكتاب عن كل من الإمام الحافظ أبي طاهر السِّلَفي، وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى، وهو المعروف بابن اليابس، كلاهما ...» إلى ابن المديني»[2] وفي سند النسخة انقطاع من أوله قبل الحافظ السلفي وابن اليابس هذا، ولكنه لا يضر لوجود غيره موصولا، وجاء في نهاية هذا الجزء «آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين ...»[3] وعلى هذا يمكن القول: إن هذا جزء حديثي من آخر كتاب العلل هذا.

٦- طبعات الكتاب: حيث لم نقف حاليًا على غير هذا الجزء من كتاب العلل لابن المديني، فسنطلق عليه تجوزا اسم «كتاب العلل» خلال كلامنا الآتي عنه، من باب تسمية البعض باسم الكل، مع تنبيهنا السابق على حقيقة الكتاب، بحسب ما سُمي به في النقل عنه، مع وجود عدد من تلك النقول في هذا الجزء الذي وصل إلينا من الكتاب. وقد طبع هذا الكتاب حتى الآن حسب علمي عدة

---

(١) مقدمة تحقيق د/ مازن السرساوي للكتاب/ ٣٦

(٢) ينظر: علل الحديث ومعرفة الرجال/ ٨٥ – ٨٦ و٣٩ – ٤٧ بتحقيق د/ السرساوي.

(٣) العلل ومعرفة الرجال/ ٧٣٠ وكذا جاء في طبعات الكتاب الأخرى.

طبعات[1]. أكثرها مجرد إخراج للنص مع تعليقات وتخريجات متفاوتة حسب نشاط المحقق وخبرته، دون عناية بجوانب علل الحديث، وما لأشار إليه المؤلف أو صرح به من تقعيد وتطبيق، لكن إخراج النص في حد ذاته كان فائدة لا تخفى أهميتها.

وعندما كنت أعمل في كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، سُجل هذا الجزء رسالة ماجستير بعنوان «علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ للإمام على بن المديني، تحقيق ودراسة» لأحد المعيدين في القسم آنذاك، وهو الآن: الدكتور مازن السرساوي، مدرس الحديث بالكلية، وبعد مناقشة الرسالة وحصولها على تقدير ممتاز، طُبعت في دار ابن الجوزي – بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤٢٦هـ.

وعند مقارنة هذه الطبعة بما سبقتها يظهر للباحث تُميز هذه الطبعة عما سبقها.

وأهم عناصر تُميزها ما يلي:

١- اشتمالها على تخريج أحاديث الكتاب، سندا ومتنا، والمصرح به منها والمشار إليه ، كما هو معروف من منهج المؤلفات في العلل، ولا سيما

---

(١) وأقدم هذه الطبعات طبعة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي سنة ١٩٧٢م باسم «العلل»، وأعاد طباعتها ثانيا مع بعض التصحيحات سنة ١٩٨٠م، ثم طبعة الدكتور الطبيب/ عبد المعطي قلعجي سنة ١٩٨٠باسم «علل الحديث ومعرفة الرجال» وهذا ما جاء بالورقة السابقة لبداية النسخة الخطية للكتاب لما قدمت. ثم طبع بتحقيق الشيخ حسام بوقريص باسم «العلل» سنة ٢٠٠٢م، ثم طبع بتحقيق ودراسة د/ السرساوي سنة ١٤٢٦هـ، وسأعرف بتلك الطبعة فيما سيأتي من التعريف بالكتاب.

الأحاديث التي اختلف فيها على بعض الرواة.

وكذلك دراسة عدد من رواة طرق الحديث ومداراتها، مما يحتاجه المقام في الترجيح أو الجمع، وتوضيح ما يوجد لكل منها من قرائن.

٢- الترجمة لمن ذُكر في نصوص الكتاب من صحابة وتابعين فمن بعدهم.

٣- توثيق نصوص الكتاب يعزوها إلى من رواها أو نقلها عن ابن المديني مؤلف الكتاب، سواء كان النقل أو الرواية مباشرة أو بواسطة.

٤- ذكر آراء بعض العلماء الموافقين لابن المديني أو المخالفين له في الإعلال.

٥- ذكر دراسة تفصيلية عن الكتاب من حيث: موضوعه ومشتملاته، وملامح منهج ابن المديني في الإعلال خلال الكتاب.

٦- ذكر فهارس متعددة لمشتملات الكتاب.

٧- لا يبرأ عمل المحقق من مآخذ، ولا سيما أنه كان في مرحلة الماجستير، وفي بدايات تقرير مادة العلل ضمن مواد دراسة أقسام الحديث بجامعة الأزهر، لأول مرة، منذ إنشاء كليات أصول الدين بالأزهر، والكمال لله وحده، ونتطلع إلى أجيال قادمة من طلاب وطالبات علوم السنة تتفوق على من سبقها بالكفاءة العلمية، وتحمل مسئولية خدمة السنة النبوية على بصيرة، وتقْدم رواياتها قبولا أو ردا، والدفاع عما يُوجه إلى ثوابتها من طعون، وتقريب فقهها سندا ومتنا، بما يواكب حاجات العصر، ويجمع الأمة ولا يفرقها، ويأخذ بيدها إلى ما فيه عزتها وصلاحها وهدايتها للتي هي أقوم.

٨- أهمية هذا الكتاب.

ترجع أهمية هذا الجزء من كتاب علل ابن المديني إلى أقدمية المؤلف

بالمقارنة لغيره ممن ألف في علم العلل، حيث توفي كما نعلم سنة ٢٣٤هـ. ولذلك يذكر بعض الباحثين أن كتابه هذا أول ما وصلنا من مؤلفات علم العلل[١]، وعبارة «أول ما وصلنا» فيها احتراز عمن ذُكرت له بعض المؤلفات في علم العلل ولم يصلنا شيء من نسختها الخطية مثل «العلل» ليحيى بن سعيد القطان، وهو من أبرز شيوخ علي بن المديني[٢]، وكتاب الحافظ الناقد محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي المتوفى سنة ٢٤٢هـ في العلل والرجال، وقال الذهبي إنه كتاب كبير[٣]، ولم يصلنا شيء من نسخ هذين الكتابين.

٩- مشتملات الكتاب إجمالا ومعالم علم العلل فيه.

١- مشتملاته: رغم صغر حجم هذا الجزء بالمقارنة ببقية الكتاب المفقودة، وكذا مقارنته بكتب ابن المديني السابق ذكرها، إلا أننا نجد مشتملاتها تمثل في مجملها ما اشتملت عليه بعض المؤلفات المعاصرة لابن المديني، والتي وصلتنا كاملة، مثل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ابن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ برواية ابنه عبد الله بن أحمد.

فهذا الجزء الذي وصلنا من كتاب ابن المديني يشمل إجمالا على قسمين:

أحدهما: معرفة الصحابة، والرجال من التابعين فيمن يعدهم، وأسانيدهم وما يتعلق بذلك من العلل.

ثانيهما: أحاديث سُئل ابن المديني عنها، أو حدث بها، أو ذكرها تعليقًا، وبيَّن عللها، أو دفع العلة عنها.

---

(١) ينظر مقدمة د/ السرساوي لتحقيق الكتاب ص ٨

(٢) ينظر ذكر ما ورد به الخطيب إلى دمشق من الكتب المسموعة والمروية له/ ١٣٩ مع الأمالي للخطيب ط دار البشائر.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٤٩٤

٢- من معالم علم العلل في الكتاب:

أولًا: مدارات الأسانيد:

أول ما بدأ به هذا الجزء، حصر ابن المديني لمدارات الأسانيد في مواطن الرواية من حواضر العالم الإسلامي في زمانه، وذلك في ستة رواة، أولهم حدده بقوله: ولأهل المدينة ابن شهاب، وهو محمد بن مسلم (المعروف بالزهري) المتوفى سنة ١٢٤هـ. ثم ذكر أهل مكة وحدَّد مدارهم، ثم أهل البصرة ومدارهم، ثم أهل الكوفة ومدارهم، ثم أهل الشام ومدارهم، ثم أهل واسط ومدارهم[(١)].

وهذه قاعدة عامة في دراسة الحديث المُعل، لكشف علته، وهي تحديد المدار، وهو الراوي الذي التقت طرق الحديث في روايته عنه، ويعتبر بيان ابن المديني لمدارات تلك البلاد الستة مما سبق ابن المديني غيره في تحديده، وقد تقدم في خطوات كشف العلة أن تحدد مدار طرق الحديث المختلفة فيه، يعد خطوة رئيسة في تخريجه، ثم دراسة طرقه.

ثانيا: بيان علامات اتصال الإسناد أو انقطاعه بالإرسال الخفي أو الظاهر، أو زيادة بعض الرواة في الإسناد أو نقصهم، وأبرز تلك العلامات إثبات السماع أو نفيه، وأثبات الواسطة أو نفيها بين الراويين، وذكر قرائن اللقاء أو المعاصرة وذلك بداية من الصحابة رضي الله عنهم وسماعهم من الرسول ﷺ، ثم التابعين فمن دونهم، ولقاؤهم أو معاصرتهم[(٢)].

---

(١) العلل لابن المديني/ ٣٦ – ٤٠ بتحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي ط المكتب الإسلامي – بيروت.

(٢) ينظر العلل لابن المديني/ أصحاب زيد بن ثابت/ ٤٤ – ٤٥ ومن روى عن زيد بن ثابت من أهل الكوفة/ العلل/ ٤٨ – ٤٩ ومالك بن أنس ومحمد بن إسحق/ العلل/ ٣٧، وقضاة الصحابة ومن كان العلم فيهم/ العلل/ ٤٠ – ٤٣.

ويعتبر ما ذكره ابن المديني من ذلك دليلا على الإعلال أو عدمه في المرويات التي ذكرها ابن المديني، أو غيرها مما يوجد في كتب الرواية عموما، ومن الجوامع والسنن والمسانيد وغيرها، فيكون ما ذكره ابن المديني من ذلك بمثابة الحكم العام أو القاعدة العامة، ما لم نجد ما يخالفها، فنرجح ما يؤيده الدليل، لأن ابن المديني يقرر ما توصل إليه باطلاعه واستنتاجه.

ثالثًا: يجمع ابن المديني في كتابه بين الإعلال بما علته خفية مثل الإرسال الخفي بإثبات عدم سماع الراوي ممن روى عنه[1] ومثل الإعلال بالخلاف على بعض رواة الحديث[2] وفي الخلاف يرجح ببعض القرائن مثل أكثرية الثقات كما في حديث أبي هريرة «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره/ العلل/ حديث (١١٩)، والأثبت من الرواة مثل حديث: أبي هريرة «كان بين خالد (يعني ابن الوليد) وبين عبد الرحمن عوف بعض ما يكون بين الناس/ العلل/ حديث (١٢٤). وبين الإعلال بما علته ظاهرة مثل جهالة الراوي[3] وضعفه[4] ووصفه بأنه منكر الحديث مثل «عبيد الله بن زَحْر»/ العلل

---

(١) ينظر العلل لابن المديني – القاسم بن محمد بن أبي بكر عن زيد بن ثابت ص ٤٤– ٤٥ و٤٩ وص ٨٥ عثمان بن حكيم عن عثمان بن أبي العاص.

(٢) حديث سلمان في الغسل يوم الجمعة/ العلل لابن المديني برقم (١٤٦).

(٣) مثل: علي بن ذي لعوة/ العلل/ ٩٢ وحديث عمر – رضي الله عنه في بناء المسجد/ العلل برقم (١٥٥) وحديث علي – رضي الله عنه: لا (سمر) إلا لمصل أو مسافر/ العلل برقم (١٧٦).

(٤) فقال: عبيد (الله) بن زحر منكر الحديث/ العلل/ ٩٠برقم (١٤٨) وقال: إسرائيل ضعيف/ العلل/ ٨٦ برقم ١٣٤ وإسرائيل هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق السبيعي، وفي ترجمته كمن الميزان ١/ رقم (٨٢٠) نقل الذهبي قول على هذا، ثم تعقبه بالإشارة إلى توثيقه ورواية الشيخين في الأصول، وقال: هو في الثبت كالأسطوانة، =

برقم (٤٨).

رابعًا: يدفع ابن المديني إعلال الحديث المختلف على بعض راويه بالجمع بين وجهي الخلاف بصحة الحديث بالوجهين/ مثل حديث أبي هريرة «مثل المجهر إلى الجمعة»/ العلل (حديث/ ١١٨).

خامسًا: أثر كتاب العلل فيما بعده: أشهر ما يُستدل به على كتاب العلل هذا أن من حققوا هذا الجزء واهتموا بتوثيق نصوصه بالعزو إلى بعض المصادر أثبتوا النقول عنه في كتب الرجال مثل الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والمراسيل له، ولمن جاء بعده، وتهذيب الكمال للمزي ثم فروعه تبعا له، وكذلك كتب الرواية مثل المستدرك للحاكم والسنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار كلاهما للبيهقي وغير ذلك.



= فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، لكن المقصود هنا كون ابن المديني يرى أن من يثبت وبالضعيف، فتعل روايته لأجله، وطبق ذلك في غيره كما في حديث سُراقة بن مالك برقم (٦٢).

التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني
والجواب عن نقد الإمام الذهبي له

١- اسم الكتاب:

لم نجد تسمية معينة من المؤلف الإمام الدارقطني للكتاب، لا في داخل الكتاب ولا خارجه، ولكن جاء في ترجمة الدارقطني وكتب الأثبات، والنسخ الخطية له، تسميته «بالعلل»[١] أو «العلل الكبير»[٢] أو «علل الحديث»، أو «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» والأخيران ثبتا في عنوان نسخ الكتاب الخطية[٣] وهذه كلها أسماء لقبيَّة لتمييز موضوع الكتاب، أطلقها الناسخون لمخطوطات الكتاب، وغيرهم من أهل العلم الذين اطلعوا على الكتاب، وقد اختار محقق الكتاب في طبعته الأولى، الدكتور محفوظ الرحمن زين الله الهندي – رحمه الله – اسم «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» كما جاء في عنوان بعض أجزاء نسخة خطية، وهو أتم عبارة، وأوضح دلالة على محتوى الكتاب.

٢- مراحل تأليف الكتاب وترتيب أحاديث، ونسبته للمؤلف.

هناك روايات مختصرة منها ما ذكره الذهبي بقوله: قال البرقاني: كان الدارقطني يُملى عليَّ العلل من حفظه» وعلق الذهبي على ذلك بقوله: وهذا شيء مدهش، كونُه يملي العلل من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك، فليطالع كتاب العلل للدراقطني، ليعرف كيف كان الحفاظ[٤] وقال أيضًا: إن

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٩١ و٦/ ٥٦٧

(٢) الغنية (مشيخة القاضي عياض)/ ١٦٥

(٣) وينظر مقدمة د/ محمد الدباسي لتحقيق تكملة العلل ١٢/ ١٧ – ٢٣.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٥٧٨ – ٥٧٩ ط دار الغرب بيروت.

كان كتاب العلل الموجود أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلت عليه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضَى به للدراقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن[١] وعلى هذا يكون الدارقطني قام بتأليف الكتاب بنفسه، ثم أملاه من حفظه على تلميذه أبو بكر البرقاني، ثم تعددت نسخه المأخوذة عن نسخة البرقاني.

لكن هناك روايتان أخريان فيهما تفصيل رَبَطَ تأليف الكتاب بالإمام الدارقطني، ومعه اثنان من محدثي عصره، فالدارقطني هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، المعروف بالدارقطني حافظ عصره كما تقدم، توفي سنة ٣٨٥هـ[٢] والبرقاني هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب المعروف بالبرقاني، تلميذ الدارقطني ومساعده في هذا الكتاب وراويه الأشهر له عن الدارقطني، وتوفي سنة ٤٢٥هـ[٣] والثالث هو أبو منصور إبراهيم بن الحسين بن حكمان الصيرفي المعروف بابن الكَرْجي، وكان من أئمة الحديث في عصره، ويمتلك كثيرا من أصول المرويات الحديثية، ولم نجد تحديدا لتاريخ وفاته إلا بقول الخطيب البغدادي: إنه مات قبل الدارقطني بسنين كثيرة[٤] ولا تضر هنا تلك الكثرة، لأن كلا من الدارقطني والبرقاني قد رويا عنه مباشرة، وكان البرقاني يُورِّق له، أي يكتب له ما يريد نسخه من المخطوطات[٥].

---

(١) سير النبلاء ١٦/ ٤٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨٧ – ٤٩٤.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٢٦ – ٣٠.

(٤) تاريخ بغداد ٦/ ٥٦٧ – ٥٦٨.

(٥) المصدر السابق.

وقد حكى الخطيب ارتباط وقائع تأليف كتاب العلل بهؤلاء الثلاثة وهو ألصق بهم، فقال: إن ابن الكرجي أراد أن يصنف مسندًا مُعللا، فكان أبو الحسن الدارقطني يحضر عنده في كل أسبوع يوما، يُعلِّم على الأحاديث في أصوله[١] وينقلها شيخنا أبو بكر البرقاني، وكان إذ ذاك يورِّق له[٢]، ويملي عليه أبو الحسن علل الأحاديث، حتى خرَّج من ذلك شيئا كثيرا، وتوفي قبل استتمامه، فنقل البرقاني كلام الدارقطني، ورتبه على المسند، وقرأه على أبي الحسن، وسمعه الناس بقراءته، فهو كتاب العلل الذي دوَّنه الناس عن الدارقطني[٣].

وفي رواية أخرى قال الخطيب: سألت البرقاني: قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلل، فقال: كان أبو منصور ابن الكرجي، يريد أن يصنف مسندًا معلَّلا، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الورَّاقين، فينقلون كل حديث منها في رُقعة، فإذا أردتُ تعليق كلام الدارقطني على الأحاديث، نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى عليَّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود، الحديث الفلاني: اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فاكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لِمَ تنظر قبل إملائك الكلام، في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري، ثم مات أبو منصور، والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل

---

(١) يعني الأصول الخطية لمرويات ابن الكرجي.

(٢) يعني لابن الكرجي أي كان يكتب له ما يحتاجه

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٥٦٧.

الرقاع إلى الأجزاء، وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي[1].

فمن مجموع الروايتين المفصلتين عن البرقاني نفسه صاحب القول: بأن الدارقطني أملى عليه العلل من حفظه، نجد أنه قول أصله صحيح، لكن صاحبه تفاصيل تقربه إلى الواقع، تجعل ما أملاه الدارقطني من حفظه قريبًا إلى الإمكان بالنسبة لما عُرف به الدارقطني من سعة الحفظ وجودته، وذلك أن العمل تم على مراحل متفرقة، ومرات متباعدة،

فأولها: كتابة أصل الأحاديث المسئول عنها في أوراق منفصلة منقولة من مرويات الكرجي التي كانت مدونة عنده، وذلك بواسطة البرقاني ومن كان يساعده في ذلك من الوراقين كما تقدم.

وثانيها: أن الدارقطني كان يتناول من المكتوب كل أسبوع كمية محددة في مرة واحدة، في يوم من الأسبوع فقط للإملاء، وقبل الإملاء كان يأخذ الأحاديث التي سيملي ما عنده من عللها، قبل الإملاء، فيستعرضها ويستذكر بهذا العرض ما يحفظه من عللها، كما صرح بذلك للبرقاني، وبالتالي يكون ما يمليه في كل مرة، لا يصعب حفظه على مثله.

وثالثها: أن الإمام البرقاني قام بجهد جوهري، تفرد به من بين تلاميذ الدارقطني وهو جمع ما أملاه شيخه من الأحاديث وعللها، وترتيب تلك الأحاديث على مسانيد الصحابة والصحابيات بمجرد إذن الدارقطني له بذلك، مع ضخامة حجم الكتاب كما نراه الآن وأصبح له نسخة كاملة من الكتاب، قرأها على شيخه الدارقطني كاملة، وسمعها الناس على الدارقطني بقراءته كما

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٩١.

تقدم، وبذلك أصبح الكتاب ينسب إلى الدارقطني باعتبار دخول الأحاديث في مروياته، وصدور مسائل الإعلال وأحكامها من جانبه، كما تقدم، كما ينسب الكتاب إلى البرقاني جمعا ورواية عن المؤلف، ولذا يقول الكتاني: علل الدارقطني ليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني[١] ويحيل الحافظ ابن حجر عليه بقوله: حكى ذلك الدارقطني في العلل رواية البرقاني[٢] وهذه هي الرواية المشهورة.

ومع هذا لا ينسب البرقاني الأسئلة عن الأحاديث لنفسه، كما فعل ابن أبي حاتم الرازي في علله، بل يقول: «سئل عن حديث كذا» وهذا هو الغالب، ومرة يقول : «سئل الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن عمر ...»[٣] ومرة يقول: «عُرض على الشيخ أبي الحسن، حديث ....»[٤].

ويوجد للبرقاني زيادات على كتاب الدارقطني، مع قلتها[٥].

وهذا شأن عدد من المؤلفات المروية عن مؤلفيها مثل زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل على مسند أبيه الذي يرويه عنه، كما هو معروف.

الترتيب التفصيلي لأحاديث الكتاب وعدد مسانيده، وأحاديثه:

أشار البرقاني فيما تقدم إلى أنه رتب أحاديث الكتاب على المسانيد، ولكن لم يفصل هذا الترتيب، مع أن التفصيل فيه إظهار لمجهود كبير بذله البرقاني، وبعد أن طبع الكتاب كاملا، ظهر لنا ترتيبه التفصيلي كما يلي:

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني/ ١٤٨.

(٢) النكت الظراف بهامش تحفة الأشراف ٩/ ١٢٥.

(٣) العلل للدراقطني ٢/ ٧

(٤) العلل ٢/ ٢٥٣.

(٥) ينظر العلل ٣/ مسألة (٢٥٥) والعلل ١/ ٩٧.

بدأ الكتاب بذكر مسائل مسانيد الرجال من الصحابة ، ثم مسانيد النساء،

وبدأ الرجال بمسند أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – ثم بقية الخلفاء الأربعة، مرتبين حسب أفضليتهم وزمن ولايتهم الخلافة، ثم ذكر مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم: طلحة بن عبيد الله، ثم الزبير بن العوام، ثم عبد الرحمن بن عوف، ثم سعيد بن أبي وقاص، ثم سعيد بن زيد ثم أبو عبيدة بن الجراح، ثم ذكر بقية مسانيد الرجال، دون الإشارة لمراعاة ترتيب معين في ذكرهم، وتعد مسانيد الرجال أكثر من مسانيد النساء.

ومن كانت أحاديثه كثيرة من الرجال يرتبها بحسب الرواة عن الصحابي مع ترتيبهم هجائيًّا، مثل: الأغر بن سليك عن علي، ثم بشر بن سحيم عن علي ثم جعدة بن هبيرة عن علي – رضي الله عن الجميع[1]، هكذا، وقد بلغ مجموع مسانيد الرجال بحسب إحصائي لها (١٢٥) مسندًا.

وبعد مسانيد الرجال ذكر مسانيد النساء، وبدأهن بأم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها، ثم فاطمة الزهراء، رضي الله عنها، ثم زوجات الرسول ﷺ، ثم بقية الصحابيات، ومن كانت أحاديثها كثيرة، رتبها بحسب الرواة عنها كما فعل في مسانيد الرجال، وقد يقع خَلل في الترتيب الهجائي للرواة عن بعض الصحابيات مثل مسند أم سلمة – رضي الله عنها، وبلغ عدد مسانيد النساء، بحسب إحصائي (٥٦) مسندًا.

وبذلك يكون مجموع مسانيد الكتاب، رجلًا ونساءً (١٨١) مسندًا.

أما عدد أحاديث الكتاب فيستفاد من ترقيم مسائل الكتاب المتسلسل، في الطبعة الكاملة الأولى (٤١٢٨) مسألة، أما الطبعة الثانية بتحقيق الدكتور الدباسي، فقد زادت (١٦) مسألة، وُجدت في نسخة لم يسبق الاعتماد عليها،

---

(١) ينظر العلل ٣/ ١٣٢ – ١٣٤.

كما سيأتي في طبعات الكتاب، فيكون مجموع مسائل طبعة الدباسي هذه (٤١٤٤) مسألة.

طبعات الكتاب وتقويمها إجمالًا:

بدأت طباعة الكتاب في دار طيبة في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، وذلك بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله الهندي – رحمه الله – وظهر منه الأجزاء من ١ – ٣ سنة ١٤٠٥هـ، ثم توالت طباعة الكتاب حتى ظهر الجزء الحادي عشر، للمحقق نفسه، وفي الدار نفسها سنة ١٤١٦هـ.

ثم توقفت هذه الطبعة عند هذا القدر، بسبب ظروف المحقق الصحية، ثم وفاته رحمنا الله وإياه.

وفي سنة ١٤٢٧هـ أي بعد عشر سنوات تقريبا، صدرت تكملة الكتاب في ٤ مجلدات، ومجلد أخير للفهارس، وذلك في دار ابن الجوزي بالمملكة العربية السعودية، بتحقيق الدكتور محمد بن صالح الدباسي.

وسبحان الله، كان لتأخر طباعة تكملة الكتاب هذه السنوات حكمة لم تُعرف إلا عند صدورها، حيث وفقني الله للحصول على صورة من نسخة خطية للكتاب، جديدة لم يسبق الوقوف عليها، وأصلها في قسم المخطوطات لوزارة الأوقاف الكويتية، جزى الله القائمين عليها خيرًا، وتتكون هذه النسخة من جزأين، وفيها زيادة سبعة أحاديث عن كل النسخ الخطية المعروفة للكتاب حتى الآن.

وقد حصل المحقق على صورة تلك النسخة بواسطة تلميذي الفاضل الدكتور محمد بن تركي، أستاذ الحديث بجامعة الملك سعود، وبتلك النسخة تكاملت نصوص الكتاب للمرة الأولى، في (١٦) مجلدًا، وتعد هذه الطبعة بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن وتكملة الدكتور محمد الدباسي، أفضل

طبعات الكتاب حتى الآن، من حيث خدمة نصوصه بالتخريج والتعريف بالرواة والفهرسة للأجزاء من ١ – ١١ ومن حيث زيادة نصوص التكملة وتحقيقها وفهرسها العام لكل الكتاب، وخاصة الرواة المتكلم فيهم جرحا أو تعديلا وسماعا أو عدم سماع، وغير ذلك خلال كتاب العلل كله.

وهناك طبعة أخرى للكتاب بتحقيق الدكتور الدباسي، ولكنه اقتصر فيها على تحقيق وتصويب نصوص الكتاب، من أوله لآخر، مع تعليقات وتخريجات يسيرة ومفيدة، وزيادة في نصوص الكتاب، وتقع تلك الطبعة في عشر مجلدات، عاشرها فهارس عامة وتلك الطبعة بواسطة مؤسسة الريان سنة ١٤٣٢هـ. وتتميز تلك الطبعة عن سابقتها بزيادة قدَّرها المحقق بأربعمائة سطر، أي نحو نصف مجلد، منها (١٦) حديثا وعدة أسطر، في مسند أم سلمة رضي الله عنها، وقد حصل المحقق على تلك الزيادة من نسخة جديدة وُجدَتْ بدار الكتب المصرية.

وبذلك تعد تلك الطبعة أكمل من الطبعة السابقة، مع تميز السابقة بخدمة النص كما قدمت. لكننا نتطلع إلى طبعة بين كمال النص، وخدمته علميا بالتخريج والتعليق والفهرسة.

موضوع الكتاب:

هو الأحاديث التي وجد في سندها أو متنها بعض العلل الخفية أو الظاهرة[١]، بحسب نظر الإمام الدارقطني ومن صرح بالنقل عنهم أحيانا من أئمة النقد المتقدمين كعلي بن المديني[٢] والبخاري ومسلم[٣] وبذلك يعد

(١) ينظر علل الدارقطني ١٠/ مسألة (٢٠٣١).

(٢) العلل للدارقطني ٥/ ٢٣٦ و١/ ٢٨٩ و٤/ ٨٣.

(٣) العلل ٣/ مسألة (٤٠٦) ص ٢٨٢.

الكتاب في المقام الأول كتابا تطبيقيا بالحكم على الأحاديث الإعلال أو عدم الإعلال كالصحة[1] أو الحسن[2] مع ذكره تبعا كذلك ما يتعلق بالمقام من القواعد والقرائن، وحال الأسانيد، والرواة جرحًا أو تعديلًا أو اتصالًا أو انقطاعًا، وغير ذلك. ويتقارب الدارقطني في هذا مع مسند الإمام البزار، كما يعرف من المقارنة بين ما يشتركان فيه من الأحاديث، مع توسع الدارقطني عمومًا.

ويختلفان في طريقة البيان والمادة العلمية، مع الإمام علي بن المديني في كتابه السابق التعريف به، حيث نجد ذكر الأحاديث المعلولة فيه هي الأقل والأكثر هو تراجم الرواة والأسانيد، وما يتعلق بكل منها من الإعلال لمرويات الراوي عموما، فيكون ذلك أقرب للقواعد.

من معالم منهج الدارقطني في كتاب العلل:

لا يسمح التعريف العام بالكتاب في منهج دراسي بتناول منهج الدارقطني تفصيلا في كتابه هذا الكبير، كمًّا وكيفا، فلذا أذكر بعض المعالم البارزة في الكتاب، مع نصيحة مخلصة لأبنائنا الدارسين ، بالحرص على الاطلاع الفعلي على بعض أجزاء الكتاب نفسه، ومراجعة مقدمة المحق الأول للكتاب وهو الأستاذ الدكتور محفوظ الرحمن، ففي مقدمته دراسة مفيدة كثيرا في التعريف بالكتاب، وبعض الأمثلة العلمية من نصوصه. والذي يتسع له المقام هنا ما يلي:

١- أن الكتاب كله قائم على ذكر الأحاديث، وبيان ما فيها من علة، أو بيان ما ينفي العلة عنها، وبذلك يكون ذكره للقواعد، وأحوال الرواة والأسانيد،

---

(١) العلل ١/ ١٥٣ مسألة (١).

(٢) العلل ٤/ ٢١٢.

تابعًا لما يحتاجه المقام من إعلال وترجيح، أو جمع، فلذلك يمكن القول: بأن منهج الدارقطني في الكتاب منهج تطبيقي لقواعد العلل على كل حديث سئل عنه، وتعرضه للقواعد وأحوال الرجال والأسانيد، مرتبط بما في الحديث المسئول عنه، مع إمكان الإفادة بذلك فيما يشابهه من أحاديث أخرى، لم تُذكر في الكتاب.

٢- يبدأ الكلام في كل حديث بسؤال يوجه للدارقطني عن الحديث، ثم تكون الخطوة الأولى من الجواب هي تخريج طرق الحديث مقسمة حسب الخلاف فيه على المدار، ومع التوسع في تخريج طرقا لخلاف ومتابعتها في حالات كثيرة، ويذكر الخلاف في طرق الحديث على أكثر من مدار[١].

٣- على ضوء ما يفيده التخريج، يذكر الدارقطني ما يترجح لديه في الحديث من الرفع[٢] أو الوقف[٣] أو الوصل[٤] أو الإرسال[٥] وغير ذلك، أو الجمع بين أوجه الخلاف بصحة الوجهين[٦] أو الأوجه وكونها جميعا محفوظة[٧] وبذلك تنتفي العلة عن طريق الحديث التي ذُكِرَت في التخريج، وعناية الدارقطني بالترجيح أكثر، كما أنه يحكم بالاضطراب[٨] وفي مواضع

---

(١) ينظر العلل ١٣/ مسألة (٣١٩٢) و٣/ مسألة (٢٧٩).

(٢) العلل ٥/ مسألة (٧٥٢) و(٩٠٣).

(٣) العلل ٣/ مسألة (٢٥٧).

(٤) العلل ١٢/ مسألة (٢٠٠٨).

(٥) العلل ٤/ مسألة (٥٣٩).

(٦) العلل ٢/ مسألة (١٨١)

(٧) العلل / مسألة (١٣٦١)

(٨) العلل ٦/ مسألة (٩٧٣).

يذكر الخلاف فقط[1] أو يصرح بالتوقف[2].

٤- يصرح في حالات كثيرة بذكر قرائن الترجيح التي اعتمد عليها أو يشير إليها بما يفهمه الممارس لعلم العلل[3] ومن ذلك ما يذكره من أكثرية الثقات[4] أو أحفظيتهم[5] أو حال الراوي للوجه المخالف من الضعف والوهم[6] والترجيح لبعض الأوجه يكون مقتضاه إعلال المرجوح المخالف، وإن لم يصرح بذلك، وقد يصف المرجوح بأنه وهم من راويه[7].

٥- لم يقتصر الدارقطني في كتابه على العلة الخفية التي وقعت في أحاديث الثقات، ولكنه يذكر الكثير من العلل الظاهرة، بالانقطاع الظاهر، وبجهالة الراوي وبضعفه الظاهر أو وصفه بالترك أو الوضع، حسبما يصرح به من حاله، ومن يراجع الفهرس العام للرواة المتكلم فيهم جرحا أو تعديلا خلال الكتاب (جـ ١٦/ ٦٣٤ - ٦٧٣) يجد مصداق ذلك.

٦- الحكم بإعلال الحديث أو بعدم العلة فيه، أمر اجتهادي يقوم به صاحب الأهلية الكافية حسب مبلغ علم الناقد وفهم، وشدته واعتداله أو

---

(١) العلل ٣/ مسألة (٢٥٥).

(٢) العلل ٤/ مسألة (٤٤٠).

(٣) العلل ٣/ مسألة (٣١٠) فذكر رواية عن مالك، بوجه ثم قال: وخالفه أصحاب مالك فرووه «مرسلا»، فذكره مخالفة أصحاب مالك لراوي الوجه السابق إشارة لترجيح روايتهم بالأكثرية، وإن لم يصرح بذلك.

(٤) العلل ٣/ مسألة (٣٩٨).

(٥) العلل ١١/ مسألة (٢٢٠٥).

(٦) العلل ١٥ مسألة (٤٠٩٩).

(٧) العلل ١/ مسألة (٤٧) ص ٢٥٣.

توسعه، ولذا نجد من أحكام الدارقطني ما يخالف فيه غيره من النقاد، والعبرة حينذاك بما يؤيده الدليل.

وأكتفي بمثال:

حيث سئل الدارقطني عن حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (قال) قفل رسول الله ﷺ من غزوة خيبر، فأدركهم الليل، وقال لبلال: اكلأنا الليلة (الحديث) وفيه: من نسي صلاة فليصلها، فذكر الدارقطني الخلاف في سند الحديث على كل من الزهري ومعمر بن راشد ومالك بن أنس، موصولا عن سعيد عن أبي هريرة، به، ومرسلا عن سعيد عن النبي ﷺ به، بدون ذكر أبي هريرة، ثم قال الدارقطني: والمحفوظ هو المرسل (العلل ٧/ مسألة (١٣٥٠). ووافقه في هذا الإمام الترمذي في جامعه (٣١٦٣)/ كتاب التفسير – سورة طه، فأخرج الحديث من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم قال: هذا حديث غير محفوظ، رواه غير واحد من الحفاظ عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة، وصالح بن أبي الأخضر يضعَّف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه(١).

لكن خالفهما أبو زرعة الرازي، حيث سأله ابن أبي حاتم عن الحديث من طريق مالك عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ (الحديث)، فذكر له أنه رواه معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، ثم قال أبو زرعة: الصحيح: هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (علل الحديث للرازي ٢/ مسألة ٦٠٥).

---

(١) وهذا المثال من دلال إدخال النقاد في الإعلال، ومخالفة الضعيف ضعفًا ظاهرًا، للثقات، خلافًا لما انتقده الإمام الذهبي على الدارقطني، كما سيأتي عقب هذا.

ووافق أبا زرعة الإمام مسلم فأخرج الحديث في صحيحه – كتاب المساجد ١/ حديث (٦٨٠) من طريق يونس عن ابن شهاب، عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا، نحوه. وهذه أول طريق ذكرها الدارقطني في الكلام عليه، وقد أشار الحافظ ابن رجب إلى تعادل قرائن الوجهين، ما يقضي تصحيح قول الفريقين فيصح الحديث موصولا ومرسلا[١].

نقد الحافظ الذهبي لبعض مواضع الإعلال عند الدارقطني في الكتاب، والجواب عنه:

من يراجع مؤلفات الحافظ الذهبي في التراجم يجد ثناءه بالغًا، على علم الدارقطني وعلى كتابه علل الحديث، مع النقول منه، وهذا هو الغالب[٢].

لكن في كتابه «الموقظة» في مصطلح الحديث/ ٥٢ مبحث المضطرب قال: فإن كانت العلة غير مؤثرة، أن يَرْوِي الثبت على وجه، ويخالفه واهٍ، فليس معلول، وقد ساق الدارقطني كثيرًا من هذا النمط في كتاب العلل، فلم يُصب؛ لأن الحكم لِلثَّبْت.

فهذا نقد للدراقطني بأنه جانبه الصواب في مواضع كثيرة من كتابه العلل، بذكر مخالفة الضعيف للثقات، في عدد كثير من الأحاديث، أو ذكره للعلل غير المؤثرة، كما في بداية كلامه. وهذا النقد من إمامنا الذهبي لصنيع الدارقطني هذا، يعد نقدًا ليس على قدر علم الذهبي الذي نحن وغيرنا عالة عليه، والجواب عما ذكره هنا نجمله في الآتي:

١– قوله: «إن الحكم للثبت» مُسلَّم، لكنه لا يصلح وَحْده دليلا على

---

(١) فتح الباري – شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي ٣/ ٣٢٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩٣ والسير ١٦/ ٤٥٥ وتاريخ الإسلام ٨/ ٥٧٨ – ٥٧٩ ومعرفة القراء ٢/ ٦٧٢.

تخطئة الدارقطني في صنيعه المذكور، وذلك أنه لو كان مَن يخالف «الثبْت» ليس واهيا، ولكنه «ثقة» مطلق، فالحكم للثبت أيضا، لكونه أرفع حالا من الثقة المطلق. ثم إن الترجيح لرواية الثبت وتصحيح الحديث من طريقه، هو حكم مقيد بطريق هذا الراوي الثبت فقط، ومَن يُتابعه يشهد له إذا وجد، وهذا لا ينفي العلة عن الطريق الآخر الذي فيه الواهي، فهو ضعيف لذاته بسبب هذا الواهي كما هو معروف، وفي مبحث الحديث المعلل اتفق الجميع على أن وقوع العلة في الإسناد هي الأكثر(١) مع صحة المتن من طريق آخر، كما هو معروف، وتقدم لنا أيضا تقسيم العلة إلى قادحة وغير قادحة كالنوع الذي ذكره الذهبي، وكلاهما داخل في مؤلفات العلل لغير الدارقطني كما هو معلوم، ولا سيما للذهبي المشهود له بالاستقراء، وتقدم لنا قبل قليل مثال من جامع الترمذي. كما تقدم لنا الجنس العاشر من العلل عند الحاكم، وفيه مخالفة الضعيف للثقة، واعتبار ذلك جنسا من أجناس العلة والمعلول اصطلاحا.

٢- إن الإمام الذهبي في عبارته السابقة بدأ بقوله: «فإن كانت العلة غير مؤثرة ...» وبعد ذلك ذكر مثال العلة غير المؤثرة من صنيع الدارقطني، قال: «فليس بمعلول» فأثبت العلة أولا ووصفها بأنها غير مؤثرة فقط، وبعد ذكر مثالها في عمل الدارقطني، قال: «فليس بمعلول»، فنفى وجود وصف العلة فيه مطلقا، وهذا النفي المطلق لا يوافق عليه الإمام الذهبي، ولا يوصف الدارقطني على أساسه بالخطأ؛ لأن المؤلفات في العلل لغير الدارقطني من المتقدمين والمتأخرين منهجها هو منهج الدارقطني، حيث جمعت بين ما فيه علة قادحة، وبين ما فيه علة مع وجود قرينة تجعلها غير قادحة، ولذا وجدنا الذهبي نفسه في

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح/ ١١٧ وألفية العراقي مع شرحها فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٥٨، ٢٦٣.

غير هذا الموضع يصف صنيع الدارقطني بدفع العلة، بأنه باب العلة غير القادحة فقط، وليس العلة مطلقا. فقد ذكر حديث أبي بكر: «إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقابه» وذكر ما قاله الدارقطني من اختلاف الرواة فيه رفعا ووقفا، ثم قوله: وجميع رواة الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ومرة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر[1]. فحكم الدارقطني بصحة الوجهين، وبذلك دفع إعلال الحديث بهذا الخلاف مع وجوده.

وعلق الذهبي على الحديث بقوله: وله علة ليست بمؤثرة فيه ضعفًا، لا عند بعض المحدثين، ولا عند أولي الأصول، ثم ذكر الخلاف كما ذكره الدارقطني مع ذكر الجمع بين الوجهين كما أسلفت[2]، وبذلك أثبت علة الخلاف كما ذكرها الدارقطني، وفى تأثيرها فقط بتضعيف الحديث على قول بعض المحدثين وعموم الأصوليين، دون نقد للدارقطني بذكره الحديث في كتاب العلل.

ولم ينفرد الدرقطني بهذا الصنَيعَ، بل ذكر ابن أبي حاتم الحديث أيضا في كتابه العلل، وذكر قول أبي زرعة فيه بمثل قول الدارقطني[3].

ثم إن الإمام الذهبي في بقية كلامه في هذا الموضع عن مخالفة الواهي للثبت، يقول: فإن كان الثبت أرسله مثلا، والواهي وصله، فلا عبرة بوصله،

---

(١) علل الدارقطني ١/ حديث (٤٧) والمعجم الكبير لشيوخ الذهبي ١/ ١٢٠ - ١٢٢.

(٢) المعجم لشيوخ الذهبي ١/ ١٢٢.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/ مسألة (١٧٨٨) لكن عنده نسب رواية الحديث بالوجهين لإسماعيل بن أبي خالد، وليس إلى قيس بن أبي حازم، كما ذكره الدارقطني، والصواب «إسماعيل» لأنه مدار الخلاف. كما صرح به الدارقطني خلال الحديث.

لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبت له[1]، فقوله: «لأنه معلول بإرسال الثبت له» إثبات وصف المعلول كما ترى لرواية الواهي، لأجل مخالفته للثبت، وهذا هو ما خطأ الدارقطي لذكره إياه في العلل، ومن يراجع كتب المجروحين يجد إثبات جرح الراوي بالأمرين منفصلين، مثل قول ابن حبان في محمد بن يعلى السلمي: لا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات، وفيما انفرد، وإن لم يخالف الأثبات[2].

بل إن الذهبي ختم هذه الفقرة في الموقظة بقوله: ثم أعلم أن أكثر المتكلم فيهم، ما ضعفهم الحفاظ، إلا لمخالفتهم للأثبات[3] فهذا يعد دليلًا واضحًا لتصويب صنيع الدارقطني وغيره من علماء العلل، بذكرهم مخالفات هؤلاء الضعفاء للأثبات، ضمن المرويات المعلولة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) الموقظة/ ٥٢.

(٢) المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٦٧. وينظر أيضا ٣/ ٨٩ هشام بن سلمان المجاشعي، غيرهما كثير.

(٣) الموقظة/ ٥٢.

فهرس الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊